

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الخلاف الصرفي في كتاب: " الإنصاف في مسائل الخلاف " لأبي البركات الأنباري دراسة تحليلية تداولية

إعداد الطالب
نايف إبراهيم الرشيدي

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمـــادة الدراســـات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللـــغة والنحـــو/ قســـم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2011م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نايف ابراهيم الرشيدي الموسومة بـــ:

الخلاف الصرفي في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري دراسة تحليلية تداولية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2011/12/27	مشرفاً ورئيسا
د. سيف الدين طه الفقراء		2011/12/27	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2011/12/27	عضواً
د. منصور عبدالكريم الكفاوين		2011/12/27	عضواً

عميد الدراسات العلــيا

أ.د. عبدالفتاح خليفات



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

لا يسعني بعد أن أنهيت هذا العمل إلا أن أقدمه إلى كل من هو عزيز الجانب عندي، له من المحبة الشيء الكثير في نفسي...

أهدي هذا الإنجاز إلى والدتي رعاها الله تعالى، فهي التي سهرت الليالي على راحتنا، وتحملت معنا أعباء الحياة، وكانت لنا الملاذ الذي نلجأ إليه كلما عضّتنا الدنيا بأنيابها...

كما أهدي هذا العمل إلى إخواني وأخواتي الذين كانوا عوناً لي في صعاب الحياة، وحزمة احتزم بها في مشاق مسيرتي التي سرتها...

وأهدي عملي هذا بكل محبة وود إلى ابنتي الغالية، التي أرجو من الله تعالى أن يفتح عينيها على العلم والمعرفة، وينير قلبها بنور الإيمان وشعاع المعرفة...

ولا يفوتني أن أهدي عملي هذا لصديقي الحبيب الذي تحمل معي مشاق الرحلة العلمية، وكان رفيقاً لي دائماً في كل مسير أسيره، إلى أخي الحبيب سلطان محمد.

مع خالص الحب والوِد...

نايف الرشيدي

الشكر والتقدير

قبل كل مشكور، وبعد كل مذكور، لا يسعني إلا أن أشكر الله تعـــالى، فهـــو الأول فليس قبله شيء، وهو الآخر، فليس بعده شيء، فلولا منّه وامتنانه ما كان لهذا العمل أن يرى النور، ولولا توفيقه وإحسانه ما كنت لأبلغَ ما بلغْتُ، فالحمد والـــشكر له على نعمه الجزيلة، وعطاياه الجليلة.

كما أشكر أستاذي ومشرفي على هذه الدراسة، الذي لم يدخر جهداً ولا وقتـــاً في سبيل تقويم اعوجاج هذه الدراسة، ومحاولة إخراجها بأحلى حلة، وأبهى مكانـــة، فجزاه الله عنا كل خير وحسنة.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، فهم الـــذين تحملـــوا عناء مراجعة هذه الرسالة، والاطلاع على ما فيها، ثم تكرموا علـــيّ بـــأن قـــدموا لمناقشتها، وتصويب ما زلّ به قلمي، وما أنا إلا رهن إشارتهم، وطوع أمرهم فيمـــا يوجهونني إليه.

كما أشكر عدداً من الأصدقاء الذين كانوا عوناً لي فـــي دراســـتي، وكـــانوا يرافقونني في ذهابي وإيابي من السعودية، وتحملوا معي المشاق والمتاعب وعنـــاء السفر، فإنهم أهل للشكر، وموطن للذكر، فأسأل الله العلي القدير أن يُثيبهم خيراً على ما قدموا وساعدوا.

نايف الرشيدي

فهرس المحتويات

الملخص

الخلاف الصرفي في كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري
دراسة تحليلية تداولية

نايف إبراهيم غثي الرشيدي

جامعة مؤتة، 2011م

تتناول هذه الدراسة المسائل الخلافية التي تدخل ضمن الدرس الصرفي العربي في كتاب الإنصاف للأنباري، وتحاول توجيه تلك الخلافات من وجهة نظر صوتية حديثة، وتعالج الأمور بناء على ما توصل إليه علم الصوت الحديث.

تناول الفصل الأول فيها القضايا الخلافية بين الأسماء والأفعال، وتختص بالخلاف حول اسمية بعض الألفاظ أو فعليتها، أو زنة بعض الكلمات الصرفية المختلفة.

أما الفصل الثاني فقد تناول الحذف والزيادة في الكلمات التي جرى فيها الخلاف، وقضية الحذف والزيادة من أكثر القضايا وروداً في الصرف العربي.

أما الفصل الثالث فقد تناول الاختلاف في زنة بعض الكلمات، من مثل: إنسان، وسيّد، وخطايا، وغيرها.

أما الفصل الرابع فقد تناول الحديث عن بعض المسائل المختلفة التي لم تندرج تحت باب واحد في الخلاف الصرفي، ولم يكن لها عامل مشترك يجمعها كي أجعل لها باباً خاصاً بها.

وأخيراً أثبتُّ قائمة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

Controversy Conjugation in the Book: "Justification in Controversary issues" "Analytical Study of a Deliberative"

Naif Ibraheem Gathy Al-rashidy

Mut'ah University, 2011

This Study deals with Controversy Conjugation which is included in Al-Anbary Conjugation Book – also it tries to direct these controversies through modern phonetic view and processing them.

The first chapter dealt with moralistic issues between nouns and verbs – concerning in the noun phrase for some vocabs and its being as verb as well as the ryhem other conjugated vocabs

The secand chapter deait with the issues of omitting and adding exactly in the words that have got the controversary – because omitting and adding are one of the most common issues in Arabic Conjugating.

The third chapter dealt with diffrances to ryhem some words such as (human, man, sins).

The fourth chapter dealt with some different issues that don't come with in the some Category in Controversary conjugation – which don't overlap in order to Categroize under the same group.

Finaly, a list of results have been proved which the study reached.

المقدمة:

شغل البحث الصرفي حيزاً كبيراً في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، ولقد أخذت الدراسات الصرفية مكاناً واسعاً في العصر الحديث بسبب التطور الكبير في علم دراسة الأصوات اللغوية، ودراسة التركيبات الصرفية المختلفة، وتطور الأنظمة الحديثة في الوصول إلى المعلومة المتعلقة بالصوت، والاهتمام بالتقسيم المقطعي العربي خصوصاً، واللغات العالمية عموماً، ومن هنا فإن الدراسة الصرفية في عصرنا الحديث أخذت منحى متأثراً بالدرس الصوتي، كيف لا وهو لا يمكن الفصل بين هذين العلمين بشكل خاص، وبين جميع العلوم المتعلقة بالعربية بشكل عام.

وانطلاقاً من هذه الفكرة جاءت دراستي الموسومة بـ "الخلاف الصرفي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف دراسة صوتية"، لأحاول الكشف من خلال النواحي الصوتية المختلفة الأسباب الكامنة وراء ظهور بعض الاستعمالات الصرفية، ومحاولة توجيه بعض الخلافات كي أخرج بنتيجة قد تنطبق في كثير من الأحيان على ما أنتجه علم الصرف الصوتي الحديث.

إذن فإن دراستي تهدف في بدايتها إلى محاولة حل بعض القضايا الخلافية الصرفية الواردة في كتاب الإنصاف من وجهة نظر صوتية، وهي وجهة النظر التي يحتكم إليها كثير من الباحثين في هذا العصر، وتهدف أيضاً إلى إبراز نواحي الفكر الصرفي العربي في مكامنه الواردة في بطون الكتب، ونتيجة لهذه الأسباب تظهر لنا الأهمية التي أرجو أن أبرزها في هذه الدراسة.

ومن هنا بدأت بالتفكير في عمل هذه الدراسة، التي أسأل الله تعالى أن يكتب فيها الخير والنفع، فقسمت دراستي وفقاً للمسائل التي أحصيتها في كتاب الإنصاف إلى أربعة فصول، جعلت كل فصل فيها مختصاً بحقل معين من حقول الصرف العربي:

أما الفصل الأول فقد وسمته بـ "بين الاسم والفعل"، ففي هذا الفصل ناقشتُ قضايا صرفية تختص في أصول الأسماء والأفعال، لذا كان حديثنا عن مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم، ومسألة القول في "نعم، وبئس" أفعلان هما أم

اسمان؟ ومسألة القول في "أفعل" في التعجب أفعل هـي أم اسـم؟ ومـسألة أصـل الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر؟

أما الفصل الثاني فقد وسمته بـ "بين الحذف والزيادة"، فهـذه القـضية مـن القضايا المهمة في الصرف العربي، وتختص بما يُحذف من الكلمة، وما هو زائـد على أصلها، ولقد تناول هذا الفصل مسألة السين التـي تـدخل الفعـل المـضارع، أمقتطعة من "سوف" أم رأس بذاتها؟ ومسألة التاء المحذوفة من التاءين المبدوء بهما المضارع، ومسألة هل يجوز حذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثُـرت حروفهما؟ ومسألة حذف الواو من مضارع "يعد" ونحوها.

أما الفصل الثالث فقد جعلته للحديث عن "الاختلاف في زنة الكلمـات"، فقـد اختلف النحاة في وزن بعض الكلمات في العربية، ومن هنا فقد رأينا أن نُفرد فصلاً خاصاً للحديث عن هذه المسائل، لذا تناولت في هذا الفـصل مـسألة وزن الاسـم الخماسي المكرر ثانيه وثالثه، ومسألة وزن "سيّد، وميّت" ونحوهمـا، ومـسألة وزن إنسان، ومسألة وزن خطايا، ومسألة وزن أشياء.

أما الفصل الرابع فقد جمعت فيه شتاتاً من مجموعة مسائل لم نجد لها تقسيماً محدداً، ولم نرد أن نجعل فصلاً لكل مسألتين فيهما خلاف صرفي، لـذا ارتأينـا أن نجعلها جميعاً في فصل واحد، ومسائل هذا الفصل هي: مسألة التعجب من البيـاض والسواد دون غيرهما من الألوان، ومسألة القول في تعريف العدد المركب وتمييزه، ومسألة القول في "كلا" و"كلتا" مثنيان لفظاً ومعنى أم معنى فقط، مـسألة الحـروف التي وُضع عليها "هذا" و"والذي"، و مسألة الحروف التي وضع عليها الاسم في "هو" و"هي"، مسألة القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنـة اسـم الفاعـل، و مسألة الاسم الذي على أربعة أو خمسة أحرف.

ثم أتبعنا هذه الفصول بخاتمة اشتملت على عدد من النتائج، خصوصاً أنني وصلت إلى بعض التفسيرات الصوتية لبعض المسائل الخلافية الواردة.

لقد كان أهم المصادر التي اعتمدت عليها في دراستي هذه كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين" وهو الكتاب الذي استقيت منـه المـادة الأساسية لدراستي، وبناء على ما ورد فيه قمت بتقسيم الفصول حسب ما أوضـحت

سابقاً، بالإضافة إلى اعتمادي على المراجع الحديثة التي تحدثت عن الأصوات اللغوية العربية، من مثل كتاب الدكتور رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي.

إن أي دراسة علمية يتوجب عليها أن تقام وفق منهج علمي قويم، ومسلك بحثي سليم، ومن هنا فإن دراستي هذه سارت وفق المنهج الوصفي، حيث قمت بتوصيف ما أراه من الظواهر اللغوية المختلفة، وحاولت الكشف عن طبيعة تلك الظواهر المختلفة، وبيان طبيعتها وتفسيرها.

إن هذه الدراسة لم تكن لتكتمل لولا ما بذلته من جهد، وطبيعي أن يواجه الباحث عدداً من العقبات والمشكلات، ولكن تلك العقبات تُذلِّلها العزيمة الواثقة بأمر الله، والتي تندفع بحب العلم وتحصيل المعرفة.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يكتب في هذه الدراسة الخير والبركة، وأن يفيد بها طلبة العلم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول

بين الاسم والفعل

سأتحدث في هذا الفصل عن بعض القضايا الصرفية التي تتعلق بالاسم والفعل، والتي أخذت طابع الخلاف بين العلماء سواء أكان هذا الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة، أم بين عالمين اثنين، أو حتى بين مجموعتين مختلفتين من العلماء، وقد ارتأيت في هذه الدراسة أن أقوم بطرح هذه المسألة على هيئة جديدة، نفيد فيها من الدرس الصوتي الحديث، فلا شك أنه ثمة ارتباط وثيق بين علمي الصرف والصوت.

1.1 مسألة أصل اشتقاق الاسم:

هذه المسألة من المسائل التي تدخل في باب الصرف، فهي تتعلق باشتقاق الاسم، وما أصل اشتقاقه؟ وهي المسألة التي يطالعنا فيها الأنباري في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين "، وسأتناول هذه المسألة بالدراسة والتمهل وتوجيهها توجيهاً صوتياً لأحاول من خلال ذلك إعادة النظر في هذه المسألة من زاوية حديثة.

وقبل أن أقوم بتحليل ما ورد في هذه المسألة من قضايا وخلافات، لا بد لي من إيراد المسألة كما ذكرها ابن الأنباري، حيث يقول:[1]" ذهب الكوفيون إلى أن

---

[1]. الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله (1998م). الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط: 1، ج: 1، ص: 17 ــ 23، وانظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (1957م). أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق ــ سوريا، ط: 1، ص: 4، و ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، ومكتبة المتنبي، القاهرة ــ مصر، ج: 1، ص: 23، و ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج: 1، ص: 2251.

الاسم مشتق من الوَسْم وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُوِّ وهو العُلُوّ.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن؛ الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، وعلامة له يُعرف به ألا ترى أنــك إذا قلت زيداً وعمرو دلّ على المسمّى فصار كالوسم عليه؟ فلهذا قلنا: إنه مــشتق مــن الوَسْمِ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سمةٌ تُوضَع على الــشيء يعرف بها. والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْــم، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوِّ, لأن الــسُّمُوَّ في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا علا، ومنه ســمّيت الــسماء ســماء لعلوّها، والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من المعنى، ولذلك قال أبــو العباس محمد بن يزيد المبرِّد: الاسم ما دلَّ على مسمّى تحته، وهذا القول كافٍ فــي الاشتقاق، لا في التّحديد، فلمّا سَمَا الاسم على مُسمّاه وعَلَا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتقٌّ من السُّمُوِّ، لا من الوَسْمِ.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا إنه مشتق من الــسمو وذلــك لأن هــذه الأقسام التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاثُ مراتب؛ فمنها ما يُخْبَر به ويُخْبَــر عنه وهو الاسم نحو" اللهُ ربُّنا، ومحمدٌ نبيُّنا" وما أشبه ذلك، فأخبرتَ بالاسم وعنــه، ومنها ما يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه، وهو الفعل، نحو "ذهب زيد، وانطلق عمرو" ومــا أشبه ذلك، فأخبرت بالفعل، ولو أخبرت عنه فقلت "ذهب ضرب، وانطلق , كتب" لم يكن كلامًا؛ ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف، نحو "من، ولن، وبل" وما أشبه ذلك؛ فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما [الاسم] على الفعل والحرف: أي عَلَــا، فدلَّ على أنه من السُّمُوِّ, والأصل فيه سِمْوٌ على وزن فِعْلٍ –بكسر الفــاء وســكون العين– فحُذِفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضًا عنها، ووزنه إِفْعٌ؛ لحذف اللام منه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم "إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمَّى وعلامة عليه يعرف به" قلنا: هذا وإن كان صحيحًا من جهة المعنى, إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بدَّ فيها من مراعاة اللفظ. ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنَّا أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضًا عن حذف اللام، لا عن حذف الفاء، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بَنَوٍ عوَّضوا عنها الهمزة في أوله فقالوا: ابْنٌ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وِعْدٍ لم يعوِّضوا عنها الهمزة في أوله فلم يقولوا إِعْدٌ، وإنما عوضوا عنها الهاء في آخره فقالوا: عِدَة؛ لأن القياس فيما حُذِفَ منه لامُه أن يُعَوَّض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره، والذي يدل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوِّض بالهمزة في أوله، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعُوِّض بالهاء في آخره، فلما وجدنا في أول "اسم" همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير؛ فدلَّ على أنه مشتق من السُّمُوِّ لا من الوَسْم.

والوجه الثاني: أنك تقول "أسْمَيْتُه" ولو كان مشتقًّا من الوَسْم لوجب أن تقول "وَسَمْتُه" فلما لم تقل إلا "أسميتُ" دلَّ على أنه من السُّمُوِّ، وكان الأصل فيه "أَسْمَوتُ"، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء، كما قالوا: أَعْلَيْتُ، وأدعيت، والأصل: أعلوت، وأدعوت، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء، فكذلك ها هنا.

وإنما وجب أن تُقْلَب الواو ياء رابعة من هذا النحو حَمْلًا للماضي على المضارع، والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو "يُعْلِي، ويُدْعِي، ويُمْسِي" والأصل فيه "يُعْلِوْ، ويُدْعِوْ، ويُسْمِوْ" وإنما وجب قلبها ياءً في المضارع لوقوعها ساكنة مكسورًا ما قبلها؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسورًا ما قبلها وجب قلبها ياء، ألا ترى أنهم قالوا: ميقات، وميعاد، وميزان، والأصل: مِوْقَات، ومِوْعَاد، ومِوْزَان؛ لأنه من الوَقْت، والوَعْد، والوَزْن؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسورًا ما قبلها وجب قلبها ياء؛ فكذلك ها هنا. وإنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة

لما بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبـــواب على سَنَن واحد، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضـــمير جماعة النسوة نحو "تَضْرِبْنَ" وحذفوا الهمزة من أخوات "أُكْرِمُ" نحو "نُكْرِم، وتُكْـــرِم، ويُكْرِم" والأصل فيه "نُؤَكْرِم، وتُؤَكْرِم، ويُؤَكْرِم" كما قال:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنَّ يُؤَكْرَما[1]

حملًا على أُكْرِم وإنما حذفت إحدى الهمزتين من"أُكرم" لأن الأصل فيه "أُأَكْرُم" فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفًا، ثم حملوا ســائر أخواتها عليها في الحذف، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِدُ، نحو "أَعِــدُ، ونَعِــدُ، وتَعِدُ" والأصل فيها: "أَوْعِد، ونَوْعِد، وتَوْعِد، حملًا على يَعِد، وإنمــا حــذفت الــواو من"يعد" لوقوعها بين ياء وكسرة ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، وكــذلك حذفوا الواو من أخوات " يعد " نحو: أعد ونعد وتعد، والأصل فيها: أوعد، ونوعــد، وتوعد حملاً على يعد، وإنما حذفت الواو من يعد لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، كل ذلك لتحصيل التــشاكل والفــرار مــن نفــرة الاختلاف، فكذلك هاهنا حملوا الماضي على المضارع، وبــل أولــى، وذلــك لأن

---

[1]. هذا البيت لأبي حيان الفقعسي من الرجز المشطور وليس له ســوابق ولا لواحــق، انظــر: المبرد، محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتــب، بيروت ــ لبنان، ج: 2، ص: 98، وابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، ج: 1، ص: 144، والبغدادي، عبد القادر بن عمر (1989م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط: 3، القاهرة ــ مصر، ج: 2، ص: 316،، و الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1981م). الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلــوم العربية، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ج: 6، ص: 319، و الأشموني، علي بن محمد (1955م). شرح الأشموني على ألفية ابــن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ــ مــصر، الطبعة الأولى، ج: 3، ص: 887، و، و السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1327هــ). همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 218.

مراعاة المشاكلة بالقلب أَقْيَسُ من مراعاة المشاكلة بالحذف؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف، والحذف إسقاط لأصل الحرف، والإسقاط في باب التغيير أتمُّ من القلب، فإذا جاز أن يُرَاعُوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى.

وأما قلب الواو ياء في الماضي في نحو "تغازَيْتُ، وترجَّيتُ" وإن لم تقلب ياء في المضارع لأن الأصل في تغازيت: غازيت، وفي ترجَّيت: رجَّيت، فزيدت التاء فيهما لتدلَّ على المطاوعة، وغازيت ورجَّيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع، ألا ترى أنك تقول في المضارع: أُغَازِي، وأُرَجِّي، فكذلك في الماضي، وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في "غازيت أغازي، ورجَّيت أرجِّي" فكذلك بعد الزيادة في تغازيت وترجَّيتُ، حملًا لتغازيت على غازيت، وترجَّيتُ على رجَّيت، مراعاة للتشاكل، وفرارًا من نفرة الاختلاف.

والوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره "سُمَيّ" ولو كان مشتقّا من الوَسْم لكان يجب أن تقول في تصغيره "وُسَيْم" كما يجب أن تقول في تصغير زِنَة: وُزَيْنَة، وفي تصغير عِدَة: وُعَيْدَة؛ لأن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا سُمَي دلَّ على أنه مشتق من السُّمُوّ، لا من الوَسْمِ.

والأصل في سَمَيٍّ: سُمَيْو، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشدّدة، كما قالوا: سيِّد وجيِّد وهيِّن وميِّت. والأصل فيه: سَيْوِد وجَيْوِد وهَيْوِن ومَيْوِت؛ لأنه من السؤدد والجودة والهوان والموت، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وكذلك أيضًا قالوا: طَوَيْتُ طَيًّا، ولَوَيَتُ لَيًّا، وشَوَيَتُ شَيًّا، والأصل فيه: طَوْيًا ولَوْيًا وشَوْيًا، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أَخْفُّ من الواو؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلبُ الأَثْقَلِ إلى الأخفِّ من قلب الأَخَفِّ إلى الأثقل.

والوجه الرابع: أنك تقول في تكسير "أَسْمَاء" ولو كان مشتقًّا من الوَسْمِ لوجب أن تقول: أوسام، وأواسيم؛ فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دلَّ على أنه مشتقّ من السُّمُوِّ، لا من الوَسْمِ.

والأصل في أسْمَاء أسْمَاو، إلا أنه لما وقعت الواو طرفًا وقبلها ألف زائد قلبت همزة كما قالوا: سَمَاء، وكَسَاء، ورَجَاء، ونَجَاء. والأصل فيه: سماو، وكساو، ورجاو، ونجاو؛ لقولهم: سَمَوْت وكَسَوْت ورَجَوْت ونَجَوْت، إلا أنه لما وقعت الواو طرفًا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة.

ومنهم من قال: إنما قلبت ألفًا لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة -والحرف الساكن حاجزٌ غيرُ حصين- لم يعتدُّوا بها، فقدَّروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقلب ألفًا، ألا ترى أنهم قالوا: سَمَا، وعَلَا، ودَعَا، وغَزَا، والأصل فيها سَمَوَ وعَلَوَ ودَعَوَ وغَزَوَ؛ لقولهم: سَمَوْت وعَلَوْت ودَعَوْت وغَزَوْت، إلا أنه لمَّا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فكذلك ههنا قلبوا الواو في أسْمَاوٍ ألفًا، فاجتمع فيه ألفان: ألف زائدة، وألف منقلبة عن لام الكلمة، والألفان ساكنان، وهما لا يجتمعان، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزة لالتقاء الساكنين، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقربُ الحروف إليها؛ لأن الهمزة هَوَائية، كما أن الألف هَوَائية، فلما كانت أَقْرَبَ الحروف إليها؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها.

والوجه الخامس: أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم: سُمًى، على مثال عُلًى، والأصل فيه سُمَوٌ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها... وفيه خمس لغات: اسم بكسر الهمزة، واسم بضمها، وسِمٌ بكسر السّين وسُمٌ بضمها.. ويروى سُمُهْ بضم السّين، وسُمًى على وزن عُلًى، على ما بيّنّا. والله أعلم ".

وبعد أن عرضت لهذه المسألة أجد أنها تتلخص في الخلاف الأولي القائم على أن الاسم مشتق من الوسم كما قال الكوفيون، أم من السموِّ كما قال البصريون، وهذا الخلاف ناقشه الباحثون والعلماء بما كان لديهم من أدوات بحث قديمة، أما أنا في هذه الدراسة فسوف أقوم بمناقشته من خلال الأدوات الحديثة للبحث، وسأركز على علم الأصوات بشكل رئيس.

وأبدأ الحديث عن رأي الكوفيين فهم يرون أن الاسم مأخوذ من الوسم، وهو العلامة، فزنة " اسم " هي:

وِسْمٌ > wismun

وكما أرى فإن عملية النطق بها تكون على قدر ليس صعباً، فالحروف متجانسة في أماكنها، وهناك كثير من الكلمات العربية التي تحمل هذا الوزن، وتحمل بعضاً من أصوات هذه الكلمة، من مثل كلمة:

وِقْرٌ > wikrun

هذه الكلمة ــ في رأيي ــ لا تشكل سبباً مقنعاً لحذف فائها، كما قال الكوفيون، بل ثمة كلمات كما رأيت تمتاز بصفات مشابهة لصفات هذه الكلمة ولم يطرأ عليها حذف صرفي من شأنه أن يكون مناط خلاف.

أما رأي البصريين، فإنهم يرون أن كلمة اسم مشتقة من السمو، وهذا يعني أن أصل كلمة اسم هو:

سِمْوٌ > simwun

وإذا نظرنا إلى مخارج هذه الأصوات فإنني أجد أن السين تنتج بوضع طرف اللسان في اتجاه الأسنان ومقدمته مقابل اللثة العليا، مع رفع الطبق ليسد المجرى الأنفي، ويحدث كل هذا دون ذبذبة الوترين الصوتية [1].

أما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الكسرة، ويتم إنتاج الكسرة من خلال رفع مقدم اللسان باتجاه منطقة الغار، ولكن مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء دون احتكاك مسموع [2]، ويحدث ذلك مع ذبذبة الأوتار الصوتية.

---

[1]. انظر: عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 47، والخليل، عبد القادر مرعي. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص: 64.

[2]. عمر، أحمد مختار (1985م). دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة، ص: 271، وانظر:رمضان. المدخل إلى علم اللغة، ص: 92، و الخليل، عبد القادر مرعي (1993م). المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، الكرك ــ الأردن، ص: 66.

أما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الميم، والميم تنطق بانطباق الشفتين انطباقاً تاماًمع حبس الهواء خلفهما وانخفاض الطبق ليتمكن الهـــواء الخـــروج مـــن الأنف[1].

وتحدث الواو بارتفاع أقصى اللسان نحو سقف الحنك، بحيث يسمح للهـــواء الخارج بالاحتكاك، وإحداث نوع من الحفيف [2].

من خلال ذكري لمخارج أصوات الكلمتين السابقتين اللتين كـــان الاخـــتلاف فيهما بين النحاة البصريين والكوفيين أيهما أصل لاشتقاق الاسم فإنني أرى أن كلمة " وِسم > wismun" لا تشكل عقبة كبيرة في النطق، في حين أن نطق كلمة " سِمْوٌ > simwun" فيه نوع من الثقل، وهذا الثقل ناتج عن أسباب هي:

1 . تقارب الحروف في المخارج، فصوت السين والكسرة والمـــيم والـــواو قريبـــة بعضها من بعضها في المخارج، فالكسرة من طرف اللسان، كما هو الحال في السين، والميم والواو يخرجان من الشفتين، وهما إذن يشتركان فـــي المخـــرج، ومن هنا فإن التقارب في مخرج هذه الأصوات يوجد شيئاً من الثقل في نطقها.

2 . وجود الحركة المزدوجة في كلتا الكلمتين، إلا أنها في كلمة " سِموٌ " من النـــوع الصاعد، وهي أكثر ثقلاً من النوع الصاعد الذي نراه في كلمـــة "وِســـم" فـــي مقطعها الأول، ومن هنا فإن نطق كلمة "سِمو" أصعب من نطق كلمـــة "وِســـم"، ويحتاج إلى جهد أكثر.

3 . إن وجود شبه الحركة في حشو الكلمة سبب ثقلاً في نطقهـــا، حيـــث إن شـــبه الحركة أصعب وأثقل في النطق من الحركة، كما أنها تحتاج إلى جهد عـــضلى أكثر، بسبب أن الحركات تخرج بإطلاق الهواء وهو أسهل من طريقة نطق شبه الحركة بسبب ما فيها من احتكاك.

---

[1]. انظر: عبد التواب، رمضان (1982م). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، ودار الرفاعي، الرياض ــ السعودية، الطبعة الأولى، ص: 42 ــ 43، والخليل. المصطلح الصوتي، ص: 63.

[2]. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: 42 ــ 43، والخليل. المصطلح الـــصوتي، ص: 63.

ولما كان نطق كلمة " سِمْوٌ : simwun" أصعب من نطق كلمـــة " وِسْــمٌ <
wismun" احتيج إلى حذف لام الكلمة الأولى، من أجل تخفيف النطق، وبقيت على حال "سِم"، فهي إذن الأصل الذي اشتُقت منه كلمة "اسم"، ولكن نتيجة التنـــافر بـــين أصوات تلك الكلمة الأصل كان الحذف من أجل تحقيق السهولة في النطق, ولذا أرى أنّ أصلها يسموٌّ yasmuwa وهي مشتقة من السمو, ولـــيس الوَسْـم كمـــا ذهـــب الكوفيون.

2.1 مسألة بئس ونعم:

سأتناول في هذه المسألة الخلاف الـــصّرفي الـــذي جـــرى بـــين الكـــوفيين والبصريين حول "نِعم، وبِئس" أهما اسمان أم فعلان؟ وقبل أن أخوض فـــي حـــسم الخلاف من وجهة نظر صوتية حديثة نقدم عرضاً ملخصاً للمسألة.

"ذهب الكوفيون إلى أن "نِعْمَ، وبِئْسَ" اسمان مُبْتَدَآن. وذهب البصريون إلـــى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفَان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخـــول حـــرف الخفـــض عليهما؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول "ما زيد بنعم الرجُلُ" قال حسّان بن ثابت:

أَلستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ   أَخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا[1]

وحُكي عن بعض فُصَحَاء العرب أنه قال "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ" وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفـــراء أن أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقـــال "والله مـــا هـــي بـــنعم المولودةْ: نُصْرَتُهَا بكاء، وبِرُّها سرقة" فأَدْخَلُوا عليها حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء, ومنهم من تمـــسّك بـــأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: "يا نِعم المولى ويـــا نِعـــم النـــصيرُ" فنداؤهم "نعم" يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلا لما

---

[1]. ابن ثابت، حسان (1977م). ديوان حسان بن ثابت، تحقيـــق: ســـيد حنفـــي حـــسنين، دار المعارف، القاهرة ــ مصر، ص: 128، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 9، ص: 389، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 7، ص: 127.

تَوَجَّهَ نحوه النداء.... ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنــه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنك لا تقول "نِعم الرجلُ أمْسِ" ولا "نِعم الرجلُ غدًا", وكذلك أيضًا لا تقول "بئس الرجل أمس" ولا "بئس الرجل غدًا" فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلم أنهما ليسا بفعلين.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غيرُ متصرفين، لأن التصرف من خصائص الأفعال؛ فلما لم يتصرَّفَا دلّ على أنهما ليــسا بفعلــين. ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب "نعيم الرجلُ زيدٌ" وليس في أمثلة الأفعال "فَعيلٌ" ألبتة، فدلّ على أنهمــا اســمان، وليــسا بفعلين.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الــضمير المرفوع بهما على حدٍّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المُظْهَرَ في نحو "نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ" والمضمر في نحو "نعم رجلًا زيدٌ، وبئس غلامًا عمــرو" فدلّ على أنهما فعلان.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتــاء التأنيــث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، وذلك قولهم "نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ" لأن هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي لا تَتَعَدَّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به...

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علة ههنا توجب بناءهما, وهــذا تمسّكٌ باستِصْحَاب الحال، وهو إبطاء ما كان عليه لانعدام النظير، وهو الحكم الــذي يثبت فيه الزمان الثاني بناء على الزمان الأول[1]، وهو من أضعف الأدلة، والمعتمــد عليه ما قدمناه "[2].

---

[1]. الجرجاني، علي بن محمد (1983م). التعريفات، تحقيق: مجموعة مــن العلمــاء بإشــراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 29.

[2]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 98 ــ 110.

ويرد الأنباري على كلمات الكوفيين على اعتبار أن الأصل في "نعم" و"بئس" أنهما فعلان وليسا اسمين، فيقول إن دخول حرف الجر عليهما إنمـا هـو بتقـدير الحكاية، وهذه الحكاية في كلام العرب كثيرة، وفي كلام الله كذلك، فلما كَثُـر فـي كلامهم حُذف ها هنا عبارة " مقول فيه "، أي: ما هي بِعَير مقول فيها بئس العيـر، وأما دخول النداء عليها، فقد رده الأنباري بأن ذلك من باب حذف المنادى للعلم به، وقولهم إن النداء لا ينفك عن الأمر، فقد رده الأنباري بقوله تعالى: " يا أَبَـتِ إِنِّـي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً "[1]، أما قولهم إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فرده الأنباري بأن الأصل فيهما أن يدلا على الماضي فحـسب؛ لـدلالتهما علـى المـدح والـذم واقتصارهما على ذلك المعنى، أما قولهم إنه جاء " نعيم " وهـذا لـيس مـن أوزان الأفعال البتة، فرده الأنباري بأن هذه الكلمة مما انفرد بروايتها قطرب، وهي روايـة شاذة، ولا يُحتج بها [2].

وبعد أن عرضنا لمختصر سريع لهذه المسألة، وبغض النظر مع من وقـف الأنباري يتوجب علينا أن نقوم بدراسة هاتين الكلمتين دراسة صوتية، تقودنا بـإذن الله إلى الرأي السديد.

إن كلمة " نِعْمَ " تكتب صوتياً على النحو الآتي:

نِعْمَ < ni>ma

ومخارج أصوات هذه الكلمة وطريقة حدوثها يكون على النحو الآتي:

تبدأ الكلمة بصوت النون، وهو صوت أنفي مجهور، يتم نطقه عـن طريـق اتصال طرف اللسان باللثة اتصالاً محكماً يمنع مرور الهواء من الفم، مـع خفـض الطبق ليفتح المجرى الأنفي، فيمر منه الهواء محدثاً نوعاً من الحفيف، ويتم هذا مع ذبذبة الوترين الصوتيين [3].

---

[1]. سورة يوسف، آية: 3.

[2]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 110 ــ 119.

[3]. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: 50، والخليل. المصطلح الصوتي، ص: 66.

وأمّا الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الكسرة، ويتم إنتاج الكسرة من خلال رفع مقدم اللسان باتجاه منطقة الغار، ولكن مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء دون احتكاك مسموع [1]، ويحدث ذلك مع ذبذبة الأوتار الصوتية.

أما العين فهي صوت احتكاكي مجهور، تهتز معه الأوتار الصوتية [2].

أما الصوت التالي في الكلمة فهو صوت الميم، والميم تنطق بانطباق الشفتين انطباقاً تاماً مع حبس الهواء خلفهما وانخفاض الطبق ليتمكن الهواء من الخروج من الأنف [3].

أما الفتحة فتنتج من خلال وضع اللسان في وسط الفم بالوضع العادي، ويكون مقدم اللسان مرتفعاً شيئاً بسيطاً جداً تجاه اللثة، ويرتفع مؤخر اللسان تجاه الطبق، ويكون مجرى الهواء متسعاً أمام الهواء الخارج من الرئتين، ويرافق ذلك ذبذبة في الأوتار الصوتية[4].

هذه الأصوات التي ذكرناها تكون كلمة " نِعم " أما كلمة " بِئس " فهناك اشتراك بينها وبين نعم في الحركات، لذا سوف نبيّن مخرج الأصوات الصامتة فقط.

حيث يتم نطق الباء بضم الشفتين ورفع الطبق ليسد مجرى التجويف الأنفي، مع ذبذبة الأوتار الصوتية، ثم يتم فتح هذا الانغلاق فجأة؛ ليندفع الهواء عبر المجرى المنغلق [5].

ويتم نطق الهمزة عن طريق غلق فتحة المزمار ثم فتحها فتحاً مفاجئاً [6].

---

[1]. عمر، أحمد مختار. دراسة الصوت اللغوي، ص: 271، وانظر:رمضان. المدخل إلى علم اللغة، ص: 92، والخليل. المصطلح الصوتي، ص: 66.

[2]. الخليل. المصطلح الصوتي، ص: 68.

[3]. انظر: عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة، ص: 42 ـ 43، والخليل. المصطلح الصوتي، ص: 63.

[4]. انظر: أنيس، إبراهيم (1979م). الأصوات اللغوية، مكتبة الإنجلو مصرية، القاهرة ـ مصر، الطبعة الخامسة، ص: 63.

[5]. المرجع نفسه، ص: 37.

[6]. الخليل. المصطلح الصوتي، ص: 68.

والسين تنتج بوضع طرف اللسان في اتجاه الأسنان ومقدمته مقابل اللثة العليا، مع رفع الطبق ليسد المجرى الأنفي، ويحدث كل هذا دون ذبذبة الأوتار الصوتية [1].

وبعد أن بيّنت مخارج الحروف التي تتكون منها هاتان الكلمتان فإنني أرى أن هاتين الكلمتين بتكوينهما الصوتي مشابهتان للتكوين الصوتي للأسماء، فهناك كثير من الأسماء تأخذ الصفة نفسها في الترتيب الصوتي، من مثل:

حِمْل > himl

تِبْن > tibn

سِحْر > sihr

وغيرها الكثير الكثير من الكلمات التي تأتي على الزنة نفسها، وبالترتيب الصوتي نفسه، وهذه الكلمات كلها أسماء، ولم نجد من العلماء من قال بأنها فعل، لأن هذه الوزن من أوزان الأسماء وليست من زنات الأفعال، ولا نجد هذه الزنة في الأفعال إلا في حالة أن يكون الفعل الماضي مبنياً على السكون من فعل أجوف يائي، مثل:

بِعْتُ > bi < tu

وهذه الكلمة لا يمكن لنا أن نجعلها أصلاً نقيس عليه ما هو حاصل أمامنا من الكلمات السابقة، وذلك لأن هذه الكلمة في الحقيقة جملة، إذ إنها تتكون من فعل وفاعل, كذلك لو كانا فعلين وبنيتا على السكون وهو أصل البناء لتشكّل منهما بناءْ مقطعي مرفوض في العربية إذّ في حالة الوقف: نِعْم, فهذا المقطع المرفوض هو (ص ح ص ص)، وهو ما نسميه بالمقطع الخامس في النظام المقطعي العربي، وهو القصير المغلق بساكنين، ولذلك تحرّك آخرهما بالفتح وهو أخف الحركات للتخلص من هذا النوع من المقاطع الثقيلة التي تنفر منه العربية ولذلك فتحريك آخرهما بالفتح ليس دليلاً على فعليتهما.

---

[1]. انظر: عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 47، والخليل، عبد القادر مرعي. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص: 64.

وبناء على ما تقدم فإنني أرى بأن رأي الكوفيين أقرب إلى الصواب من رأي البصريين، فالكلمتان مرتبتان صوتياً ترتيباً مماثلاً للترتيب الصوتي للأسماء، وبناء عليه فهما اسمان، والله أعلم.

3.1 مسألة أفعل في التعجب:

ومن المسائل الصرفية التي سأدرسها في هذا الفصل مسألة " أفعل في التعجب "، وقبل أن أشرع ببيان رأيي في هذه المسألة، ودراستها دراسة حديثة، أورد فيما يلي عرضاً سريعاً لهذه المسألة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

" ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو "ما أَحْسَنَ زيدًا" اسمٌ. وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلًا لوجب أن يتصرّف؛ لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف وكان جامدًا وجب أن يلحق بالأسماء.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا   مِنْ هَاؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[1]

---

[1]. البيت لقيس بن الملوح (د.ت). ديوانه، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة ــ مصر، ص: 130، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي، أو لذي الرمة، أو للحسين بن عبد الله في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 93، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 234، ولكاهل الثقفي أو للعرجي، في: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ــ لبنان، ج: 2، ص: 962، و العيني، محمود بن أحمد (د.ت). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ج: 1، ص: 416، وج: 3، ص: 643.

فأميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيـرًا فـي الـشعر وسَـعَةِ الكـلام. قالوا: ولا يجوز أن يقال: "إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة، وضارع الاسم، فلحقه التصغير "لأنا نقول: هذا ينتقض بليس وعسى فإنهما لزما طريقة واحدة، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما، وأبلغ من هذا النقض وأَوْكَد مثال "أَفْعِل به" في التعجب فإنه فعـل لزم طريقة واحدة، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه تَصِحّ عينه نحو "ما أَقْوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ" كما تصح العين في الاسم في نحو "هذا أقوم منك، وأبيع منك" ولـو أنـه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعَلّ عينه بقلبها ألفًا، كما قلبت من الفعل في نحـو: قـام وباع وأقام وأباع في قولهم "أَبَعْتُ الشيء" إذا عرّضته للبيع، وإذا كان قـد أُجْـرِي مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجـب أن يكـون اسمًا.

والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: شيء أَحْـسَنَ زيـدًا قولهم "ما أَعْظَمَ الله"

ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: شيء أعظم الله، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل...

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه إذا وُصِـلَ بيـاء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو "ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أظرفني في عينـك، وما أعلمني في ظنك" ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسـم، ألا تـرى أنك تقول في الفعل "أَرْشَدَنِي، وأسعدني، وأبعدني" ولا تقول في الاسم "مرشدني" ولا "مُسْعِدني" فأما قوله:

ألا فَتَىً مِنْ بَنِيْ ذبْيَانَ يَحْمِلُنِيْ وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلَّا ابنُ حَمَّالِ[1]

فمن الشّاذ الذي لا يُلْتَفَتْ إليه ولا يُقَاسُ عليه، وإنما دخلت هذه النـون علـى الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، وإذا كانوا

---

[1]. البيت لأبي محلم السعدي في: البغـدادي. خزانـة الأدب، ج: 4، ص: 265، 266، ج: 6، ص: 396، و المبرد، محمد بن يزيد (د.ت). الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبـي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، ص: 467.

قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهي غير لازمة فَلأَن يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها؛ فلو لم يكن أفعل في التعجب فعلًا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال.

اعترضوا على هذا بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو "قَدْنِي وقَطْنِي" أي حسبي... وما اعترضوا فيه ليس بصحيح؛ لأن "قدني، وقطني" من الشاذ الذي لا يعرج عليه؛ فهو في الشذوذ بمنزلة مِني وعَني، وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول "قَدْكَ من كذا، وقَطْكَ من كذا" أي اكْتَفِ بِه، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل؛ فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما، على أنهم قالوا "قَطِي وقَدِي" من غير نون كما قالوا "قطني وقدني" بالنون، قال الشاعر:

قدني من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... ليس الإمام بالشَّحِيح المُلْحِدِ [1]

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال "ما أَكْرَمِي" بحذف النون كما يقال "ما أكرمني" كما يقال "قَدْنِي، وقَدِي" فلما لم يجز ذلك بَانَ الفرقُ بينهما.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أن أفعل في التعجب فعلٌ أنه ينصب المعارف والنكرات، وأَفْعَلُ إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك "زيد أَكْبَرُ منك سنًّا، وأكثر منك علمًا" ولو قلت "زيد أكبر منك السنّ، أو أكثر منك العلم" لم يجز، ولما جاز أن يقال "ما أكبر السن له، وما أكثر العلم له" دلّ على أنه فعل.

اعترضوا على هذا بأن قالوا: قد ادّعيتم أن أفعل إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرة، وقد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة، قال الحارث بن ظالم:

---

[1]. الرجز لحميد بن مالك الأرقط، في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 382، 383، 385، 389، والسيوطي. شرح شواهد المغني، ج: 1، ص: 487، و ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). لسان العرب، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ج: 1، ص: 344، والعيني. المقاصد النحوية، ج: 1، ص: 357، وهو بلا نسبة في: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1985م). الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 4، ص: 241.

فما قومي بثعلبة بْنِ بَكْرٍ ... ولا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا[1]

فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أَشْعَرَ، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحدِه؛ لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل؛ لأن الفعل لا يجمـــع، وإذا بَعُد عن مشابهة الفعل بَعُد عن العمل، وإذا عمل جمع أَفْعَلَ مع بُعده عـــن العمـــل؛ فالواحد أَوْلى أن يعمل...

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل ماضٍ أنـــا وجـــدناه مفتـــوح الآخر، ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنه لو كان اسمًا لارتفع لكونه خبرًا لـــ "ما" على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخرُهُ دلّ على أنه فعل ماضٍ.

اعترضوا على هذا من وجهين؛ أحدهما: أنهم قالوا: ما احتججتم به من فـــتح آخره ليس فيه حجة؛ لأن التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر أفعل فـــي التعجـــب ونصبوا زيدًا فرقًا بين الاستفهام والتعجب. والثاني: أنهم قالوا: إنما فتح آخر أفعـــل في التعجب لأنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب؛ لأن التعجـــب كـــان يجـــب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفـــي والنهـــي والتمنـــي والترجـــي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء، إلى غير ذلك؛ إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمّنوا معناه هذا الكلام استحقَّ البناء، ونظير هذا أسماء الإشـــارة؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطق به فكذلك ههنا... "[2].

ويرد الأنباري عن كلمات الكوفيين فينقض قولهم بأن عدم تصرفه دل علـــى اسميته، فينقضه من وجه أن ليس وعسى قد أجمعوا علـــى فعليتهمـــا وهمـــا لـــسا

---

[1]. البيت لحارث بن ظالم في: سيبويه، عمرو بن عثمان (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القـــاهرة ــ مـــصر، الطبعـــة الثالثـــة، ج: 1، ص: 201، والأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (1983م). الأغاني، تحقيق وإشراف: لجنـــة مـــن الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت ــ لبنان، الطبعة السادسة، ج: 11، ص: 119، و السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (1979م). شرح أبيـــات ســـيبويه، دار المـــأمون للتراث، دمشق ــ سوريا، وبيروت ــ لبنان، ج: 1، ص: 258، و التبريزي، أبـــو زكريـــا الخطيب يحيى بن علي (1987م). شرح اختيارات المفضل، تحقيق: فخر الدين قبـــاوة، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ج: 3، ص: 1335.

[2]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 123 ــ 140.

متصرفين، فكذلك ههنا، وأما قولهم أنه يُصغر، فدل ذلك على أنــه اســم، فنقــضه الأنباري بأن هذا التصغير إنما كان لفظاً لا معنى، وأنهم صغروه لمشابهته " أفعل " التي للمفاضلة، وكذلك لأنه شابه الاسم، فأخذ بعض أحكامه، أمــا ذكــر الكــوفيين لمشابهة أفعل لعسى وليس فليس الأمر صحيحاً بالنسبة للأنباري، فهناك وجوه تفرق بينها، فعسى وليس ترفعان وتنصبان، ويدخلهما الضمير المرفــوع، ولــيس لهمــا مصدر من لفظهما كما في أفعل التي للتفضيل، ولعدم مشابهتهما شيئاً من الأســماء، كما شابهت أفعل التفضيل أفعل المفاضلة التي هي اسم، أما حجتهم بأن عينه تعتــل، ولو كان فعلاً لما اعتلت، فرده الأنباري بأنه لما شابه الاسم أخذ بعضاً من أمــوره، وكذلك فإن هناك بعض الأفعال التي لم تعتل عينها رغــم فعليتهــا، مثــل: عــوِرَ، وغيرها، وأما حجتهم بقولنا: ما أعظم الله، أي شيء أعظم الله، وعدوه غير جــائز، فرد الأنباري هذه الحجة من باب أن هذه الجملة تعني الوصف، أو جعله كالخبر، أي إخبار أن العظمة لله[1].

وبعد أن عرضت لهذه المسألة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف فــإني سأبحث في طبيعة هذا التركيب اللغوي من خلال النظرة الصوتية الحديثة، ونكتــب مثالاً كتابة صوتية، وهو "ما أحْسَنَ زيداً":

ما أَحْسَنَ > mā <aħsana

حيث إن هذا الوزن هو "أفعلَ" ولقد أشار النحاة في كثير من المواضع إلى أن هذا الوزن خاص بالأفعال أكثر من خصوصيته بالأسماء، ومن هنا فإن النحاة جعلوا ما شابهه من الأسماء ممنوعاً من الصرف، وذلك لأخذها شيئاً من صفات الأفعال[2]، فلما شابهت الفعل كان لها وضع خاص في التصريف، فكانت ممنوعة من الصرف، أي أنها لا تقبل التنوين، وتُجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسر.

وكما رأيت من خلال المسألة السابقة فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن أفعل التعجب اسم في حين أن البصريين ذهبوا إلى أنها فعل، وقد أدلى كل من الفريقين بحجتــه، وكان الأنباري يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه.

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 123 ــ 140.

[2]. انظر مثلاً: ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 323.

وبناء على أن هذا الوزن خاص بالأفعال فإن من الأولى أن نعده فعلاً، وليس صحيحاً أن نعده اسماً؛ لأن ذلك يتناقض مع ما قرره النحاة من وزن الفعل.

ولكن علينا أن نرى شيئاً نعلمه كلنا، وهو أن هناك تشابها في تركيب الجملة بين التعجب والاستفهام، فالجملة السابقة إذا ما وضعناها في قالب استفهامي فسوف يكون ما بعد "ما" مرفوعاً، على النحو الآتي:

ما أَحْسَنُ زيدٍ؟

أما في التعجب فهي:

ما أحْسَنَ زيداً!

ونظن أن هناك رابطاً يربط بين هاذين الاستخدامين في لغتنا العربية، فما الدافع من وراء جعل أحدهما مرفوعاً؟ وما الدافع من وراء جعل الآخر منصوباً؟

أرى أن العربية قد حركت "أحسن" بالفتح في حال أن تكون للتعجب، وهي عملية نشأت من أجل التفريق بين هذا الاستخدام اللغوي، وأسلوب الاستفهام الذي يشترك مع أسلوب التعجب في الهيئة التي يكون عليها تركيب الجملة، فأرادت اللغة أن تفرق بينهما بتحريك "أحسن" بالفتح, لأنّ الفتحة أدت إلى دلالة تأثرية تفيد التعجب والتأثر.

ثم كان من الأولى أن يُحرك "زيد" بالفتحة أيضاً وذلك لتلقيه العامل، والعامل فيه فعل التعجب ذاته، فالفعل مبني، ولو كان اسماً لما استطعنا بناءه، حتى لو قلنا إنه على زنة "أفعل" إلا أنه ليس بأفعل التفضيل الذي يكون ممنوعاً من الصرف.

وبناء على ما ذكرت فإنني أرى أن "أفعل" في التعجب فعل لا اسم، وهو الرأي الذي قال به البصريون.

4.1 مسألة أصل الاشتقاق:

هذه المسألة من المسائل التي دار الجدل فيها كثيراً بين اللغويين، وسأقوم بإعادة النظر فيها، وأورد في هذه الصفحات مجملاً لهذه المسألة.

" ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول "قَاوَمَ قِوَامًا" فيصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول: "قَامَ قيامًا" فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّدِ قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدلَّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع. والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالًا ولا مصادر لها، خصوصًا على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحَبَّذَا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعلَ فاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ ويَفْعلُ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلًا للمصدر.

قالوا: ولا يجوز أن يقال "إن المصدر إنما سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه" لأنا نقول: لا نسلم، بل سُمِّيَ مصدرًا لأنه مصدور عن الفعل، كما قالوا "مَرْكَبٌ فَارِه، ومشرب عذب" أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدرًا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل...

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبَ والقَتْلَ، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصُوَر مختلفة.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن "ضرب" يدل على ما يدل على الضَّرْبُ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضَرَبَ", وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بُدّ أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفِضّة لا تدل على الآنية، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ههنا: الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقًّا من الفعل أنه لو كان مشتقًّا منه لكان يجب أن يجري على سَنَنٍ في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: لو كان المصدر مشتقًّا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، ما دلَّتْ أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس مشتقًّا من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقًّا من الفعل قولهم "أَكْرَمَ إِكْرَامًا" بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقًّا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو "مُكْرِم، ومُكْرَم" لَمَّا كانا مشتقين منه؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دلّ على أنه ليس بمشتق منه.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرًا؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يُصْدَرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مَصْدَر" فلما سُمِّيَ مَصْدَرًا دلّ على أن الفعل قد صَدَرَ "عنه" وهذا دليل لا بأس به في المسألة، وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى "[1].

ويرد الأنباري كعادته على كلمات الكوفيين، فيرى أن قولهم أن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، إنما كان ذلك من أجل التشاكل، وليس فيه دليل على الأصلية أو الفرعية، وأما حجتهم بأن الفعل يعمل في المصدر دل على أنه أصل له، فهو مردود بأن الأفعال والحروف تعمل في الأسماء، ولكن ذلك لا يعني أنهما أصلٌ على الأسماء، وكذلك فإن أمرك بإحداث المصدر، مثل: اضرب ضرباً، دل على أن المصدر معقول قبل الأمر به، ولما كان معقولاً قبل الأمر به، دل ذلك على أنه أصل على الفعل، أما أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكَّد فهذا ليس دليلاً على الأصالة والفرعية، وأما احتجاجهم بأن هناك أفعالاً لا مصادر لها، فهو مردود بأن ذلك لا يدل أيضاً على الأصالة والفرعية، فقد يحذف الأصل ويبقى الفرع، وكذلك فإن هذه الحجة تنقضها المصادر التي لا أفعال لها، وأما حجتهم بأن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل، فإن هذه الحجة مردودة بأن المصدر يكون معقولاً قبل الفعل، فلا يمكن أن تتحدث عن المصدر ما لم يُعقل في ذهنك [2].

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 217 ــ 224، وانظر: الزجاجي، أبا القاسم(1982م). الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ــ لبنان، الطبعة الرابعة، ص: 56، و الأزهري، خالد بن عبد الله (د. ت). شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ج: 1، ص: 393، و الصبان، محمد بن علي(د. ت). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المطبعة الخيرية بمصر، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 96.

[2]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 217 ــ 224.

وكما رأيت فإن الأنباري يقف إلى جانب رأي البصريين، ويُفند رأي الكوفيين، وقد بيّن فساد رأي الكوفيين ـ في رأيه ـ كما رأينا أيضاً.

ومصادر الأفعال في العربية تبدأ غالباً بالمقطع القصير، ويندر أن تبدأ بالمقطع الطويل [1]، وهو أمر واقع ملموس في مصادر اللغة العربية، ويمكن لنا أن نراه بوضوح في ذلك، وكذلك فيمكن لنا أن نرى أن الأفعال قد تبدأ بمقاطع طويلة، من مثل الفعل الأجوف:

قام > qaama

باع > baa < a

وكذلك من المزيد:

قاتَلَ > qaatala

ساوَم > saawama

وهذا مختلف عن المصدر الذي يبدأ في أغلب الأحيان بالمقاطع القصيرة، في حين أن الفعل يبدأ بالمقاطع القصيرة، والمقاطع الطويلة كذلك.

وما لفت انتباهي في حجة الكوفيين خصوصاً، ومما يتعلق بالدرس الصوتي الحديث، حديثهم عن أن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، وجعلوا من هذه الفكرة دليلاً على أن الفعل أصل للمصدر، وأنا أريد أن أصوغ الفكرة على وجه آخر، حيث إنني أجد حروف الفعل كلها متوافرة في المصدر،ففي قولنا مثلاً:

قامَ > قِيام

وتقاتَل > تقاتُل

فواضح لنا أن المصدر محتوٍ على أحرف الفعل كلها، في حين أن الفعل لا يحتوي حروف المصدر كلها، هذا يقودنا إلى القول بأن ما يحتوي الآخر دليل على أصليته، وما كان أصلاً هي الأحرف الأصول التي في الكلمة الأولى " الفعل ".

أما رد البصريين بشأن أنهم قالوا إن الفعل لو كان أصلاً للمصدر لوجب حذف الهمزة من المصدر في مثل: أكرم إكرام، فإننا نقول إن هذه حجة واهية،

---

[1]. انظر: شاهين، عبد الصبور (1980م). المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ص: 109.

فلماذا تُحذف الهمزة؟ وهل هناك سبب يوجب حذفها؟ بل إن وجودها يدلنا علـــى أن الفعل أصل للمصدر.

ومن الأمور التي يمكن أن نراها في هذه المسألة أن هناك بعــض الأفعــال يكون لها مصدران أو أكثر، سواء أكانت هذه الأفعال مجردة أم مزيدة[1]، من مثل:

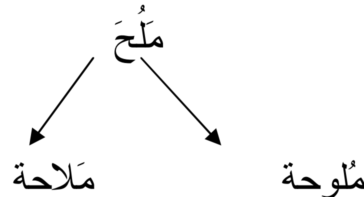
مَلُحَ > ملوحة، وملاحة.

قامَ > قيام، وقوامة.

قاتَلَ > مُقاتلة، وقِتال.

خَطَّأَ > تَخْطِئَة، وتَخطيء[2].

فالفعل واحد والمصدر متعدد، ويمكن لنا أن نوضح ذلك من خلال هذا الرسم:



والأمر ذاته يمكن لنا أن نراه بوضوح في غيره من الأفعال كـــ " قاتل: مُقاتلـــة، وقِتالاً"، فلما كان الفعل له مصدران في بعض الأحيـــان، يتناوبـــان عليـــه بتنـــاوب المعاني دلنا ذلك على أن الفعل أصل للمصدر، والمصدر فرع عليه.

وبناء على ما تقدم فإننا نرى أن الفعل هو الأصل في اشتقاق المصدر، وليس العكس، وهذا الكلام ضد ما ذهب اليه البصريون من أن المـــصدر أصـــل للفعـــل، والفعل فرع عليه.

---

[1]. انظر: الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد (2002 م). شذا العرف في فن الصرف، شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ص: 85.

[2]. انظر: المرجع نفسه، ص: 88 ــ 90.

الفصل الثاني

بين الحذف والزيادة

يعد موضوع الحذف والزيادة من أكثر الموضوعات الصرفية خصوبة في اللغة العربية، وهو موضوع شَغَل كثيراً من صفحات كتب الصرف واللغة بشكل عام في تراثنا اللغوي قديمه وحديثه، ولقد كان علماء الصرف واللغة يضعون لهذه المحذوفات أو الزوائد تعليلات كثيرة، منها ما كان مقنعاً، ومنها ما لم يصل حد الإقناع، إلا أنهم قد اجتهدوا في هذا الباب الصرفي اجتهاداً ليس قليلاً.

ولقد أورد ابن جني هذا الباب في العربية تحت عنوان"شجاعة العربية"، بمعنى آخر أن ابن جني جعل من موضوع الحذف والزيادة من الموضوعات التي تصبغ العربية بصبغة الشجاعة في إنتاج تراكيبها، وجعل من الأمور التي تشارك الحذف والزيادة في الشجاعة ما دخل ضمن التقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف[1].

ويتابع ابن جني كلامه عن الحذف فيقول:"قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة, وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه, وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[2].

فابن جني في نصه السابق يبين لنا أن العرب قد حذفوا من أجزاء الكلام، وأطراف اللغة ما كان يمكن حذفه، فحذفوا الحرف والكلمة والحركة والجملة، وبمعنى آخر فإن الحذف قد طال أغلب المكونات اللغوية في اللغة العربية، ولكن ذلك ليس مثلباً على لغتنا، فالعربية لا تحذف شيئاً دون أن تُبقي على دليل يدل عليه، ومن هنا فإننا نستطيع أن نرى سبب الحذف، وأن نُقدر المحذوف بناء على كلام ابن جني.

أما نحن في دراستنا هذه فلن نتناول الحذف كله التي ذكرها ابن جني، فثمة بعضها يدخل في إطار الدراسة الصرفية والصوتية معاً، وثمة نواحٍ أخرى تدخل في

---

[1]. انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 362.

[2]. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 362.

إطار الدراسة النحوية التركيبية، وثمة نواحٍ تدخل في إطار الدلالة، وما يهمنا نحن هنا ما يدخل في إطار الدراسة الصوتية الصرفية، فهذه المسائل هي التي نستهدفها هاهنا، وهذا يعني بصورة غير مباشرة أن ما يدخل في إطار دراستنا من أنواع الحذف التي ذكرها ابن جني إنما هو حذف الحرف والحركة، فلا دخل لنا بحذف الكلمة أو الجملة، ومن هنا فقد جاءت مسائل هذا الفصل التي سنقوم بتوجيهها توجيها صوتياً حديثاً على النحو الآتي:

أ . مسألة السين التي تدخل الفعل المضارع مقتطعة من " سوف " أم رأس بذاتها.

ب . مسألة التاء المحذوفة من التاءين المبدوء بهما المضارع.

ج . هل يجوز حذف آخر الممدود والمقصور عند التثنية إذا كثرت حروفهما.

د . مسألة حذف الواو من مضارع " يعد " ونحوها.

فهذه المسائل الأربع هي التي سندرسها في هذا الفصل، وكما نرى فإنها تدخل في إطار الحذف والزيادة، فبعض هذه المسائل دخلتها زيادة، ثم تعرضت هذه الزيادة للحذف، غير أن السمة العامة لهذه المسائل تتمثل بالحذف، وفيما يلي ننتقل للحديث المفصل عن هذه المسائل.

1.2 مسألة السين التي تدخل الفعل المضارع مقتطعة من "سوف" أم رأس بذاتها:

هذه هي المسألة الأولى التي سنتحدث عنها في هذا الفصل، وهي كما نرى تدخل ضمن إطار الحذف من ناحية، وضمن إطار الزيادة من ناحية أخرى، فالسين في أصلها زيادة على الفعل المضارع، ومن ناحية أخرى فإننا لو سلمنا بأنها مقتطعة من "سوف" فهذا يعني أن "سوف" قد دخلها الحذف، ومن هنا يتبين لنا أن هذه المسألة ذات وجهين في الحذف والزيادة.

ولقد ذهب أصحاب المدرستين البصرة والكوفة مذهبين في ذلك، فلقد "ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلُها سوف, وذهب البصريون إلى أنها أصلٌ بنفسها"[1].

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 646، وانظر: ابن هشام، أبا محمد جمال الدين (1987م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد

ولقد دعم كل من الكوفيين والبصريين رأيه الذي ذهب إليه بحجة، فأمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن "سوف" كَثُرَ استعمالها في كلامهم وجَرْيُها على ألسنتهم، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال، كقولهم: "لا أدْرِ، ولم أُبَلْ، ولم يَكُ، وخُذْ، وكُلْ" وأشباه ذلك، والأصل لا أدري، ولم أُبال، ولم يكن، وأأخذ، وأأكل، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا: لما كثر استعمال "سوف" في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفا.

والذي يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل "سَوْ أفعلُ" فحذفوا الفاء، ومنهم من قال "سَفَ أفعل" فحذف الواو، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال.

والذي يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال، فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دلَّ على أنها مأخوذة منها، وفرع عليها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلًا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه، لا مأخوذًا من غيره"[1].

والأنباري فيما ذهب إليه من ترجيح لهذين الرأيين رجّح رأي البصريين، وأجاب عن كلمات الكوفيين بأن قال: إن الحذف ليس أساساً لاعتباره مسوغاً لحجة الكوفيين، فهو ليس بقياس، ولقد قل الحذف في الحرف، بينما كثر في الفعل والاسم،

الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ــ لبنان ، ص: 138، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 8، ص: 148، والمرادي، الحسن بن قاسم (1983م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية ، ص: 59، و المالقي، أحمد بن عبد النور (1975م). رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ــ سوريا، الطبعة الأولى ، ص: 393.

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 161 ــ 162.

ومن هنا فإن كثرة الاستعمال لا تمثل سبباً لجعلها مسوغاً للحذف، ولا يُجعل الحذف في الحرف قياساً.

وأما ما احتجوا به من كلام العرب أنهم قالوا: سوف أفعل، وسو أفعل، وسف أفعل، فهو ليس بحجة من ثلاثة أوجه، الأول: أن هذا الكلام من كلام الكوفيين أنفسهم، ومن هنا فلا حجة فيه، والثاني: أنه لو سلمنا بأن هذا الكلام من كلام العرب فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، والثالث: أنه ليس في كلام العرب أن يُحذف أغلب حروف الكلمة حتى يبقى على حرف واحد طلباً للخفة، فهذا الشكل لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

وأما قولهم إن السين و"سوف" تدلان على الاستقبال دلنا على أنهما من أصل واحد، فإنه باطل؛ لأن من المعروف أن "سوف" أشد تراخياً في الاستقبال من السين، ومن هنا فإنهما ليستا متشابهتين في الدلالة، فلما كان الأمر على ذلك لم يجز أن نعدهما من أصل واحد[1].

وبناء على ما تقدم فإنني أرى أن الخلاف قد دار حول ما إذا كان السين من "سوف" أم هو أصل بذاته، وبغض النظر عن طبيعة حجة كل من الطرفين من البصريين والكوفيين، أو حتى ما رجح الأنباري من آرائهما فإن علينا أن ننظر بعض الشيء بعمق في المسألة، ونسأل السؤال الآتي: ما الذي دفع النحاة إلى هذا الخلاف في هذه المسألة؟

إن الدافع من وراء الخلاف الذي جرى بين النحاة ليس إلا دافعاً شكلياً، بمعنى آخر أن الشكل الذي جاءت عليه كل من السين و"سوف" هو الدافع للخلاف، وليس الأمر مرتبطاً بالدلالة مثلاً، أو حتى بالاستعمال، إذ إن النحاة عندما رأوا أن السين تمثل الفونيم الأول من "سوف" ظنوا أن هذه السين مقتطعة من "سوف" بناء على الشكل فقط.

وأنا بهذا الكلام لا أريد أن أستبق الترجيح لأي من الرأيين: الكوفي والبصري، بل أسجل ملحوظة ستساعدني في الوصول إلى ما أريد بإذن الله تعالى.

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 162.

وبناء على اتكاء النحاة الكوفيين والبصريين. على الدلالة في احتكامهم في هذه المسألة، فلقد أغفلوا جانباً مهماً ربما لم يكونوا قد توصلوا للتفكير به في تلك الأيام، وهذا الجانب يتعلق بالاستعمال، نعني بذلك أن كلاً من السين و"سوف" مستعملان في لغة العرب، ولم نجد أن العرب في فترة زمنية ما كانوا يستعملون "سوف" ثم انتزعوا منها السين.

حيث أجد النصوص اللغوية التي نُقلت عن العرب تستعمل كلاً من السين و"سوف" سواء، وهذا الاستعمال بيّن ظاهر حتى في كلام الله تعالى، والذي يمثل المرحلة المتوسطة في النصوص المعتمدة في الاستشهاد، حيث يقول سبحانه وتعالى على لسان ذي القرنين: "قال أما مَنْ ظَلَمَ فسوف نُعَذِّبُهُ"[1]، وورد كذلك في كتاب الله العزيز استعمال السين على نحو سواء مع "سوف"، حيث يقول سبحانه: "سأُرْهِقُهُ صَعوداً"[2].

هذا الاستعمال الذي أجده لكل من السين و"سوف" يدل على أنهما كانا مستعملين في آن معاً في كلام العرب، ولو كانت السين مقتطعة من "سوف" لوجدنا في بعض حقب التراث العربي استعمال "سوف" فقط دون السين، وهذا ما لا أجده، ومما يُقوي هذا الاعتبار أن الكوفيين قالوا: إنه لما كَثُر استعمال "سوف" في كلامهم انتزعوا السين منها، ومفهوم الكثرة يدفعنا إلى القول والتساؤل: أين هذه الكثرة التي انفردت بها "سوف" دون السين فدفع ذلك العرب إلى اقتطاع السين منها؟

وبالإضافة إلى الحجة المعنوية والدلالية التي أوردها البصريون فإنني أرى أن كلاً من السين و"سوف" أصل بذاتها، وأن الذي دفع النحاة من البصرة والكوفة إلى هذا الخلاف إنما هو شكل الحرفين الدالين على الاستقبال، فوجود السين في أول "سوف" هو الذي دفع النحاة إلى الظن بأنها تمثل حرف الاستقبال الآخر ــ نعني السين ــ

---

[1]. سورة الكهف، آية: 87.

[2]. سورة المدثر، آية: 17.

2.2 مسألة التاء المحذوفة من التاءين المبدوء بهما المضارع:

وهذه هي المسألة الثانية التي أتحدث عنها في هذا الفصل، وهي تدخل كما أرى في مجال الحذف، فأنا أبحث في أي من التاءين التي نبدأ بهما المضارع هي المحذوفة، ولقد اختلف النحاة في مدرستي الكوفة والبصرة حول أي من هاتين التاءين قد حُذِف على ما سنُبيِّن في الصفحات المقبلة.

حيث "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصلية -نحو "تَتَنَاوَلُ، وتَتَلَوَّنُ"- فإن المحذوف منها تاء المضارعة دون الأصلية، نحو "تَنَاولُ، وتَلَوَّنُ"، وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة"[1]. ويتبين لنا من خلال النص السابق ما تضمنه كل من رأي المدرستين النحويتين حول أي من التاءين التي يُبدأ بهما المضارع قد حُذفت، فالكوفيون يرون أن التاء التي دخلت الفعل هي المحذوفة، أما البصريون فيرون أن تاء الفعل هي المحذوفة.

ولقد دعم كل من هاتين المدرستين رأيه بحجة يؤيد فيها ما ذهب إليه، ويدحض بها من ناحية أخرى ما ذهب إليه غيره، "فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد - وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية- استثقلوا اجتماعهما؛ فوجب أن تحذف إحداهما؛ فلا يخلو: إما أن تحذف الزائدة، أو الأصلية، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى"[2].

ويظهر لي من خلال حجة الكوفيين هذه أنهم ارتكزوا على مرتكز رئيسي يتمثل بأن الزائد أضعف من الأصلي، غير أنهم لم يولوا الناحية الدلالية، والغرض

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 648، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني مع حاشية الصبان، ج: 4، ص: 294، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 499.

[2]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 163.

الجديد الذي جاء به هذا الزائد أي اهتمام في حجتهم، واكتفوا بذكر هذه الحجة السطحية التي اعتمدوا فيها كما قلت على الناحية الشكلية البحتة في الاحتجاج.

" وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من الزائدة؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى"[1].

وفي حجة البصريين كما أرى اهتمام واضح بناحية المعنى، فهم يرون أن المعنى الذي أتت له التاء المزيدة دفعهم إلى القول بأن التاء المحذوفة هي تاء الفعل، وهي أيضاً حجة اعتمدت على جانب واحد فحسب، ولم تنظر في المسألة من شتى نواحيها.

والأنباري يقف مؤيداً لرأي البصريين، ويدحض بناء على ذلك رأي الكوفيين، وأورد جواباً على كلمات الكوفيين بأن قال: إن كلام الكوفيين عن أن الزائد أضعف من الأصلي لا نسلم هذا مطلقاً؛ فإن الزائد يأتي على ضربين: زائد جاء لمعنى، وزائد لم يجيء معنى، فأما الذي جاء لمعنى فهو أقوى من الأصلي؛ لأن المعنى الذي جاء به قوّاه، وأما الزائد الذي لم يجئ لمعنى فهو ليس بأقوى من الأصلي، وهذا ما لا يوجد في المسألة الحالية[2].

وبعد أن ذكر الأنباري هذا الرد على كلمات الكوفيين رأى أن يورد دعماً لمذهب البصريين بعض الأمثلة النحوية التي حُذِف فيها الأصلي وأُبقي على الزائد بسبب المعنى الذي جاء من أجله الزائد، وهذه الدعامات التي قدمها الأنباري تمثلت بثلاثة أمثلة:

الأول: ضرب الأنباري مثلاً لحذف الأصلي والبقاء على الزائد بسبب المعنى الذي جاء من أجله الاسم المنقوص، فالاسم المنقوص في حال الرفع أو الجر

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج: 2، ص: 163.

[2]. انظر: المرجع نفسه، ج: 2، ص: 164.

تُحذف ياؤه لالتقاء الساكنين[1]، وبهذا المثال استطاع الأنباري أن يبيّن لنا أنـــه يمكن أن يُحذَف الأصلي ويبقى الزائد للمعنى الذي جاء من أجله.

والثاني: أنه ذكر لنا أن الاسم المقصور يأتي على مثل: رحىً، وعصاً، والأصل فيه أن يكون: رحيٌ، وعصوٌ، فلما تحركت الياء أو الواو قلبت ألفاً، فاجتمعت لنا الألف مع التنوين الساكن، فحذفوا الألف لأنها ليست بذات معنى، وأبقوا على التنوين لأن له معنى، وهي حجة أخرى داعمة لبيان أن الأصل أن يُحذف ما كان ليس له معنى حتى لو كان أصلياً[2].

والثالث: أنه ذكر لنا تصغيراً وجمعاً مثل: منطلق، ومُغتسِل، حيث يقال في تـــصغير الأول: مُطَيْلِق، وجمعه مطالق، ويقال في تصغير الثاني: مُغَيْـــسِل، وجمعـــه مغاسِل، فكما نرى فإنه حُذفت النون والتاء لأنهما لم تأتيا لمعنى، وأُبقي على الميم التي أتت من أجل معنى اسم الفاعل[3].

وهذه الحجج التي أتى بها الأنباري أرى أنها إنما جاءت من أجل صرف نظر القارئ عن المسألة الأساس، فالفرق كبير بين حذف إحدى التاءين فـــي أول الفعـــل المضارع، وبين ما ضربه الأنباري من أمثلة أخرى من النحو والـــصرف، وإنمـــا كانت أمثلة الأنباري تنصب حول قضية حذف الأصل والبقاء على الزائد؛ لأن الزائد

---

1. انظر: العكبري، أبا البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). اللباب في علل البنـــاء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، وغازي طليمات, دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعـــة الأولى ، ج: 2، ص: 29، وابن هشام. أوضح المسالك، ج: 1، ص: 54، و ابن هشام، أبـــا محمد جمال الدين (1383هـــ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيـــي الـــدين عبد الحميد، القاهرة ــ مصر، الطبعة الحادية عشرة ، ص: 56، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 78، و الغلاييني، مصطفى محمد (1993م). جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت ــ لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون ، ج: 1، ص: 107.

2. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 164.

3. انظر: ابن الصائغ، محمد بن الحسن بن سباع (2004م). اللمحة في شرح الملحة، تحقيـــق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنـــورة ــ السعودية، الطبعة الأولى ، ج: 2، ص: 669.

يأتي لمعنى، واختفى من تفكيره أصل القضية وهي حذف إحدى التـــاءين مـــن أول الفعل المضارع.

ولكي تتضح لنا الصورة على أكمل وجه لا بد لي من أن أقوم بكتابـــة أحـــد الأفعال صوتياً على الحال التي يأتي فيها محذوف إحدى التاءين، وهو الفعل "تتلوَّنُ":

تَتَلَوَّنُ < tatalawwanu

تمثل الكتابة الصوتية السابقة ما كان عليه الفعل عنـــد عـــدم حـــذف إحـــدى التاءين، وفيما يلي أورد الكتابة الصوتية للفعل في حال الحذف:

تَلوَّنُ < talawwanu

علينا أن نضع في اعتبارنا ونحن نحلل هذه المسألة أن قضية حـــذف إحـــدى التاءين لم تكن إجبارية، أي بعبارة أخرى لم يكن الحذف مطرداً، إنمـــا كـــان فـــي حالات اختيارية يختارها الناطق أو الكاتب دون أن يكون هذا الأمر مجبـــراً عليـــه بحكم قاعدة أو ما أشبه ذلك.

وما يؤيد هذا القول أن الاستعمال اللغوي جاء بذلك فنحن نجد في كتـــاب الله تعالى أعلى النصوص الاحتجاجية حجية، وأعظم كلام يفوق كـــلام البـــشر، نجـــده يستعمل الحالتين، حيث يقول سبحانه: "كذلك يُبيِّنُ اللهُ لكم الآياتِ لعلَّكم تتفكَّـــرون"[1]، أما حالة الحذف، فمثالها قوله تعالى: "فأنذرتُكم ناراً تَلظَّى"[2].

ومن ناحية أخرى فإنني أجد أن هذا الحذف لا يكون إلا في حالة دخول تـــاء المضارعة فحسب على الفعل، أما باقي الحالات التي تدخل فيها أحرف المـــضارعة على الفعل فليس ثمة حذف، فنقول:

يتلوّنُ.

نتلوّن.

أتلوّن.

فلم يطَّرد الباب على وتيرة واحدة كما حصل مثلاً في "يعد" والتي اطرد فيها الباب على وتيرة واحدة مع سائر أحرف المضارعة.

---

[1]. سورة البقرة، آية: 219.

[2]. سورة الليل، آية: 14.

والسبب في عدم اطراد الباب على وتيرة واحدة عائد إلى عدم وجود تـوالي أمثال كما نراه واضحاً مع التاء.

إن وجود كلٍ من الحذف والإبقاء على التاء في الفعل يوجد شيئاً من الحيـرة في التعليل، فلو حاولنا تعليل ذلك بشيء منطقي لكان أول ناقض لهذا التعليل وجـود الاستعمال الآخر، ولكن ما يمكنني أن أذكره هاهنا هو أن الحـذف كـان اختيـاراً للمتكلم، خصوصاً في الشعر، وكذلك عدم الحذف فقد كان متاحاً أيضاً للمتكلم، وأرى أنّ الحذف جاء للتخلص من توالي الأمثال بحذف إحدى التاءين وحذف الأصل أولى من حذف تاء المضارعة التي جاءت للدلالة على الحاضر والمستقبل.

أو أن يكون تعليلنا قائماً على أساس التطور اللغوي، فلقد تطـورت بعـض الألفاظ عن الأصل بتاءين، في حين أن بعضها الآخر لم يتطور، وبقيـت بتـاءين، وهذا قد يكون تعليلاً مقبولاً لهذه الحالة.

3.2 مسألة: هل يجوز حذف آخر الممدود والمقـصور عنـد التثنيـة إذا كثـرت حروفهما:

وهذه واحدة من المسائل الصرفية التي تدخل ضمن هذا الجـزء مـن هـذا الفصل، وهي مسألة كما نرى تتعلق بالحذف، وفيما يلي سـنعرض لهـذه المـسألة بالتفصيل.

لقد "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كَثُرَتْ حروفه سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية "خَوْزَلَى، وقَهْقَرَى": خَوْزَلَانِ، وقَهْقَرَانِ، وذهبوا أيـضا فيمـا طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في "قَاصعَاء، وحَاثِيَاء": قاصعان، وحاثيان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك فـي مقـصور ولا ممدود"[1].

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 754، وانظـر: والأشـموني. شـرح الأشموني ومعه حاشية الصبان، ج: 4، ص: 94، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 371.

وفي هذا النص يتبين لي ما ذهب إليه كل من الفريقين الكوفي والبصري، ولقد استند كل من الفريقين إلى حجة، "فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولا؛ فا جتمع فيهما ثقلان: ثقل أصليّ، وثقل طارئ؛ فجاز أن يحذف منها لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرةَ حروفها له أثر في الحذف قولهم "اشْهَابَّ اشْهِبَابًا، واحْمَارَّ احْمِرَارًا"، وأصله اشهيبابًا واحميراراً، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، وكذلك زعمتم أن "كينونة" أصلها كيّنونة بالتشديد، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلبا للتخفيف؛ فدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف؛ فكذلك ههنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه"[1].

هذه هي حجة الكوفيين، وهي حجة منطقية في ناحيتها الأولى، وحجة قياسية من ناحية أخرى، فهم جعلوا من أن طول الكلمة وكثرة استعمالها سبباً للحذف، ولقد قاسوا ذلك على مصدر "اشهابّ، واحمارّ"، وجعلوا من هذا القياس على هذه الحالة داعماً لمذهبهم الذي ذهبوه.

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا يحذف منهما شيء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء، قَلَّتْ حروفُهُ أو كثرت، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حُذِفَ فيما قلت حروفه، فقالوا في تثنية جمادى: "جُمَادَيَيْنِ" من غير حذف، قال الشاعر:

فَسْوَتُهُ لا تنقضي شَهْرَيْنَهْ   شَهْرَيْ ربيع وجُمَادَيَيْنَهْ [2]

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 755.

[2]. الرجز لامرأة من فقعس، في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 7، ص: 456، 457، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (1985م). سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ــ سوريا، الطبعة الأولى ، ج: 2، ص: 489، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 142، وبلا نسبة في: ابن دريد، محمد بن الحسن (1987م). جمهرة اللغة، حققه وقدم له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ، ص: 1311، و

وقال الأخر:

جُمَادَيَيْنِ حُسُومًا لا يُعايِنُه   رَعْيٌ مِنَ النَّاسِ فِي أَهْلٍ ولَا غَرَبِ[1]

وقال الآخر:

آويتُهُ حتى تكفّتَ حامِداً   وأهلَّ بَعْدَ جماديين حرام[2]

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له"[3].

وأرى في هذه المسألة أن الأمر قد اختلف بين الكوفيين والبصريين، فالمعروف عن الكوفيين أنهم مدرسة نقل، أي أنهم يعتمدون على السماع مهما كان في إقامة حجتهم، وأما البصريون فهم مدرسة عقل، أي أنهم يعتمدون على القياس والحجة المنطقية في تسويغ مواقفهم التي يذهبون إليها، أما في هذه المسألة فقد انعكس الحال، فالكوفيون كما نرى قد اعتمدوا العقل في حجتهم، وإن لم يكن ذلك بارزاً تماماً في قولهم، والبصريون اعتمدوا في ذلك النقل، فلقد جاء البصريون بثلاثة من الأرجاز المنقولة عن العرب ليحتجوا بها على صحة مذهبهم وفساد مذهب الكوفيين.

ولقد وقف الأنباري مع رأي البصريين، ورد كلمات الكوفيين بقوله: " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما" قلنا: كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقِلَتْ عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع،

ابن عصفور، علي بن مؤمن (1391هـ). المقرَّب، تحقيق: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ـ العراق ج: 2، ص: 45، 46، و ابن عصفور، علي بن مؤمن (1979م). الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة ، ج: 2، ص: 609.

[1]. لأبي وجزة السعدي في: ابن منظور. لسان العرب، ج: 13، ص: 415.

[2]. هذا جزء من بيت ل ابن ربيعة، لبيد (2004م). ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ، ص: 105.

[3]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 256.

ولا يقاس عليها غيرها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياسا مطردا؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بَطَلَ أن الحذف ههنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافه"[1].

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من الاستدلال على صحة مذهبهم بما حصل من ثقل في "اشهابّ، واحمارّ" في حال المصدر، أي: اشهباب، واحمرار، فلقد رده الأنباري بأنه ثقل لازم وليس عارضاً كما هي الحال في الثقل العارض بالتثنية في "القهقريّان"[2].

وأنا حين أنظر إلى هذه المسألة يتوجب علي أن أُبيّن الحالة الكتابية لهذه الكلمات من خلال الكتابة الصوتية، حتى يتضح لنا ما ليس واضحاً في حالة الكتابة الأبجدية، فكلمة "القهقرى" مع التثنية تُكتب:

حسب رأي الكوفيين:

قهقران < qahqaraan

حسب رأي البصريين:

قهقريان < qahqarayaan

والذي حصل في الحالة الكوفية واضح لنا، حيث حُذفت الفتحة الطويلة تخفيفاً من الكلمة في المفرد، أما في الحالة البصرية فلقد قُصِّرت الفتحة الطويلة، فصارت فتحة قصيرة، وزيدت شبه حركة يائية تعويضاً عن الحركة الطويلة المحذوفة.

ومن خلال هذه النظرة الأولية لهذه الحالة يتبين لنا أن اللفظ بالكلمة على "قهقران" أسهل وأيسر في النطق من اللفظ بالكلمة على "قهقريان"، حيث إن الصعوبة في لفظ الأخيرة ينجم من:

أولاً: طول الكلمة، حيث إن الكلمة في تثنيتها تطول أكثر، وهو الأمر الذي أشار إليه العلماء الكوفيون في أصل حجتهم.

ثانياً: توالي الحركات حسب كلام القدماء، وتتابع المقاطع القصيرة حسب كلام المحدثين، وهذا الأمر ليس مرغوباً في العربية، فالأولى التخلص من هذا التوالي؛ لأن في التخلص منه تخفيفاً وتسهيلاً على الناطق.

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 256.

[2]. انظر: المرجع نفسه، ج: 2، ص: 256.

ثالثاً: من الأمور التي توجد الصعوبة في نطق هذه الكلمة على الوجه الذي أشار إليه البصريون وجود الحركة المزدوجة في المقطع قبل الأخير من الكلمة، وهــذه الحركة المزدوجة تنفر منها العربية، وتسعى للتخلص منها.

إضافة إلى ما تقدم فلقد ذكرت بعض المعجمات أن تثنية كلمة مثل: "القهقــرى" يكون بحذف الألف لا غير[1]، وهذا جانب آخر من الحجة التي يمكن أن نــدعم بهــا حجة الكوفيين.

وانطلاقاً من الناحية الصوتية التي بيّناها فيما سبق، إضافة إلى ذكــر بعــض المعجمات لما يُخالف ما ذهب إليه البصريون، ويوافق ما ذهب إليه الكوفيون فإننــا نرى أن الأسهل هو الذي يجب على اللغة أن تسلكه، أي أن تثنية مثــل "القهقــرى" تكون بحذف يائه؛ لأن في الحذف زيادة في التخفيف، ولا يترتب على الحذف خلــل في المعنى أو الدلالة، كما أن عدم الحذف لا يزيد شيئاً في دلالة اللفظــة أو معناهــا المنوط بها.

4.2 مسألة: علة حذف الواو من نحو "يعد":

وهذه هي المسألة الأخيرة في هذا الفصل، وهي مسألة صــرفية كمــا أرى تتعلق بالحذف في فعل المضارع معتل الفاء، من نحو "وعد: يعِــدُ"، وهــذه مــسألة خلافية اختلف فيها الكوفيون والبصريون، حيث " ذهب الكوفيون إلى أن الواو مــن

---

[1]. انظر: الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005م). القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الثامنة ، ج: 1، ص: 467، و الزبيدي، محمد بن محمد مرتــضى الحــسيني الزَّبيديّ (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعــة مــن المحققــين، دار الهداية ، ج: 13، ص: 498.

نحو "يَعِدُ، ويَزِنُ" إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي. وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة"[1].

ومن خلال النظرة الأولية لهذه القضية، يتبين لي أن الكوفيين قد نظروا إلى المسألة نظرة تتعلق بالمعنى من جهة، وبالوظيفة النحوية من جهة أخرى، في حين أن البصريين قد نظروا لهذه المسألة من ناحية نطقية صوتية، فقالوا أن الواو قد وقعت بين ياء وكسرة، ومن هنا فثمة اختلاف في حجة كل من الطرفين، وظاهر لنا الخلل في الحجتين، وهذا ما سأناقشه لاحقاً، غير أنه من نافلة القول لا بد لي من أن أورد باقي حيثيات المسألة كما ذكرها ابن الأنباري.

وكالعادة فقد حاول كل من الطرفين دعم موقفه بحجة تكون مقوية لموقفه، ومضعفة لموقف الطرف الثاني، " فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعد، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو، فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوًا وجب أن يفرق بينهما في الحكم، فبقَّوا الواو في مضارع اللازم نحو "وَجِلَ يَوْجَلَ، وَوَحِلَ يَوْحَلَ" وحذفوا الواو من المتعدي نحو "وعد يعد، ووزن يزن" وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضا من حذف الواو.

قالوا: ولا يجوز، أن يقال "إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة" لأنا نقول: هذا يبطل بقولهم "أعِد ونَعِد وتَعِد" والأصل فيه: أَوعِدُ ونَوعِد وتَوعِدُ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف ههنا؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، ولكان ينبغي أن تحذف من قولهم "أوعَدَ يُوعِدُ" بضم الياء فيقال: "يُعِدُ" لوقوعها بين ياء وكسرة، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه"[2].

هذا ما احتج به الكوفيون على ما ذهبوا إليه، " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك لأن اجتماع الياء

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 274، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني مع حاشية الصبان، ج: 4، ص: 285، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 493.

[2]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 274.

والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلا وجب أن يحذفوا واحدا منها طلبًا للتخفيف، فحذفوا الــواو ليخــفّ أمــر الاستثقال.

والذي يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحــو "سَــيّد، وميّــت" كراهيــة لاجتماع المثلين، وإذا اجتمع ههنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكنا، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف، فقيل: يَعِدُ ويَزِنُ، وحملوا "أعد ونعد وتعد" على "يعد" لــئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة، على ما سنبينه في الجواب إن شاء الله تعالى"[1].

ولقد وقف الأنباري موقفاً مع البصريين، ورد على كلمات الكوفيين، فذكر أنه لا دخل للزوم والتعدي في مسألة حذف الواو أو بقائها في هذا الفعل، والدليل علــى أن هذا الأمر لا حجة فيه؛ أن هناك مجموعة من الأفعال التي حُذفت واواها وهــي لازمة، من مثل: وكف: يكف، ولو كان الأمر على ما قال الكوفيون لوجب أن يقال: وكف: يوكف، وهذا لم يكن في العربية.

وأما الأفعال من مثل: وجل: يوجَل، ووحل: يوحَل، فلم يُحذف الــواو منهــا؛ لأن العين فيها مفتوحة، وإنما جرى الحذف فيما كانت عينه مكسورة، فلمــا كانــت عين هذا الفعل مفتوحة لم تُحذف واوه.

وأما قولهم إنه لو كان الحذف بسبب وقوع الواو بين ياء وكسرة، فلمَ حُــذفت في مثل: نعد، وتعد، وأعد، رغم أنها لا تحوي ياءً؟ فالجواب عن ذلك باختصار أنه طرد للباب على وتيرة واحدة، فهذه الأربعة أخوات، وما يجري على أحدها يجــري على الأخريات طرداً للباب على وتيرة واحدة، ومثلها في ذلك مثل: يُكرم، ونكــرم، وتكرم، فهي حذفت همزتها لأن الهمزة حُذفت في مثل: أُكرِم، إذ إن الأصل قــولهم: أُأَكرمُ، ولكنهم كرهوا توالي همزتين، فحذفوا أحداهما، ومن ثم أجروا سائر أخــوات الهمزة عليها.

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 275.

وآخر رد الأنباري على كلام الكوفيين تمثل بأنه قال رداً علـــى قـــولهم: إذا كانت الواو قد حُذفت في مثل: يَعِد، فلماذا لم تُحذف في مثل: يُوعِد؟ فكان الرد عليهم من جانبين: الأول: أنهم لم يحذفوا الواو لأنها في حكم المفصولة عن الياء بـــالهمزة المحذوفة، فالهمزة وإن كانت قد حُذفت فهي في حكم الموجودة، والثاني: أنهـــم لـــو حذفوا الواو لجمعوا بين إعلالين، والواقع أنه لا يجوز الجمع بين إعلالين[1].

ومن نافلة القول أشير إلى أن "يوجل" فيها لغات أخرى، ولقد ذكرها الأنباري أنها أربع لغات، حيث يقول: " وفي وجل يوجل أربع لغات: إحداها تصحيح الـــواو، وهي اللغة المشهورة، واللغة الثانية "ياجَلُ" فتقلب الواو ألفا لمكان الفتحة قبلها وفرارًا من اجتماع الياء والواو إلى الألف، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو "يَيْجَـــلُ" وذلـــك على طريقة سيّد وميّت وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول، واللغة الرابعة "ييجـــل" بكسر الياء؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجري قلبها على سنن القياس في نحو ميعاد وميزان وميقات، والأصل فيها موعاد، ومـــوزان، وموقـــات؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت، إلا أن الواو لما سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء، فكذلك ههنا: لمَّا لم يمكن الإدغام لما ذكرنا وكانت الواو تقلب في نحو سيد لإمكانـــه أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها"[2].

وفي المسألة أكثر من ناحية يمكنني أن أنظر إليها بشكل صوتي نطقي، وأول هذه النواحي تتمثل في مناط الخلاف بين المدرستين، وبؤرة الانقسام بين الطائفتين، وهي ناحية "يعد" والتي كما رأينا دار حولها جدل طويـــل، واختلفـــت فيهـــا الآراء، وتعددت فيها التحليلات والتعليلات، ولكننا كي نستطيع النظر بكل دقة، وأن نخـــرج بنتاج فكري بكل ثقة، فلا بد لي أن أُدعِّم تفكيرنا بالكتابة الصوتية لهذا الفعل، ســـواء

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 275 ــ 277.

[2]. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 276 ــ 277، وانظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 53، و ابن السراج، أبو بكر محمد (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحـــسين الفتلـــي، مؤســـسة الرسالة، بيروت ــ لبنان ، ج: 3، ص: 157، و ابن جني، أبـــو الفـــتح عثمـــان (1954م). المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولـــى ، ج: 1، ص: 205.

قبل الحذف أم بعده، ومن خلال المقارنه بين الكتابتين يتبين لي الفرق، ويتضح لي ما سلكت الكلمة من طرق، فينجلي عني الغبش، وتتكشف لي الخفايا، فالخط العربي كما نعلم لا يسعفنا دائماً، والكتابة الصوتية لها فضل زيادة عليه، والكلمتان بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

قبل الحذف:

يَوْعِد < yaw <id

بعد الحذف:

يَعِد < ya <id

ومن خلال الكتابة الصوتية يتبين لي أن الفرق بين الكلمتين هو شبه الحركة الواوية التي تظهر في الكلمة قبل الحذف "w"، وهي مسبوقة بحركة قصيرة من جنس الفتحة، ويتلوها صامت العين، والحركة القصيرة مع شبه الحركة تشكلان حركة مزدوجة، وهذه الحركة المزدوجة نتيجة وجود شبه الحركة وصوت اللين الواوي في المقطع ذاته[1]، ووجود هذا التركيب الصوتي في المقطع ذاته يوجد شيئاً من الثقل في النطق، ومن هنا فإن اللغة من خلال المتحدثين بها ينزعون إلى التخلص من هذه المقاطع، ومن بين طرق التخلص إسقاط شبه الحركة كما رأينا.

أما كلام الأوائل بأن الواو وقعت بين الياء والكسرة، ومن هنا كان الثقل، فإن هذا الكلام ينتفي نفياً قاطعاً حين نرى من خلال الكتابة الصوتية أن الأمر على غير ذلك، فثمة فواصل وحواجز تحول دون الاتصال المباشر بين هذه الحركات والواو، فالفتحة القصيرة تفصل الواو عن الياء التي تقع في المقطع الأول من الكلمة، أما العين فهي تفصل الواو عن الكسرة القصيرة التي تقع في المقطع التالي لمقطع الواو، والتي تأتي بعد العين، وبذلك تكون الواو منفصلة إلى حد ما عن هاتين الحركتين اللتين انشغل بهما القدماء.

أما الناحية الثانية التي يجدر بي أن ألحظها في هذه المسألة، ويتوجب أن أحدد إزاءها موقفي فهي مسألة مجيء الفعل على نحو: نعد، وتعد، وأعد، والتي

---

[1]. انظر: عمر، أحمد مختار (2008م). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ج: 2، ص: 1007.

رأيت أن القدماء ــ على وفق الأنباري ــ عللوها بأنها من قبيل طرد البـــاب علـــى وتيرة واحدة، ولكن ذلك لا يدفعني للتسليم بهذا الكلام، ولا يقف حائلاً أمـــامي دون النظر الدقيق بهذه الكلمات، والتفحص العميق بهذه الاستعمالات، والسبيل إلى ذلـــك يتمثل أيضاً بالكتابة الصوتية.

وهي على النحو الآتي:

قبل الحذف:

نَوْعِدُ < naw <idu

أَوْعِدُ < <aw >idu

تَوْعِدُ < taw <idu

ففي الكلمات السابقة يظهر لنا الكتابة الصوتية الدقيقة للفعل المضارع مبدوءاً بحروف المضارعة الثلاثة التي لم نُمثل لها من قبل، وفيما يلي نكتب الكلمات الثلاث مرة أخرى، ولكن هذه المرة في حالة حدوث الحذف فيها، ويظهر لنا ذلك من خلال الكتابة الآتية:

نَعِدُ < na <idu

أَعِدُ < >a <idu

تَعِدُ < ta>idu

ومن خلال الكتابة الصوتية للكلمات بعد الحذف يتبين لي أن الكلمة لم يتغيـــر حالها الصوتي باختلاف وتغير حروف المضارعة الداخلة عليهـــا، والدالـــة علـــى الفاعل، وما جرى في "يعد" هو ذاته ما جرى في "نعد، وأعد، وتعـــد"، أي أن هـــذه الكلمات أيضاً كان سبب الحذف فيها وجود الحركة المزدوجة فـــي مقطعهـــا الأول، والعربية تنزع إلى التخلص من هذه الحركة، ومن هنا حُذفت شبه الحركة الواويـــة تخفيفاً في النطق، وليس الأمر كما ذكر القدماء من أن ما جرى مع الحالات الـــثلاث الأخيرة إنما هو مجرد طرد للباب على وتيرة واحدة.

أما الفعل "يُوعد" الذي جاء به الكوفيون لمقارعة حجة البصريين من أن الياء والكسرة جاءتا ــ حسب رأي القدماء ــ مجاورتين للواو فلماذا بقيـــت الـــواو ولـــم تُحذف؟

ولقد بيّنت فيما سبق من صفحات الرد الذي قاله الأنباري على هذه الناحيـــة، وأنا هنا لست في صدد إعادته، خصوصاً وأن ما أراه أبعد مما يرون.

إن كلام الكوفيين فيه شيء من الصواب، وكثير من الخطأ، والصواب الـــذي فيه أنهم توصلوا ضمنياً إلى أن مجاورة الياء والكسرة للواو لا يـــؤدي دائمـــاً إلـــى إعلال في الواو، إلاّ أنّ الواو ليست مجاورة تماماً للياء والكسرة على ما بيّنـــا فـــي حالة "يَوْعِد"، ولإيضاح هذا، لا بد أيضاً من الكتابة الصوتية ليظهر فيها ما أود قوله، فالكلمة أصلاً: يُؤَوْعِدُ، ثم حُذفت الهمزة، وبقيت الكلمـــة علـــى: يُوعِـــد، والكتابـــة الصوتية تُبين ذلك:

قبل التغير:

يُأَوْعِد < yu >aw <idu

بعد التغير:

يُوْعِدُ < yuu>idu

والذي حصل مع هذه الكلمة أنها حُذفت همزتها كما حصل مع غيرها من الأفعال المضارعة المزيدة بهمزة في أولها في الماضي، فصارت الكلمة على هذا النحو:

يُوعِد < ya<idu

ومع هذا الحذف تشكل لنا صوت مزدوج مركب فـــي العربيـــة تمثـــل بـــــ "yuw"، وهو كما ذكرنا صعب اللفظ والنطق، ويحتاج إلى جهد عـــضلي أكبرفـــي العربية، فتخلصت العربية من هذا الصوت المركب بحذف شـــبه الحركـــة الواويـــة والتعويض عنها بمطل الحركة القصيرة التي من جنس الضمة، وسبب هذا التعويض الحفاظ على صورة الكلمة دون تغير كبير يُخل في شكلها وبالتالي في نطقها.

وبناء على ما ذكرت من تفصيلات في النواحي الصوتية التي مرت بنا فـــي هذه المسألة يتبين لي أن كلاً من الكوفيين والبصريين لم يكونوا على صواب تمامـــاً فيما ذهبوا إليه من تحليل وتعليل، وأن الدرس الصوتي استطاع أن يحل لنا إشـــكالية "يَعِد" إن صحّ التعبير.

الفصل الثالث

الاختلاف في زنة الكلمات

تأخذ قضية الوزن الصرفي للكلمات حيزاً لا بأس به في الدراسة الصرفية قديماً وحديثاً، وهي قضية شكلية في أساسها، غير أنها ذات فائدة سواء عند القدماء أم المحدثين، فمعرفة وزن كلمة ما يؤدي بنا إلى إمكانية استيعاب ما جرى على هذه الكلمة من إعلال وإبدال وقلب، وإدغام وغيرها من الظواهر الصرفية والصوتية المتعددة.

ولم تكن قضية وزن الكلمة ذات اتفاق دائم بين النحاة في كلتا المدرستين ـ الكوفة والبصرة. ـ بل كان شأنها في ذلك شأن باقي الأحوال النحوية اللغوية والصرفية والصوتية، فثمة خلاف على وزن بعض الكلمات الصرفية، هذا الخلاف سوف ندرسه في هذا الفصل بإذن الله تعالى.

ويشتمل هذا الفصل على خمس مسائل خلافية صرفية بين النحاة البصريين والكوفيين، هذه المسائل هي:

أ . مسألة وزن الفعل الخماسي المكرر ثانيه وثالثه.

ب . مسألة وزن "سيِّد" و"ميّت"، ونحوهما.

ج . مسألة وزن إنسان.

د . مسألة وزن خطايا.

هـ . مسألة وزن أشياء.

1.3 مسألة وزن الفعل الخماسي المكرر ثانيه وثالثه:

هذه هي المسألة الأولى في هذا الفصل، وهـي تتعلـق كمـا أرى بالفعـل الخماسي، ولقد كانت زنة هذا الفعل ذات خلاف بعيد بين العلماء والنحـاة، حيـث " ذهب الكوفيون إلى أن "صَمَحْمَحَ[1] ودَمَكْمَكَ"[2] على وزن فعلَّل.
وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعَلْعَلَ"[3].

فسبب الخلاف القائم بين المدرستين يتمثل في أن هذا الفعل قد تكرر حرفـان من بنيته، ألا وهما الحرف الثاني، والحرف الثالث، فالثاني والرابع من جنس واحد، والثالث والخامس من جنس آخر متماثلان، ولقد قدم كل من المدرستين دليلاً وحجـة على ما ذهبوا إليه من مذهب، بقصد عضد مذهبهم، ودحض مذهب غيرهم، فـ" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه على وزن فَعَلّل، وذلـك أن الأصـل فـي "صمحمح ودمكمك صمحَّح ودمكَّك، إلا أنهم استثقلوا جمع ثـلاث حـاءات وثـلاث كافات، فجعلوا الوسطى منها ميما، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاسـتعمال، قال الله تعالى: "فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ"[4] والأصل كُبِّبُوا؛ لأنه من "كَبَبْتُ الرجـل على وجهه" إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كـاف، وقـال الفرزدق:

مَوَانِعُ لِلأَسْرَارِ إلا لأَهْلِهَا وَيُخْلِفْنَ مَا ظَنَّ الْغَيُوْرُ الْمُشَفْشَفُ[5]

---

[1]. جاء في اللسان في معنى هذه الكلمة: رأس صمحمح أي أصـلع غلـيظ وشـديد، وفـرس صمحمح: قوي وشديد، فالجامع بينهما الغلظة والشدة والقوة، انظر: ابـن منظـور. لـسان العرب، ج: 2، ص: 519.

[2]. جاء في اللسان في معنى هذه الكلمة: "وربما يقال: رحى دمكمك، أي: سريعة الطحن، وشديدة الطحن"، انظر: ابن منظور. لسان العرب، ج: 10، ص: 428.

[3]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 278، وانظـر: الأشـموني. شـرح الأشموني، ج: 4، ص: 210 ــ 214، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 448.

[4]. سورة الشعراء، آية: 94.

[5]. البيت للفرزدق، همام بن غالب (د.ت). ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ج: 2، ص: 24، و ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (1982م). أدب الكاتب، حققـه وعلـق حواشـيه

والأصل في المُشَفْشَفِ المشَفَّفُ لأنه من "شفَّتْه الغيرة، وشَفَّه الحُزْنُ" إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات، فأبدل من الوسطى شيناً، وقال الآخر، وهو الأعشى:

وتَبْرُدُ بَرْدَ رداء العروس بالصيف رقرقت فيه العبيرا [1]

والأصل في رقرقت رقَّقْتَ؛ لأنه من "الرِّقَّةِ" فأبدل من القاف الوسطى راء، وقال الآخر:

باتَتَ تُكَرْكِرُهُ الجنوب[2]

والأصل في تكركره تَكَرّره؛ لأنه من "التكرير" فأبدل من الراء الوسطى كافا، وكذلك أيضا قالوا "تَمَلْمَل على فراشه" والأصل تملَّل لأنه من "الملَّة" وهو الرماد الحارّ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميما، وكذلك قالوا "تَغَلْغَل في الشيء" والأصل تَغَلّل؛ لأنه من "الغَلَل" وهو الماء الجارى بين الشجر، فأبدلوا من اللام الوسطى غينا، وكذلك قالوا "تَكَمّكَم" والأصل تكمَّم لأنه من "الكُمَّة" وهي القَلَنْسُوَة، فأبدلوا من الميم الوسطى كافا، وكذلك قالوا "حَثْحَث" والأصل حَثَّثَ لأنه من "الحث"

ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 489، و القرشي، محمد بن أبي الخطاب (1986م). جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، حققه وعلق عليه زاد في شرحه: محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق ــ سوريا، الطبعة الثانية، ص: 875، وابن منظور. لسان العرب، ج: 9، ص: 182.

[1]. البيت ل الأعشى، ميمون بن قيس (1983م). ديوان الأعشى، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة السابعة، ص: 145، و الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1424هـ). الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 285، و ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (1404هـ). العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 6، ص: 138، و الأصفهاني، أبو علي أحمد بن محمد (2003م). شرح ديوان الحماسة، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 589،وابن منظور. لسان العرب، ج: 4، ص: 431، وج: 10، ص: 124، وج: 14، ص: 318، وابن قتيبة. أدب الكاتب، ص: 38.

[2]. البيت بلا نسبة في: ابن قتيبة. أدب الكاتب، ص: 489، وابن منظور. لسان العرب، ج: 5، ص: 137.

إلا أنهم أبدلوا من الثاء الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال، فكذلك ههنا: الأصل فيه "صَمَحَّح" إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميما كراهية لاجتماع الأمثال، وكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من حروف الزيادة التي تختص بالأسماء. وقلنا "إنه لا يجوز أن يكون وزنه فَعَلْعَل" بتكرير العين؛ لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال صَرْصَر، وسَجْسَج وزنه فَعْفَع لتكرير الفاء فيه؛ فلما بطل أن يكون صَرْصَر على فعفع بطل أيضا أن يكون صمحمح على فَعَلْعَل.

قالوا: ولا يلزم على كلامنا، نحو "احْقَوْقَفَ الظَّبْيُ، واغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ" وما أشبه ذلك، فإنه على وزن افْعَوْعَلَ؛ لأنا نقول: إنما قلنا إنه على وزن افعوعل؛ لأنه ليس في الأفعال ما هو على وزن "افْعَلَّل" فقلنا: إن وزنه على افعوعل، بخلاف ما هنا؛ فإن في الأسماء ما هو على وزن فَعَلَّل، نحو "سَفَرْجَلَ، فَرَزْدَقَ" وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو "خُلَعْلَعَ" وهو الخُعَل، و"ذُرَحْرَح" وهو دويبَّة، فإنه على وزن فُعَلْعَل؛ لأنا نقول: إنما قلنا إنه على وزن فُعَلْعَل؛ لأنه ليس في الأسماء ما هو على وزن فُعَلَّل -بضم الأول- وإذا خرج لفظ عن أَبْنِيَةِ كلامهم دلَّ ذلك على زيادة الحرف فيه. والذي يدل على ذلك أنهم قالوا في ذرحرح: ذُرَّاح، فأسقطوا أحد المثلين، ولو كان خماسيا لم يأتِ منه ذُرّاح على وزن فُعَّال، نحو: كُرَّام، وحُسَّان؛ فبان الفرق بينهما"[1].

وهذه الحجة التي أوردتها كاملة للكوفيين مع طولها؛ ليتبين لي ما قدموه من حجة تماماً، كي لا تنقطع بنا العبارات، وتختلف علينا الألفاظ، وتتشتبه الحجج.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فَعَلْعَلَ؛ لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه؛ فوجب أن يكون وزنه فَعَلْعَلَ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو "ضرَّب وقتَّل" كان وزنه فَعَّل، أو تكرّرت اللام في نحو "احمرَّ واصفرَّ" كان وزنه افعلَّ؛ فكذلك ههنا: لما تكررت العين واللام في نحو "صمحمح ومكمك" يجب أن يكون وزنه فعلعل لتكرّرهما فيه، هذا حكم الظاهر، فمن ادَّعى قلبًا بقي مرتهنًا بإقامة الدليل"[2].

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 278 ــ 280.

[2]. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 281.

ويظهر لنا من كلام البصريين هذا أنهم قصروا حجتهم على دليل منطقي عقلي، ولم يوردوا كثيراً من القول في المسألة، بل اكتفوا في ظاهر أمرها بأن الكلمة في ظاهرها تكرر فيها الحرفان الثاني والثالث، فوجب أن يُكررا في الوزن الصرفي لهذه الكلمة.

والأنباري وقف إلى جانب البصريين فيما ذهبوا إليه من رأي، ورد بالتالي على كلمات الكوفيين، حيث ذكر أنه لما تكرر عين الفعل ولامه صار من الطبيعي أن يتكررا في الوزن، ولا حجة للكوفيين فيما عرضوا من أدلة نقلية، فهي لا يصح بها الاحتجاج من باب اجتماع الأمثال؛ لأن ما احتجوا به من الأفعال تُرد إلى أصل، أما ما ذهبوا إليه فلا أصل له، وأما قولهم: لو جاز تكرير العين في زنة "صمحمح" لكُررت في مثل: صرصر، وسجسج، وهذا لا يجوز لأن الفعل إذا كرر عينه في مثل هذه الحالة وجب حذف لامه أو فائه، وليس الأمر على هذا الحال في "صمحمح" فلقد وُجد فاء للفعل، ومن هنا جاز تكرير عينه[1].

ومن الباحثين الذين تحدثوا عن هذه الأسماء الخماسية والرّباعية أو ما زاد على ذلك رمضان عبد التواب، حيث ذكر أن هذه الأسماء في كثير من أصولها ترجع إلى النحت في اللغة، وهذا النحت يكون مأخوذاً من كلمتين أو أكثر، وبالتالي فإن هذه الأسماء تدل على معنيين متمازجين في كلمة واحدة، ولكنه لم يتطرق إلى قضية الوزن الصرفي لهذه الكلمات، فهو ناقشها ضمن دائرة فقه اللغة وليس ضمن دائرة الصرف[2].

والحديث عن هذه المسألة ليس سهلاً، إذ إننا نرى كلاً من الطرفين قد وقع في ناحية من الصواب، وناحية من الخطأ، فأما الكوفيون فلقد أصابوا في رأينا باعتمادهم وزن " فعلَّل" للخماسي على ما سنبين لاحقاً، وأخطأوا في الشواهد التي استشهدوا بها، فالشواهد التي جاءوا بها لا تدخل ضمن دائرة الخماسي المكرر ثانيه وثالثه، بل هي داخلة في الرباعي، ومن هنا فإننا نرى أن الشواهد التي جاء بها

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 281.

[2]. انظر: عبد التواب، رمضان (1999م). فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة السادسة، ص: 304 ــ 305.

الكوفيون لا حجة فيها، وهي بحكم غير الموجودة في المسألة، صحيح أنهم قد يكونون استشهدوا بها على كراهية توالي الأمثال، غير أنه لا تقدم هذه الشواهد كثيراً من الخدمة للمسألة.

أما البصريون فقد تمحلوا الحجة حين كرروا عين الفعل، فقالوا: "فعلعل" وهذا بعيد في ظننا، إذ لو كان الأمر على ذلك إذن فأصل الاسم أن يكون مضعف العين، ومضعف اللام، وهذا ما كان فيه شيء من الخلل، ولكنهم أصابوا في ناحية أننا لا نجد أصلاً لمثل"صمحّح"، وهي حجة منطقية إلى حد ما.

وأنا ــ فيما أرى ــ أوافق رأي الكوفيين على أن زنة "دمكمك" هي" "فعلّل" ولكنني أختلف معهم في الحجة التي جاءوا بها لدعم مذهبهم، فكما أشرت سابقاً فإنهم قد استشهدوا بأبيات تحوي كلمات لا تدخل في أغلبها ضمن دائرة الخماسي المكرر ثانيه وثالثه، والحجة كما أرى أنا تبدو على النحو الآتي:

أولاً: من المعروف لدينا في الوزن الصرفي أنه كلما زادت حروف الكلمة الأصول نزيد في الميزان لاماً، فنقول في:

دحرج > فعلَلَ.

فرزدق > فَعَلَّل.

وبالتالي فإن زيادة اللام في آخره أولى من تكرير عين الكلمة.

ثانياً: إن النحاة قد اتفقوا على أن زنة "دحرج" وهي ليست بمضعفة هي: فَعْلَلَ، ثم حين أرادوا وزن كلمة"زلزل" مثلاً قالوا: فَعْلَلَ، أيضاً، فجعلوا الباب يجري على سنن واحد، فكذلك الأمر هاهنا، فأولى بهم كما قالوا في "فرزدق": فَعَلَّل، أن يقولوا في : صمحمح: فعلَّل.

ثالثاً: إنني لو قلت برأي البصريين بأن العين قد تكررت، وأنه لا أصل لقضية توالي الأمثال في مثل هذه الكلمات، فهذا يعني أن الكلمة كانت في أصلها "صمَّحَّ" وهذا بعيد جداً في العربية، إذ إن الميزان الصرفي يُعرفنا بأصل الكلمة، فلما كان أصلها"فَعَلْعَل" على رأي البصريين دلنا على أن أصل الكلمة "صمَّحَّ"، وهو كما ذكرنا بعيد جداً في كلامنا.

رابعاً: إن الأصل الذي ذكره الكوفيون من أن الكلمة أصلها: صمحَّح، ثم لتوالي الأمثال قلبت إحدى الحاءات ميماً للتخفيف أمر تعضده الدراسات الحديثة، كما يعضده بعض الأوجه الاستعمالية في كلامنا.

أما الدراسات الحديثة فهي تفسر مثل هذا القلب بالمخالفة الصوتية، وهي تعني نزوع أحد الصوتين إلى التخالف طلباً للخفة في النطق[1]، فبالتالي أبدل الحاء ميماً للخفة والمخالفة الصوتية بين الحاءات.

ومما يعضد هذا المذهب أيضاً أن هناك كلمات في اللغة تأخذ شكل "صمحَّح" من مثل: حقَّق، وخفَّف، وفخَّخ، في حين أننا لا نجد كلمات تأخذ شكل: صمَّحَّ.

وبناء على ما ذكرت من حجج فإنني أرى أن زنة الاسم الخماسي المكرر ثانيه وثالثه هو: فَعلَّل، وليس: فَعَلْعَل، لما قدمنا من حجج، والله أعلم.

2.3 مسألة وزن "سيِّد، وميِّت" ونحوهما:

هذه هي المسألة التالية من مسائل هذا الفصل، وهي مسألة شبيهة بسابقتها من حيث الخلاف والجدل الذي دار حولها، فلقد اختلف نحاة الكوفة مع نحاة البصرة في زنة هذا الاسم، فذهب الكوفيون إلى أن وزن "سيِّد، وهيِّن، وميِّت" في الأصل على فَعِيل، نحو سَوِيد وهَوِين ومَوِيت.

وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيْعِل -بكسر العين- وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيْعَلٍ بفتح العين"[2].

ومن النص السابق يتبين لي ما ذهب إليه كل من مدرستي الكوفة والبصرة فيما يتعلق بهذه المسألة، ولقد رأيت أن البصريين قد انقسم رأيهم إلى قسمين: قسم يرى بأن العين كانت في الأصل مفتوحة، وقسم آخر يرى بأن العين كانت في الأصل مكسورة، وككل المسائل الخلافية التي دارت بين النحاة فلقد دعم كل فريق

---

[1]. انظر: الشايب، فوزي (2004م). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، إربد ــ الأردن، ص: 298.

[2]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 284، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه، ج: 4، ص: 263.

مذهبهم بكل ما أوتي من حجة، وحاول إثبات ما يرى بالعقل أو بالنقل، من أجل اعتماد رأيه، واختيار قوله، وفيما يلي أعرض لحجة كل من الفريقين.

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن أصله فَعِيلٌ نحو: سويد وهوين ومويت لأن له نظيرا في كلام العرب، بخلاف فَيْعِل؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلُّوا عين الفعل كما أعلت في "ساد يسود" وفي "مات يموت" فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة.

ومنهم من قال: أصله سَويد وهوين ومَويت، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلّو الواو كما أعلوها في "ساد ومات" قلبوها، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفا، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها، فكرهوا أن يلتبس فَعِيل بِفَعْل، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فعيل وفَعِل ويخرج على هذا نحو سويق وعويل، وإنه إنما صح لأنه غير جارٍ على الفعل"[1].

وكما هو واضح لي من خلال حجة الكوفيين فإنها تنقسم إلى قسمين: قسم يتخذ من الاستعمال والنظير نقطة ارتكاز له في القضية، وقسم يتخذ من الإعلال بالقلب ومن ثم الإعلال بالحذف نقطة ارتكاز كي يعلل ما جرى في هذه الكلمة من تغير في الصيغة.

"وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن وزنه فَيْعَل؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن.

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح؛ فمنها فُعَلَة في جمع فاعل نحو قاضٍ وقُضَاة، ومنها فَيْعَلُولة نحو كينونة وقيدودة، والأصل كيَّنونة وقيَّدُودة"[2].

ولقد انتقل الكلام عند البصريين عن موضوع آخر بعيد عن القضية الأساسية التي هي محور الخلاف في هذه المسألة، وانتقل حديثهم كما نرى في الفقرة الثانية من الحجة عن كلمات أخرى تختص بأوزان المعتل التي يختلف بها عن الصحيح،

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 284.

[2]. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 285.

وهي حجة لا دخل لها بالمسألة، ومن هنا فإننا استبعدنا الحديث عنها؛ لأنها لا تخدم المسألة، ولأن ذكرها يُطيل الكلام بغير فائدة.

والأنباري يقف إلى جانب رأي البصريين، ويورد الرد على الكوفيين لإبطال مذهبهم، فيذكر أن قولهم أنه على "فعيل" ثم قلبوا وحذفوا وغيروا، فإن هذا ليس لـــه نظير في الكلام، خصوصاً أن ياء "فعيل" لا تتقدم على عينه في الصحيح، وما كـــان غير جائز في الصحيح فأولى به ألا يجوز في غير الصحيح.

ومن حجة الكوفيين أنهم قالوا أنه كان بقلب الواو ألفاً، ثم حين سكنت الألـــف وتحرك ما قبلها حُذفت، ثم كي لا يلتبس هذه الكلمة بـــ "فَعيل" ضعّفوا ياءها، وهـــذا كلام عند الأنباري باطل، وذلك لو جاز أن يكون الأمر على ذلك لما وجدنا: ميْـــت، وهيْن، بالتخفيف دون التشديد.

وأما ذكرهم أنه لم يجدوا في الأوزان "فيعِل"، فأجاب عليـــه الأنبـــاري بـــأن المعتل له من الأوزان ما لا يتاح للصحيح من أوزان، وبالتالي فإن الأمر كان علـــى ذلك[1].

ولقد تعرض الدكتور عبد الصبور شاهين لهذه المسألة، غير أنه لـــم يفـــصل القول فيها كثيراً، وإنما اقتصر على القول بأن هذه الكلمة تحتوي مزدوجـــاً حركيـــاً يصعب نطقه في العربية، ومن هنا فإن اللغة مالت إلى التخفيف والتسهيل، ثم قـــال بأن الواو فعلاً قد قُلبت ياءً في هذه المسألة[2].

وأنا كي لا أستبق الأمور فيجب أن أنظر إلى المسألة من وجهة نظر حيادي، أي يتوجب أن أكون على قدر لا بأس به من الموضوعية في اتخاذ الحكم المناسب، وهذا يتطلب مني أن أسير على خطوات البحث العلمي، وأن أحشد الفرضيات كـــي أصل إلى النتائج.

والطريقة المثلى كما رأينا فيما سبق من مسائل كي نحصل على نتيجة علمية يمكن الاطمئنان لها تتمثل في الكتابة الصوتية التي تكشف لنا عن خفايا لا نـــستطيع أن نلحظها في الخط العربي، ونبدأ بكتابة الكلمة حسب رأي الكوفيين.

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 288 ــ 290.

[2]. انظر: شاهين. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: 189 ــ 190.

يرى الكوفيون أن الكلمة كانت "مَوِيْت"، ثم صارت "مييت" ثم أُدغمت اليـــاء بالياء، هذا بالنسبة للجانب الأول، ويمكن تمثيل ذلك صوتياً على النحو الآتي:

مَوِيْت > mawiit

ثم صارت:

مَيِيْت > mayiit

ثم صارت:

مَيِّت > mayyit

ورأي الكوفيين هذا فيه كثير من الخلل كما تُظهر لنا الكتابة الصوتية، إذ إنهم ذكروا أنه لما سكن الأول من الياء والواو وجب قلب الواو ياء ومن ثم إدغامها فـــي الياء، ونحن من خلال الكتابة الصوتية لا نرى أن الواو كانت ساكنة، فكيف ذكـــروا أنها ساكنة وقلبت ياء وأدغمت في الياء؟

ومن ناحية أخرى فإن لفظ "مَوِيْت" بحد ذاته لا يمثل مشكلة صوتية كبيرة في اللغة العربية، فهناك كلمات تأتي على هذا النسق، من مثل: قَوِيْم، فلما وُجد مثل هذه الكلمات ضعف احتمال القلب لدى الكوفيين.

أضف إلى ذلك كله أن نظام المقطع بين الكلمتين المفترضـــتين بعيـــد فـــي طبيعته، فـــ"فعيل" تتكون في أصلها من مقطع قصير مفتوح، ثم مقطع طويل مغلق، هذا في حال الوقف، في حين أن كلمة "مَيِّت" تتكون من مقطعين كلاهما من المقاطع القصيرة المغلقة، فكيف إذن نستطيع التوفيق بين كلمة لا تتوافق مقطعياً مع وزنهـــا الصرفي.

أما الرأي الثاني للكوفيين فهو يتضمن ما يلي:

إن كلمة "ميّت" كانت :

مَوَيْت > mawayt

ثم صارت:

مايْت > maayt

ثم صارت:

ميْت > miit

ثم صارت كي لا تختلط بـــ "فعيل":

مَيِّت < mayyit

وهذا القول نراه أشد فساداً من سابقه من ناحية صوتية، والسبب عائد إلى:

أولاً: التمحل الشديد والتعسف في تفسير انتقال الكلمة صوتياً عبر الحالات المُبينـــة أعلاه، فلقد رأينا أنه ثمة كثير من التعسف في بيان ما جرى.

ثانيـــاً: أنّ ثمة اختلافاً كبيراً في التشكيل المقطعي لكل من الكلمة التي نريد وزنهـــا، والأصل الذي يتكلم عنه الكوفيون، على ما بيّنا سابقاً، فـــ "فعيل" تتكـــون مـــن مقطعين الأول قصير مفتوح، والثاني طويل مغلق، أما "ميّـــت" فتتكـــون مـــن مقطعين من نوع القصير المغلق، وبالتالي هذا ينفي احتمالية ما ذهب إليه هـــذا الجمع من الكوفيين.

ثالثاً: أنهم يصفون الألف بأنها سكنت، وعندما سكنت حُذفت، وهذا مخـــالف للنظـــر الصوتي الحديث, إذّ إنّ الألف فتحة طويلة وليست صوتاً ساكناً.

أما رأي البصريين من الناحية التحليلية الصوتية فيتمثل على النحو الآتي:

يرى البصريون أن "ميّت" في أصلها "فَيْعِل" من الناحيـــة الوزنيـــة الـــصرفية، ولكنها لم تصل إلى هذا الشكل إلا بعد مراحل تتمثل كما يلي:

كانت:

مَيْوِت < maywit

وهذه الكلمة كما تحتوي حركتين مزدوجتين، وهمـــا: "ay" ، والثانيـــة: "wi"، والنطق بهذين المزدوجين الصوتيين يتطلب جهداً كبيراً، لذا فإن اللغة أخذت تنـــزع من أجل التخلص من هذا المزدوج الحركي، فصارت الكلمة:

مَيْيِت < mayyit

هذا التحول في شكل الكلمة صار بعد قلب شبه الحركة الواويـــة إلـــى شـــبه حركة يائية بتأثير شبه الحركة اليائية التي سبقتها، وبتأثير الكسرة القصيرة التي تلت شبه الحركة الواوية، ومن هنا كانت الصعوبة، فكان من الطبيعي أن تتخلص العربية بقلب شبه الحركة الواوية إلى شبه حركة يائية، فصارت الكلمة على النحو:

ميِّت < mayyit

وكما أرى في الكلمة الأخيرة أنها لم تختلف أبداً من الناحية الــصوتية عــن كلمة "ميْيِت"، ولكن نتيجة لاجتماع الشروط التي يجب توافرها في الــصوتين كـــي يُدغما أدغمت الياء في الياء، ومن هنا صارت ياؤها مشددة.

وبناء على ما سبق من تحليل صوتي للاتجاهات المختلفة في تفــسير كلمــة مثل: "ميّت، وسيّد"، فإنني أتفق مع البصريين في زنة "ميّت" ونحوها على "فَيْعِــل"، غير أنني أختلف معهم في طريقة التحليل، فهم اعتمدوا على ما لديهم من مــسموع الكلام، والذوق العام للكلمات، وأنا اعتمد على التحليل الصوتي الحديث، وما يدفعني للقول بذلك مجموعة من الأمور:

أولاً: أنّ عدنا "ميّت" على زنة "فيعِل"؛ لأن الكلمة سارت بالطريقة الصرفية المعتادة، من كون الواو سبقتها الياء الساكنة، والقاعدة الصرفية تقول إنــه إذا اجتمعــت الواو والياء في كلمة، وكان أولهما ساكناً وجب قلب الواو ياءً ثم إدغامها فـــي الياء الأخرى، وهذا ما جرى فعلاً في "ميّت" وما كان على شاكلتها.

ثانياً: أن التركيب المقطعي متماثل بين الكلمتين. ميّت ووزنها فيعِل. فكلمة "ميِّــت" تتكون من مقطعين قصيرين مغلقين، وكلمة "فَيْعِل" تتكون أيضاً مــن مقطعــين قصيرين مغلقين، وهذا التركيب المقطعي أكبر دليل على صحة زنة "ميّت" على "فيْعِل".

وبناء على ذلك أستطيع الاطمئنان إلى القول بأن "ميِّت" علـــى زنـــة "فيْعِــل" ولكن بتفسير حديث يعتمد على علم الأصوات، وليس بالتفسير القــديم الــذي كــان البصريون قد اعتمدوه في دعم حجتهم.

3.3 مسألة وزن "إنسان":

وأنتقل الآن للحديث عن مسألة جديدة من مسائل هذا الفصل، وهـــي مـــسألة تتعلق بوزن كلمة "إنسان"، فلقد اختلف الكوفيون والبصريون في وزن هذه الكلمـــة،

حيث "ذهب الكوفيون إلى أن "إنسان" وزنه إفعان، وذهب البصريون إلى أن وزنـــه فَعْلان، وإليه ذهب بعض الكوفيين"[1].

فكما أرى فإن المدرستين قد اختلفتا في وزن هذه الكلمة، وهذا الاختلاف لـــم يكن بسبب صوتي بحت، ولا بسبب لغوي، وإنما كان بسبب يتعلق بجذر الكلمة، فكل منهم افترض أن الكلمة مأخوذة من جذر غير الجذر الذي افترضه الآخر، ومن هنـــا كان الاختلاف في أي حروف الكلمة زوائد، ولقد دعم كل من الطرفين رأيه بحجـــة يحاول بها إثبات صحة ما ذهب إليه، وينفي ما ذهب إليـــه الآخـــرون، فـــ" أمـــا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إفعلان من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه اليـــاء التـــي هي اللام لكثرته في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم، كقـــولهم "إيش" أي شيء، و"عم صباحا" في أنعم صباحا، "ويلُمِّه" في ويل أمه، قال الهذلي:

ويلّمة رجلا تأبي به غبنا ... إذا تجرد، لا خال، ولا بخل [2]

وقال الآخر:

ويلُمّه مِسعرَ حرب إذا ... ألقي فيها وعليه الشليل[3]

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 295، وانظر: وابن منظـــور. لـــسان العرب، "أنس"، "نوس"، و"نسي"، و الجوهري، إسماعيل بن حمـــاد (1990م). الـــصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنـــان، الطبعـــة الرابعـــة، "أنس"، "نوس"، و"نسي"، و الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (د.ت). مـــن تـــاريخ النحـــو العربي، دار الفلاح، ص: 170.

[2]. البيت للمتنخل الهذلي، في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 10، و السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (د.ت). شرح أشعار الهذليين، حققه: عبد الستار أحمد فراج، وراجعـــه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، ص: 1281، وبلا نسبة فـــي: ابـــن قتيبـــة. أدب الكاتب، ص: 242، وابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 228.

[3]. البيت بلا نسبة في: التبريزي، أبو زكريا الخطيب يحيى بن علـــي (د.ت). شـــرح ديـــوان الحماسة لأبي تمام، دار القلم، بيروت ــ لبنان، ج: 2، ص: 379، وهو منسوب للخنـــساء في: الأصفهاني. شرح ديوان الحماسة، ص: 1262، ولكنه برواية "ويل أمه"، وهو على هذا الحال لا شاهد فيه، وانظر: التادلي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (1991م). الحماســـة

والذي يدل على أن "إنسان" مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره "أُنَيْسِيَان" فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغرا كثرة استعماله مكبرا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فدل على ما قلناه"[1].

ورأي الكوفيين هذا يتبين لي من خلال ما قالوه أنهم يعدون كلمة "إنسان" مأخوذة من النسيان، فحذفت ياؤه لكثرة استعماله، ولقد جاءوا بشواهد على كثرة الاستعمال والحذف، وهذه الشواهد على ما أرى لا تخدم المسألة على الوجه المطلوب منها، بل هي شواهد قد تكون داعمة إلى حد ما فحسب.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فِعْلَان لأن "إنسان" مأخوذة من الإنس، وسمي الإنسُ إنسا لظهورهم، كما سمي الجنّ جنّا لاجتنانهم أي استتارهم، ويقال "آنست الشيء" إذا أبصرته، قال الله تعالى: "آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا"[2] أي: أبصر، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان؛ فكذلك الهمزة أصلية في إنسان، ويجوز أن يكون سُمِّي الإنس إنسا لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوا ن، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان؛ فلهذا قلنا إن وزنه فِعْلَان[3].

فهذا هو رأي البصريين، وكما نرى فإنهم عدوا كلمة "إنسان" مأخوذة من الأنس، وليس من النسيان كما ذكر الكوفيون من قبل، ولقد رأى الأنباري أن البصريين أصح مذهباً من الكوفيون، لذا فلقد رد على الكوفيين حيث قال: إنه لو صح ما قال الكوفيون أنهم لما كثر في كلامهم حذفوا لامه، والحذف كثير فيما كثر في الكلام، مثل: أيش في أي شيء، ويْلّمه في ويلُ أمه، إلى آخره من هذه الأمثلة، فإن هذا باطل كما ذكر الأنباري، وذلك أنه لو كان الأمر كذلك لجاز أن يؤتى

المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ج: 1، ص: 162.

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 295.

[2]. سورة القصص, آية: 29.

[3]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص:811.

بالكلمة على الأصل كما حصل في الأمثلة التي ضربوها، فنقول مثلاً: أيـش، وأي شيء، ولكننا لم نسمع: إنسيان، فلما لم يكن الأمر على ذلك دل على فساد ما ذهب إليه الكوفيون من رأي.

أما احتجاج الكوفيين بأنه قيل في تصغير إنسان على "أنيسيان" فرُدت الياء، فإن هذا لم يكن من باب رد الياء المحذوفة، وإنما هذا مما جاء على غير القياس في التصغير، كقولهم: لُيَيْلِيَّة في تصغير ليلة، وقولهم: مُغيربان، في تصغير: مَغْرِب، وقولهم: عُشَيْشِيّة في تصغير: عَشِيّة، فهذه كلها جاءت على غير القياس، فكذلك حصل الأمر هاهنا[1].

وبعد أن عرضت الآراء، وفصلت الحجج، فلا يمكن لي أن أتكلم عن ترجيح لأحد من الآراء دون أن أنظر إليها على حد سواء، كي أصل إلى ما أريد بالطريقة العلمية السليمة، وما يمكنني أن أقوله أولاً أنه يتوجب أن أكتب الكلمة التي جعلها الكوفيون أصلاً لمذهبهم صوتياً، ثم أحاول التفسير والتعليل.

افترض الكوفيون أن كلمة "إنسان" كانت في أصلها "إنسيان" على هذا النحو:

إنسيان < >insiyaan

لقد ذكر الكوفيون أنه لما كثرت هذه الكلمة في الاستعمال حُذفت ياؤها، ونحن نلحظ أن الكلمة تحتوي مزدوجاً حركياً في المقطع "yaan"، وهذا المزدوج الحركي تحاول اللغة دائماً التخلص منه، فما حصل ــ إن كان رأي الكوفين صواباً ــ أن اللغة تخلصت من هذا المزدوج الحركي بحذف شبه الحركة اليائية، فصارت الكلمة على هذا النحو:

إنسان < >insiaan

وفي هذه المرة اجتمعت لدينا حركتان هما: الكسرة القصيرة، والفتحة الطويلة، وهذا لا يمكن في نظام العربية المقطعيّ، لذا فقد لجأت العربية إلى التخلص من هذه المشكلة بحذف الحركة القصيرة الكسرة، كي نتمكن من نطق الكلمة على الوجه الصحيح، فصارت الكلمة:

إنسانُ < >insaanun

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 297.

وبهذه الخطوات وصلت الكلمة إلى الشكل الـــذي نريـــده، وهـــذا هـــو رأي الكوفيين.

والواقع أن هذا التحليل الصوتي إنما ينطبق على الكلمة في رأي الكـــوفيين، أما بالنسبة لرأي البصريين فالأمر مختلف، فهم لا يفترضون أصلاً للكلمة، والكلمـــة عندهم لم يُحذف منها شيء، بل هي على حالها هكذا، على النحو الآتي:

إنسان < >insaan

وإنما الحجة عندهم كانت تتعلق بالناحية المعنوية والجذر اللغوي لهذه الكلمة، فافترضوا أن أصلها هو من الأنس، وبناء على ذلك فإن الألف والنون زائدتان.

ربما دفعت الناحية الموسيقية لكلمة "إنسان" مقارنة بكلمة "نسيان"، والتوافـــق المقطعي بالكوفيين إلى القول بأن كلمة "إنسان" أصلها من النسيان، فحاولوا أن يُثبتوا ذلك بكل طريقة، ونقصد بذلك أن الكلمتين تتوافقان موسيقياً، فكلاهما ينتهـــي بـــألف ونون، وكلاهما ذو طبيعة مقطعية متشابهة، وهذا ما سنبينه فيما يلي:

نِسيانٌ < nisyaanun

فمن خلال الكتابة الصوتية يتبين لنا أن الكلمة تتكون من ثلاثة مقاطع صوتية هي: مقطع قصير مغلق، ثم مقطع طويل مفتوح، ثم مقطع قصير مغلق.

أما كلمة "إنسان" فهي أيضاً تتكون وفق الكتابة الصوتية السابقة مـــن ثلاثـــة مقاطع في حال التنوين كما حصل مع "نِسيانٌ"، المقطع الأول قصير مغلق، والمقطع الثاني طويل مفتوح، والمقطع الثالث قصير مغلق.

ومن خلال ما سبق يتبين لي بكل وضوح التماثـــل المقطعـــي بـــين هـــاتين الكلمتين، فهذا التماثل المقطعي الذي يوجد شيئاً من التشابه بين الكلمتين هو الـــدافع في ظني عند الكوفيين بأن جعلوا كلمة "إنسان" مأخوذة من النسيان، فحاولوا بـــشتى الطرق إثبات ذلك، وإن بدا التمحل والتكلف واضحاً في تفسير ما حصل للكلمة، فلقد حُذفت لام الكلمة، بالإضافة إلى الخلل المرتبط بالمعنى بين نسيان وإنسان، ومن هنا فإننا لا نرى أن الكوفيين كانوا على صواب فيما ذهبوا إليه.

وفي نهاية هذه المسألة وبعد أن قمت بتحليل ما استطعت تحليله من الأمـــور المتعلقة بوزن إنسان يمكنني الاطمئنان إلى القول بأن رأي البـــصريين فـــي هـــذه

المسألة كان أقرب للصواب، بناء على سهولة الانتقال في وزن الكلمة، وعدم التكلف في التفسير الصوتي، وصحة الربط المعنوي بأصل الكلمة، كل هذه الأمور نراها في صالح البصريين.

ولذا فإن الهمزة أصلية عند الفريقين والأرجح أنّ وزن إنسان هو فِعْلان وليس إفْعان.

4.3 مسألة وزن "خطايا":

وهذه مسألة أخرى من المسائل التي أوردها الأنباري في كتابه مما يدخل في باب الصرف العربي، وهي مسألة أخرى تتعلق بوزن الكلمة، وهذه الكلمة هي "خطايا"، فلقد اختلف النحاة في زنة هذه الكلمة، وفيما يلي توضيح لذلك.

" ذهب الكوفيون إلى أن "خطايا" جمع خطيئة على وزن فَعالى، وإليه ذهب الخليل بن أحمد.

وذهب البصريون إلى أن "خطايا" على وزن فعائل"[1].

ومن المعروف أن هذا المذهب الذي ذهبه كل من الفريقين الكوفيين والبصريين لم يكن مجرد اعتباط، بل دعموا آراءهم بحجج مختلفة، وفيما يلي بيان لحججهم، فـ" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعالى، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة "خطايئ" مثل خطايع، إلا أنه قدمت الهمزة على البناء؛ لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف؛ لأنهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة همزة، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايئ لأدى إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم ولم يأت في كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة إلاّفي قول الشاعر:

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 291، وانظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 463، والأشموني. شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه، ج: 4، ص: 244.

فإنك لا تدري متى الموت جائئ ... ولكن أقصى مُدّة الموت عاجلُ [1]

ولهذا قال الخليل بن أحمد: جائية مقلوبة، ووزنه فالعة، فصارت خطائي مثل خطاعي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء الفا، فصارت خطاءا، مثل خطاعا، فحصلت همزة بين الفين، والألف قريبة من الهمزة، فقلبوا من الهمزة ياء فرارا من اجتماع الأمثال، فصار خطايا على وزن فعالى، على ما بينا.

ومنهم من قال: إنه على فعالى؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو "وصيّة", "وحشِيّة" فإنه يجمع على فعالى دون فعائل؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقلّ، فجمعت على فعالي، فقالوا: وصايا، وحشايا، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدها؛ لأن الواو صارت ياء في حشية، فدل على أن خطايا على وزن فعالى على ما بينا"[2].

هذا هو رأي الكوفيين كما أوردته بالتفصيل كما ورد في الإنصاف، "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعائل، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة؛ وخطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة يجمع على فعائل؛ والأصل فيه ن يقال "خطايئ" مثل خطايع؛ ثم أبدلوا من الياء همزة؛ كما أبدلواها في صحيفة وصحائف؛ فصار خطائئ مثل خطاعع؛ وقد حكى أبو الحسين على بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال: اللهم اغفر لي خطائئيه؛ مثل خطاعيه؛ فاجتمع فيه همزتان، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها، فصار خطائي مثل خطاعي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء الفا فصار خطاءا مثل خطاعا، فاستثقلوا الهمزة بين الفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا.

وكأن الذي رغّبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعَوْدِ من خطائي إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها؛ لأن الهمزة الأولى من خطائيء

---

[1]. البيت بلا نسبة في: الغرناطي، أبو حيان محمد بن يوسف (1986م). تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 637، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 44.

[2] الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 291.

منقلبة عن الياء في خطيئة، ولا يلزما على ذلك أن يقال في جائي "جايا" لأن الهمزة في جاء منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة، ففضلوا الأصليّ على الزائد؛ فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد"[1]. ولقد أشار الأنباري إلى أن رأي الكوفيين لم يكن صائباً، ومن هنا فقد رد على كلماتهم، حيث ذكر أن قول الكوفيين بتقديم الهمزة على الياء إنما هو خلاف للأصل والقياس، إذ إن الأصل عدم القول بالتقديم، أما ذكرهم أن الهمزة قد اجتمعت مع الهمزة الأخرى فإن ذلك لا يصح؛ لأن الهمزة إذا سُبقت بكسرة قُلبت ياءً، ومن هنا فليس الأمر على اجتماع همزتين، وأما رده على قولهم بأنها جُمِعت على ترك الهمزة أجاب بأنه باطل، لأن الأصل الجمع على الهمزة، والأصل أن يجمع على الأصل، خصوصاً أنه الأكثر في الاستعمال.

أما قولهم أن الأصل أن تُجمع "فعيلة" على "فعالي" فإن ذلك لا يُسلَّم به، لأن الأصل أن تُجمع على "فعائل"، ثم وقعت الهمزة قبل الطرف، فقُلبت الكسرة فتحة، ومن ثم قُلبت الياء ألفاً، فصارت الهمزة بين ألفين، فقلبوها ياءً[2]. وأياً يكن الأمر، أكان الكوفيون هم الأصح، أم كان البصريون هم الأصح، فإن هذا لا يهمنا كثيراً بقدر ما يهمنا ما حصل في الكلمة من تحولات صوتية لم يفطن لها العلماء القدماء من قبل، وهذه التحولات الصوتية هي التي أدت إلى هذا التغير في بنية الكلمة، وبالتالي الخلاف في وزنها الصرفي.

ومن الذين تناولوا هذه الكلمة بالبحث والدراسة من المحدثين عبد الصبور شاهين، حيث تناول هذه الكلمة وغيرها من الكلمات التي حصل لها الأمر ذاته في التغير الصوتي، إذ يقول: "ولقد عذب الصرفيون أنفسهم، وعذبوا الباحثين معهم في تصور هذه المراحل الافتراضية، مع أن القضية في ذلك كله تخضع لملاحظتين:

الأولى: أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمزة، بالنسبة إلى (قضية، ومطية، وهراوة)، ولسنا نجد الهمزة في شيء من تصاريفها مطلقاً. كذلك يمكن

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 292.

[2]. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 293 ــ 294.

القول بذلك بالنسبة إلى "خطايا": أنها جمع (خطيّة)، بالياء المشددة، على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء، فكلامها حينئذ كلام.

والثانية: لماذا نفترض أن جمعها في الأصل على مثال (مفاعل)؟؟ وما ذا الذي حتّم هذا المثال في هذه الكلمات؟.

أليس من الأيسر أن يقال في وزنها جميعاً: (فعالى)، كعذارى، وصحارى، ومدارى، وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغير المفترضة.

كما يتوحد نموذج الجمع في هذا الباب، بحمل المعتل على الصحيح!!.

ذلك هو الحل الذي أراه لهذه المشكلة، بعيداً عن اعتساف الصور الصرفية"[1].

ومن خلال النص الذي عرضته لعبد الصبور شاهين يتبين لي أن شاهين قد حل المسألة بطريقة بسيطة وسريعة، بافتراض أن "خطيئة" من بنات الياء لا من بنات الهمزة، وهو افتراض في أصله مغلوط، إذ إن هذه الكلمة وردت في نصوص ثابتة عن العرب أولاً وعن القرآن الكريم ثانياً بالهمزة، حيث يقول سبحانه وتعالى: "ومَنْ يكسبْ خطيئةً أو إثماً ثم يرمِ به بريئاً فقد احتمل إثماً وبهتاناً مبيناً"[2].

ولو افترضت أن الذي حصل مع "خطيئة" هو تسهيل الهمز، إذن بعبارة أخرى يتوجب أن أُلغي حالات الإعلال بين الهمزة وحروف العلة الأخرى، فكلها يمكن أن تُسهل همزتها كما يرى شاهين، وبالتالي لا إعلال فيها.

أما الملحوظة الثانية فأرى فيها أن الأمر مختلف بين "عذارى" وغيرها من الكلمات التي قاس جمع "خطايا" على جمعها، فعذارى جمع عذراء، وصحارى جمع صحراء، ومن هنا فإن الأمر مختلف بين المفرد هاهنا، والمفرد هناك، إذن لا يمكنني أن أقيس جمع هذه الكلمة على تلك.

ولكي أتمكن من أن أتمثل ما حصل في كلمة "خطايا" من تغيرات، فعلي أن ألجأ للكتابة الصوتية، وأتنقل من خلالها بالطريقة التي أراها ملائمة، لا بالطريقة التي فسّر القدماء من خلالها هذه الحالة.

---

[1]. شاهين. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: 181.

[2]. سورة النساء، آية: 112.

إن كلمة "خطيئة" مشابهة بوزنها وشكلها البنائي لكلمة "صحيفة" مثلاً، ومــن هنا فإن "صحيفة" تُجمع على صحائف، وبالتالي فإن كلمة "خطيئة" يتوجب أن تُجمع على الصيغة ذاتها التي تُجمع عليها "صحيفة"، ومن هنا فإن الكلمة تصبح على هــذا النحو:

خطيئة < ẖaṭi>ah

ثم تجمع على:

خطايئ < ẖaṭāyi<

والذي حصل كما أرى أن الكلمة انتقلت إلى صــفتها الجديــدة، وصــيغتها الجمعية القياسية، والمعروف في هذه الصيغة التي تُجمع عليها الكلمة أنهــا تقلــب حرف العلةــ الياء ــ همزة، ولكن في هذه الحالة لم تُقلب الياء همزة، علــى هــذا النحو:

خطائئ < ẖaṭā<I<

بل بقيت الياء كما هي بسبب أنها لو قلبت لكان النطق بالكلمة عــسيراً، بــل بقيت الياء على حالها.

وكما أرى في الكلمة "ẖaṭā<i< " فإن المقطع الأخير منها يحتــوي شــبه الحركة اليائية، بالإضافة إلى حركة قصيرة من جنس الكسرة، وهذا فيه ثقــل نــاتج عن التماثل بين هذين الصوتين، ففرت العربية من هذا التماثل بالمخالفة بــين اليــاء والكسرة، فقلبت الكسرة فتحة، لتصبح الكلمة على هذا النحو:

خطايَئ < ẖaṭāya >

وهذا القلب بين الكسرة والفتحة كما ذكرنا إنما كــان مــن أجــل المخالفــة الصوتية، ولكن الكلمة مازال فيها بعض الثقل، وهذا الثقل ناتج عن وجود الهمزة في آخر الكلمة، لذا فإن العربية تخلصت من الهمزة بحذفها تماماً والتعويض عــن هــذا الحذف بتطويل الفتحة القصيرة، أي لتصبح الكلمة على هذا النحو:

خطايا < ẖaṭāyā

وهي الصورة التي دار حولها الكلام والخلاف بين النحاة على ما بيّنا في أول الكلام عن هذه المسألة.

أما لو أردت أن أحسم الخلاف بين الكوفيين والبصريين فإن ذلك ليس مهماً جداً في رأيي، فسواء أكانت الكلمة على زنة "فعالى"، أم على زنة "فعائل" فهذا ليس كثير الأهمية بالنسبة إلى ما حصل في الكلمة من تغيرات، ولكن لا بأس من أن نذكر أننا نميل إلى ترجيح رأي البصريين في زنة "خطايا" على فعائل، للأسباب الآتية:

أولاً: أن وزن "فعائل" أو ما كان على قياسه من الأوزان الصرفية كمفاعل، وأفاعل، وغيرها واردة في اللغة وشائعة بشكل واضح لنا على ما لا نرى في "فعالي"، فهو وزن غريب لم نرَ له وجوداً سوى في هذه المسألة. على ما نعلم. ومن هنا فإن المصير إلى الشائع المعروف أولى من المصير إلى الشاذ غير المألوف.

ثانياً: أنه ثمة خلل في التقابل بين الكلمة ووزنها، وهذا أمر لا يُستحب في الوزن الصرفي، فالأصل أن يكون هناك توافق بين الكلمة ووزنها الصرفي، وهذا ما لا نجده في رأي الكوفيين، فهم يقولون أن "خطايا" وزنها: "فعالي"، أي أن الفتحة الطويلة في آخر "خطايا" تقابل الكسرة الطويلة في آخر: "فعالي"، وهذا أمر غريب جداً في الوزن الصرفي، في حين أنه من المعروف أن يقابل الفتحة الطويلة لام الوزن الصرفي، وهو أمر طبيعي ومألوف، وهذا ما أراه في رأي البصريين، فالفتحة الطويلة في "خطايا" تقابل لام الميزان في: "فعائل" وهو الأصل، وهذا أمر ليس بغريب على الوزن الصرفي، فمثلاً الفتحة الطويلة في الفعل "سما" تقابل اللام في وزن الفعل، وكذلك الفتحة الطويلة في وزن الاسم "رنا" تقابل لام الميزان الصرفي، وبالتالي فإن هذا الأمر هو الأصوب على ما أرى، والله أعلم.

5.3 مسألة وزن "أشياء":

أما هذه المسألة فهي المسألة الأخيرة في هذا الفصل، وهي كما أرى تتعلق بوزن كلمة "أشياء"، وهذه الكلمة لاقت خلافاً كبيراً في أوساط العلماء من قبل، حيث كانت لهم الآراء المتعددة فيها، وبالتالي فإن الخلاف قد طال المدرستين في النحو، مدرسة الكوفة، ومدرسة البصرة، وفيما يلي بيان لهذه المسألة، وتوضيح لهذا الخلاف الذي دار فيها.

" ذهب الكوفيون إلى أن "أشياء" وزنه أَفْعَاء، والأصل أفعلاء، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه لَفْعاء، والأصل فعْلاء"[1].

وكعادة أصحاب المدرستين فلم يكتفوا بذكر الرأي فحسب، بل يتعدون ذلك إلى إيراد الحجج، وتوضيح المسائل من كافة جوانبها،" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه أفعاء لأنه جمع شيء على الأصل. وأصل شيء شيّئ مثل شيّع؛ فقالوا في جمعه أشيئاء على أفعلاء، كما قالوا في جمع لين: أليناء؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلبا للتخفيف، وذلك لأمرين؛ أحدهما تقارب الهمزتين، لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن؛ وهو من جنس الهمزة، والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان. وذلك مستثقل في كلامهم. وإذا كانوا قد قالوا في سوائية "سَوَاية" فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى. والآخر: أن الكلمة جمع، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة طلبا للتخفيف.

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع ما لا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا خطايا القلبَ، وأبدلوا في ذوائب من الهمزة الأولى واوا، كل ذلك استثقالهم في الجمع ما لا يستثقل في المفرد.

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شيء بالتخفيف، وجمع فعل على أفعلاء كما يجمعونه على فعلاء، فيقولون: سَمْحً وسُمَحاء، وفُعَلاء نظيرُ أفعِلاء، فكما جاز أن يجيء جمع فَعْل على فُعَلاء جاز أن يجيء على أفعلاء لأنه نظيره والذي يدل علي ذلك أنهم قالوا: طَبِيبٌ وأطِبَّاء، وحبيب وأحباء، والأصل فيه طُبَبَاء وحُبَبَاء، نحو: ظريف وظرفاء، وشريف وشرفاء، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستثقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فُعَلاء إلى أفْعِلاء، فصار أطبباء، فاجتمع فيه أيضا حرفان متحركان من جنس واحد، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 298، وانظر: ابن منظور. لسان العرب، "شيأ"، والجوهري. الصحاح، "شيأ".

قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده، فقالوا: أطِبَّاء، فنقلوه عن فُعَلَاء إلى أفْعِلاء، فدل على ما قلناه.

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال: إنما قلنا أن وزنه أفعال لأنه جمع شيء، وشيء على وزن فعل، وفعل يجمع في المعتل العين على أفعال، نحو: بيت وأبيات وسيف وأسياف، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: زنْد وأزناد، وفَرْخ وأفراخ، وأنف وآناف، وهو قليل شاذ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئا مطردا؛ فدل على أنه أفعال؛ إلا أنه منع من الإجراء تشبيها له بما في آخره همزة التأنيث.

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطرفاء قولهم: ثلاثة أشياء. والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد. ألا ترى أنه لو قيل "ثلاثة ثوب وعشرة درهم" لم يجز، فلما جاز ههنا أن يقال "ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء" دل على أنها ليست اسما مفردا وأنه جمع.

والذي يدل على ذلك أيضا تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم: "ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء" ولو كانت كَطَرْفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال "ثلاثة أشياء" وكان يجب أن يقال: ثلاث أشياء؛ كما كنت تقول مثلا: ثلاث غرفة؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد"[1].

فهذه هي حجة الكوفيين، أما البصريون فذكر الأنباري حجتهم على هذا النحو: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن أشياء على وزن لفعاء لأن الأصل فيه شَيْئَاء بهمزتين على فعلاء كَطَرْفاء، وحَلْفاء، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء؛ كما غيروا بالقلب في قولهم: قِسِيّ في جمع قوس، والأصل أن يقال في جمعها: قُوُوس؛ إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين؛ فصار قُسُوو؛ فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياءً؛ لانكسار ما قبلها؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يُعتدّ بها كما لم يُعتدّ بالألف في كِسَاء ورداء

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 812.

لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كساء ورداء كأنه قد ولــي الفتحة كما وليته في عَصًى ورَحًى؛ فكما وجب قلبه في عصًى ورحًى ألفا لتحركــه وانفتاح ما قبله، فكذلك يجب قلب الواو الثانية هاهنا ياء لانكسار ما قبلها؛ فــصار: قُسُويٌ، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ســاكنة قبل الياء؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو يــاء، وجُعِلت ياء مشددة فصار قُسِيّ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة واليــاء، فقــالوا قِسِيّ كما قالوا عِصِيّ وحِقِيّ، وما أشبه ذلك، وكما غيروا أيضا بالقلب في ذوائــب وبالحذف في سَوَاية، وبَلْ أَوْلى؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في ذوائب وأصله ذأائــب بأن قلبوا الهمزة واوا فقالوا ذوائب، وحذفوها من سوائية فقالوا سَوَاية؛ فلأن يزيلــوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريــق الأولــى، وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خفة فقالوا "أَيِسَ" في يئس، و"بئر مَعِيقة" في عميقة، و"عُقابٌ عَبَنْقَة وبَعَنْقَاة" في عقنباة، و"ما أيطبه" في ما أطيبه، وما أشبه ذلك، مما لا يؤدي إلى التخفيف، فكيف فيما يؤدي إليه؟ فلهذا قلنا وزنها لفعاء. والذي يدل على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فعالى فقالوا في جمعه "أشاوَى" كما قــالوا فــي جمع صحراء "صحارَى" والأصل في صحارى صحاريّ بالتشديد، كما قال الشاعر:

لقد أغدو على أشــقــر يغتال الصَّحارِيَّا [1]

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همزة فــي المفــرد لاجتمــاع

---

[1]. البيت لابن يزيد، الوليد (1967م). ديوان الوليد بن اليزيد، جمع وتحقيق: ف. فــابريلي، دار الكتاب الجديد، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثالثة، ص: 74، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 7، ص: 424، 426، وابن جني. سر صناعة الإعراب، ج: 1، ص: 86، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 5، ص: 58، وابن عصفور. الممتع في التصريف، ج: 1، ص: 330، وبــلا نسبة في: الاستراباذي، محمد بن الحسن (1982م). شرح شافية ابن الحاجب، مــع شــرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققه وضبط غريبه وشرح مبهمه: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ج: 1، ص: 194، وج: 2، ص: 162، وابن عصفور. المقرب، ج: 2، ص: 162.

ألفين، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حُبْلى، لا منقلبة عن همزة، ثم حذفت الياء الأولى طلبا للتخفيف؛ فصار صَحَارِي مثل مَدَارِي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة؛ فانقلبت الياء إلفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا في مدارَى فصارت صحارَى، وكذلك "أشاوَي" أصلها أشايِيُّ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام، والأخريان كالياءين في صحاريَّ، ثم فُعل به ما فُعل بصحاريَّ فصار أَشَايا، وأبدلوا من الياء التي هي عين واوا فصار أشاوى، كما أبدلوا من الياء واوا في قولهم: "جَبَيتُ الخراجَ جِبَاوَة، وأتيته أَتْوَة" والأصل فيه جباية وأَتْيَة، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو أصيلال في أصيلان، وإن لم يكن هناك استثقال فلأن يبدلوا الياء واوا لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموما ما قبلها نحو مُوسر ومُوقن كان ذلك من طريق الأولى، فلما جمع على فَعَالَى فقيل أَشَاوَى دل على ما قلناه.

والذي يدل على ذلك أيضا أنهم قالوا في جمعه أيضا "أَشْيَاوَات" كما قالوا في جمع فعلاء فعلاوات، نحو صحراء وصحراوات، وما أشبه ذلك، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع، وليس بجمع على ما بيّنا"[1].

وبعد أن عرضت هذه الحجج لكل من المدرستين، أورد أن الأنباري وقف إلى جانب رأي البصريين، وكالعادة أورد رداً على كلمات الكوفيين، فأما قول الكوفيين إن أصل "شيء" هو "شيّئ" مثل: ليّن، وجمعه: أليناء، فإن ذلك ليس صحيحاً؛ لأنه لو كان صحيحاً لجاز أن يأتي على أصله بالتشديد، مثله في ذلك مثل "سيّد، وميّت"، فلما كانا يأتيان على التخفيف كانا يأتيان على التشديد، فلما لم يرد في كلام العرب "شيّئ" بالتشديد دل على أن هذا الافتراض مجرد دعوى لا تُقام بها الحجة.

أما ما ذهبوا إليه من أنه كان في الأصل على "أفعلاء" فهو غير جائز، لأنه لو كان كذلك لما جاز جمعه على "فعالىَ" لأنه ليس في كلام العرب أفِعلاء جمع على فعالى، فلما كان الأمر جائزاً هاهنا دل على بطلان ما ذهبوا إليه.

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 299 ــ 301؟

وأما من ذهب إلى أنه على وزن "أفعال" فهو كما يقول الأنباري ظاهر الفساد، لأنه لو كان كذلك لما مُنع من الصرف، فلما قالوا إنه لما تطرفت الهمزة فيه أشبهت همزة التأنيث، كان ذلك ليس حجة لهم، إذ لو كان الأمر على ذلك لوجب الأمر ذاته في مثل "أسماء" إذ لا فرق بين الهمزة في آخر "أشياء" والهمزة في آخر "أسماء"، فلما لم تُمنع "أسماء" من الصرف دل على بطلان ما ذهب إليه الكوفيون في هذا التعليل.

وأما دليلهم على أن "أشياء" جمع إضافتها إلى ثلاثة، فنقول: ثلاثة أشياء، ولا يُضاف إلى ثلاثة إلى عشرة إلا الجمع، كان ذلك باطلاً، إذ إنه يكون ذلك في حال أن يكون الاسم مفرداً لفظاً، مجموعاً معنى، مثل: ثلاثة رهط، وأربعة قوم، ففي هذه الحالة أضيف العدد إلى المفرد لفظاً لا معنى، وهذا يعني أن أشياء مثل ذلك، ولا حجة لهم فيما عدوه من أن أشياء جمع[1].

إنني أوردت المسألة كاملة تقريباً ليتبين للقارئ ما كان عليه الأمر من خلاف بين هؤلاء العلماء، والحقيقة أن مناط الخلاف الرئيس يتمثل في أن "أشياء" وردت في كتاب الله تعالى ممنوعة من الصرف، وهذا المنع هو الذي دفع بالنحاة إلى التحليل والتفسير المطول كما رأينا، ولقد كان النحاة فيها على مذاهب، حيث ذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى أن أصلها "فعلاء"، "شيئاء" فاستُثقلت همزتان بينهما ألف، فقُلبت الأولى، فصارت: "لفعاء"[2]، وقال الكسائي وأبو عبيد: لم تنصرف لأنها أشبهت حمراء، لقول العرب: أشياوات، مثل: حمراوات[3]، وقال الأخفش والفراء

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 302 ـ 303.

[2]. انظر: الفراء، يحيى بن زياد (1980م). معاني القرآن، عالم الكتب، القاهرة ـ مصر، ج: 1، ص: 321.

[3]. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 283.

والزيادي: لم تتصرف لأنها "أفعلاء" "أشِيئاء"، على وزن: "أشيعاء"، كما يقال: هيّن، وأهوناء[1].

كما يظهر لي من خلال النصوص التي سقتها فإن النحاة والباحثين قد أجهدوا أنفسهم في تفسير وتعليل ما حصل لكلمة "أشياء"، والواقع أن سبب هذا الخلاف بشكل عام هو مجيء الكلمة في كتاب الله تعالى ممنوعة من الصرف، خصوصاً أن المنع من الصرف لا بد له من سبب، فانطلق النحاة في تفكيرهم إلى التوصل إلى أن تكون الكلمة مجموعة على ألف وهمزة زائدتين، كي يتسنى لهم التوصل إلى حل لمشكلة المنع من الصرف في كتاب الله تعالى.

ولكي أتوصل إلى قرار سليم فيما يتعلق بهذه الكلمة لا بد لي من أن أكتبها كتابة صوتية، فالأصل أن تكون على مفرد "شيء"، على النحو الآتي:

شيء < > say

وهذه الكلمة جاء جمعها في تراثنا العربي اللغوي على "أشياء" وهذا الجمع يمثل صورة "أفعال"، ولو حاولنا وضع المفرد في مقابل الجمع فإن الصورة تكون على وضعها الصحيح، بمعنى أن "أشياء" تأتي على زنة أفعال.

وهذا يعني أن الكلمة على زنتها التي ذكرها الكوفيون، وليس على ما ذكر البصريون، وإن كان رأي الكوفيين مشتملاً أكثر من فكرة لوزن هذه الكلمة، غير أنهم ذكروا هذا الوزن لهذه الكلمة، ونحن نرى ترجيح رأيهم هذا، لأسباب تتعلق بما يلي:

أولاً: أن الكلمة على هذا النحو توافق الجمع التكسيري من ناحية المقاطع الصوتية المكونة لها.

ثانياً: أنه لا تأتي كلمة في العربية تضارع كلمة "أشياء" في الوزن الذي افترضه الكوفيون، وهو "لفعاء" فليس في العربية ــ على ما نعلم ــ كلمة سوى "أشياء" تأتي على هذه الحالة التي تُجمع عليها، وبالتالي فمن الأولى أن نقول إنها على وزن أفعال، لا على لفعاء.

[1]. أبو حيان، محمد بن يوسف (1993م). تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ج: 4، ص: 36.

ثالثاً: أن الأصل في الكلمات ترتيبها الصحيح، وليس الأصل القلب المكاني، والأولى أن نأخذ بالأصل، وبالتالي فإن "أفعال" هي الأصل في هذه الحالة، ومن هنا قلنا إن وزن "أشياء" هو "أفعال".

غير أن ما دفع النحاة إلى القول بغير هذا القول أن "أشياء" وردت في كتاب الله تعالى ممنوعة من الصرف، حيث قال سبحانه وتعالى: " يا إيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبدَ لكم تسؤكم"[1].

ولقد علل الدكتور رمضان عبد التواب هذه الكلمة بكيفيتها في كتاب الله تعالى، بأن ذكر أنه لو جاءت كلمة "أشياء" مصروفة في الآية الكريمة لكان الحال على غير النسق المعتاد في كتاب الله تعالى، بمعنى أنه يأتي مقطعان غير مألوفين في الآية، على هذا النحو:

أشياءٍ إنْ < >asyaa >in >in

وهو تركيب مرفوض في العربية والقرآن الكريم، ومن هنا مُنعت "أشياء" من الصرف.

[1]. سورة المائدة، آية: 101.

الفصل الرابع
مسائل مختلفة

لقد وجدت أن كثيراً من المسائل الخلافية تندرج تحت باب معين، أو أنه ثمة رابط يجمعها جميعاً في عنوان واحد، غير أن هذا الفصل وجدت فيه عدم تناسق بين مسائله، فهي داخلة ضمن موضوعات صرفية، غير أن هذه الموضوعات لا تعدو أن تكون عبارة عن مسألة مفردة فقط، أو أن لا تصلح لإقامة فصل كامل لها، ومن هنا فإنني رأيت أن أجمع هذه المسائل في فصل واحد، يضمها جميعاً، وهي مسائل مختلفة ذات عناوين متعددة، وتدخل ضمن أُطُر صرفية متنوعة، سأناقشها بإذن الله تعالى في هذا الفصل، محاولاً رد ما يمكن رده إلى نواحي الدرس الصوتي الحديث، أو مرجحاً ما أراه ملائماً في بعض القضايا.

ويدخل تحت هذا الفصل عدد لا بأس به من المسائل الخلافية الصرفية التي وردت في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وهذه المسائل هي:

أ . مسألة التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان.

ب . القول في تعريف العدد المركب وتمييزه.

ج . القول في كلا وكلتا، مثنيان لفظاً ومعنى، أم معنى فقط.

د . مسألة الحروف التي وُضع عليها "هذا" و"والذي".

هـ . مسألة الحروف التي وضع عليها الاسم في "هو" و "هي".

و . مسألة القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنة اسم الفاعل.

ز . مسألة الاسم الذي على أربعة أو خمسة أحرف.

1.4 مسألة التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان:

لقد كانت قضية التعجب من البياض والسواد دون باقي الألوان قضية ذات خلاف بين النحاة في كلتا المدرستين؛ الكوفة والبصرة، وهذا الخلاف إنما نشأ نتيجة أن كل طرف من هذين الطرفين قد دعم مذهبه بحجة يرى أنها تقربه من الصواب، وتبعد غيره عن الصواب، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المسألة.

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد خاصة، من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ، وهذا الشَّعرُ ما أَسْوَدَهُ. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان"[1].

وواضح من خلال النص السابق ما ذهب إليه كل من الفريقين، ولقد احتج كل فريق لمذهبه بحجة، فـ" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوّزنا ذلك للنقل، والقياس:

أما النقل فقد قال الشاعر:

إذا الرجال شَتَوْا واشْتَدّ أَكْلُهُمُ ... فأنت أبيضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ [2]

وَجْهُ الاحتجاج أنه قال "أَبْيَضُهُمْ" وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز في "ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به" لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، وقد قال الشاعر:

جارية في دِرْعِهَا الفَضْفَاضُ ... تُقَطِّعُ الحديث بالإِيمَاضِ

أبيضُ من أخت بني أَبَاضِ [3]

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 141، وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 6، ص: 93، والأنباري. أسرار العربية، ص: 121، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 19، 37، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 2، ص: 113.

[2]. البيت لطرفة بن العبد، (د.ت). ديوانه، دار صادر، بيروت ــ لبنان، ص: 18، و ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 6، ص: 93، وابن منظور. لسان العرب، ج: 7، ص: 24، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 8، ص: 230 وبلا نسبة في السيوطي. الأشباه والنظائر، ج: 8، ص: 139، و المرتضى، علي بن الحسين الشريف (1967م). أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ج: 1، ص: 92،.

[3]. الرجز لرؤبة ابن العجاج، رؤبة (1980م). ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليام بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ص: 176، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 8، ص: 233، وبلا نسبة في: السيوطي. الأشباه والنظائر، ج: 2، ص: 81، وابن منظور. لسان العرب، ج: 7، ص: 122، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: 2، ص: 691.

فقال "أبيض" وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في ما أفعله وأفعل به؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، ألا ترى أن ما يجوز فيه ما أفعله يجوز فيه أفعَلُ من كذا، وكذلك بالعكس منه: ما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعَلُ من كذا، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر، ويجوز فيه ما يجوز في الآخر، دلّ على أنهما بمنزلة واحدة، وكذلك القول في "أَفْعِل بـه" في الجواز والامتناع، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض.

وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصُّهْبَة والشُّهْبَة والكُهْبَة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصليين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها"[1].

لقد احتج الكوفيون لمذهبهم بحجة انقسمت إلى قسمين، الأول: سماعي، تمثل بما أتوا به من الأشعار التي قيلت في استعمال الأبيض من الألوان في مواضع تنقاس على موضع التعجب من اللون، والثاني: حجة قياسية تمثلت بما ذكروه من منطق في تدعيم مذهبهم الذي ذهبوه.

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال "ما أفعله" من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونًا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك: إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على افْعَلّ نحو احمرّ واصفرّ واخضرّ وما أشبه ذلك، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع؛ فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان"[2].

إنّ البصريين كما أرى لم يأتوا بحجة مفصلة كثيراً في هذه المسألة، وإنما اكتفوا بذكر القاعدة العامة عندهم في ما يتعلق بالتعجب من الألوان المختلفة، وجاءوا بالأبيض والأسود على ما قرروه في سائر الألوان.

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 141 ــ 143.

[2]. المرجع نفسه، ج: 1، ص: 143.

أما الأنباري فقد رفض موقف الكوفيين، ووقف إلى جانب رأي البـصريين، ورد على الكوفيين بأن قول الشاعر الذي احتجوا به من الشاذ، وهو كالبيـت الـذي يقول فيه الشاعر:

يقول الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطقًا ... إلى ربِّنَا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نَافِقَائِه ... ومِنْ جُحْرِه بالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ [1]

فجعل ما ذهبوا إليه من الأشعار من باب الشاذ[2].

وأنا أرى أن هذين البيتين لم يأتيا على المسألة نفسها التـي يتحـدث عنهـا الكوفيون، فهم جاءوا ببيت من الشعر، واضح الاستعمال على أنه على التعجب مـن البياض والسواد، غير أن البيت الذي جاء به الأنباري يدخل ضمن دائرة دخول "أل" التعريف شذوذاً على الفعل، ومن هنا ليس في البيت الذي جاء به الأنبـاري حجـة، على ما أرى.

ومن ناحية أخرى فإنه ذكر أن البياض هنا ليس المقصود به المفاضلة، وإنما هو من: أبيض مؤنثه بيضاء، وبالتالي فإنه لا حجة فيه[3].

والرأي عندي أن هذا ليس كلاماً دقيقاً، فالبيت الشعري وما عداه من الأبيات الشعرية لا تحتمل أن يكون المعنى فيها أبيض من أفعل مؤنثه فعلاء، وبالتالي فـإن ما ذهب إليه الأنباري من رد هذه الحجة بهذين الدليلين لا نرى فيهما صـواباً، بـل هما تعسف ونكران.

---

[1]. البيت لذي الخِرَق الطُّهَوَيّ في تخليص الشواهد، ص: 154، والبغدادي. خزانـة الأدب، ج: 1، ص: 31، وج: 5، ص: 482، والشنقيطي. الدرر، ج: 1، ص: 275، وابـن منظـور. لسان العرب، ج: 8، ص: 41، والـسيوطي. شـرح شـواهد المغنـي، ج: 1، ص: 162، والعيني. المقاصد النحوية، ج: 1، ص: 467، وبلا نسبة في: الغرناطي. تذكرة النحاة، ص: 37، و الإربلي، علاء الدين بن علي (1991م). جواهر الأدب في معرفـة كـلام العـرب، صنعه: إيميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 320.

[2]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 144.

[3]. انظر: المرجع نفسه، ج: 1، ص: 145.

وفي حجة القياس عند الكوفيين ردها الأنباري أن ما كان في الفرع غير جائز، فهو في الأصل ألزم، فلما كان البياض والسواد ــ على قول الكوفيين ــ هما أصل الألوان، ولم يجز في الألوان المتركبة منهما ما أفعله، وأفعل به، كان الأولى عدم جواز ذلك في أصل الألوان[1].

وهذا الرد على المذهب القياسي عند الكوفيين نراه صواباً، فالقياس في الأصل ألا يُثبت له ما لا يُثبت لفرعه، ومن هنا فإنه لما لم يجز التعجب من سائر الألوان لم يجز ذلك في البياض والسواد.

وبعد أن عرضت لهذه الآراء والحجج التي أوردها الأنباري في كتابه الإنصاف، فإننا نرى أن الكوفيين على الصواب، وأن البصريين على الخطأ، أي بعبارة أخرى أنه يمكن التعجب من البياض والسواد كما ذكر الكوفيون، والدليل على ذلك ما يلي:

أولاً: ما ذكره الكوفيون من الشعر الذي قاسوه على التعجب، فما يجوز فيه المفاضلة يجوز فيه التعجب، ونحن لا نرى صواباً في رد الأنباري على هذه الأبيات التي احتج بها الكوفيون.

ثانياً: إن الأبيض والأسود ليسا كسائر الألوان، فهما يدخلان ضمن درجات متعددة، وهذه الدرجات تصبح مقياساً للتفاوت بين الأشياء التي تتلون بالأبيض أو الأسود، ومن هنا كان الواقع أن يكون التعجب من اللون الأشد بياضاً من غيره، أو الأشد سواداً من غيره.

أما الألوان الأخرى فهي قد تتفاوت، ولكن هذا التفاوت لا يكون بالدرجة التي يكون عليها تفاوت اللون الأبيض والأسود، فهما لهما درجات أكثر من سائر الألوان.

ثالثاً: أنني لا أجد حرجاً في الاستعمال اليومي حتى في أيامنا هذه من التعجب من السواد أو البياض، فنحن نقول مثلاً: أبيضُ من الثلج، فهذا تفضيل، وما كان

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 146.

داخلاً ضمن التفضيل يدخل ضمن التعجب، فنحن نقول أيضاً: ما أبيض الــثلجَ! وما أسود الليلَ!

وبناء على استمرار هذا الاستعمال اليومي لهذا التعجب والتفضيل بــين هــذين اللونين يمكنني القول بأنهما يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما من الألوان، أي أنه يصح أن نتعجب من البياض والسواد، على غير ما قرر البصريون، واستناداً إلى ما ذكرنا من أدلة.

1.4 القول في تعريف العدد المركب وتمييزه:

وهذه إحدى المسائل الصرفية التي سأناقشها في هذا الفصل، وهي كما أرى من خلال عنوانها تختص بتعريف العدد المركب، وتعريف تمييزه، ولقد دار الخلاف بين النحاة في هذه المسألة على ما سنبين فيما يلي.

يقول الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهمــا: "الخمسة العشر درهمًا، والخمسَةَ العَشَرَ الدرهَمَ

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر، ولا فــي الدرهم، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال "الخمسة عَشَرَ درهمًا" بإدخال الألف واللام على الخمسة وَحْدَهَا"[1].

وبالتالي فإنني أرى بوضوح ما ذهب إليه كل من الطرفين في هذه المسألة، " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد صحَّ عن العرب مــا يوافــق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحــسن الأخفش عن العرب، وإذا صحَّ ذلك النقل وجب المصيرُ إليه، واعتمادهم فــي هــذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدًّا"[2].

وكما أرى فإن الكوفيين اعتمدوا في هذه المسألة على النقل، وصــرح ابــن الأنباري بذلك حيث قال واعتمادهم على النقل، ولكن ثمة ملحوظة نراها في البداية،

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 291، وانظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 180.

[2]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 291.

وهذه الملحوظة تختص في النقل الذي يقول به الكوفيون أين هو؟ ولماذا لم يُذكَر ذلك النقل هاهنا؟

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِّبَ أحَدُهما مع الآخر تَنَزَّلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزَّلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأن الثاني يتنزل منزلة بعضِ حروفهِ، وكذلك عَرَّفَتِ العربُ الاسم المركَّبَ، كما قال الشاعر:

رَعَيْتُهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودًا   الصِّلَّ والصِّفْصِلَّ واليَعْضِيدَا

والخَازِبَازِ السَّنِمَ المَجُودَا   بحيث يدعو عامرٌ مسعودَا [1]

ويقال"جُنَّ النباتُ" إذا خرج زَهْرُهُ. والخاز باز أيضًا: داءٌ في اللَّهَازِمِ، قال الشاعر:

يا خازباز أرسل اللَّهَازِمَا   أَخَافُ أن تَكُونَ لازمًا [2]

والخازباز فيما يقال أيضًا: السِّنَّوْرُ، وفي الخازباز سبعُ لغاتٍ: خَازِبَازِ، وخَازَبَازَ وخَازِبَازٌ، وخَازَبَازٌ، وخَازُبَازٍ، وخَازِبَاء -مثل نافقاء- وخِزْبَاز -مثل سِرْدَاحٍ- قال الشاعر:

مثل الكلاب تَهِرُّ عند دِرَابِهَا ... وَرِمَتْ لِهَازِمُهَا من الخِزْبَازِ [3]

وإنما لم يجز دخول الألف واللام على "درهم" لأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميّز المعدود

---

[1]. الرجز بلا نسبة في: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 120.

[2]. البيت بلا نسبة في: المرجع نفسه، ج: 4، ص: 120، وابن منظور. لسان العرب، ج: 5، ص: 348.

[3]. البيت بلا نسبة في: ابن دريد. جمهرة اللغة، ص: 289، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 122، وسيبويه. الكتاب، ج: 3، ص: 300، وابن منظور. لسان العرب، ج: 1، ص: 374، و الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (1971م). ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ص: 107.

به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخَفُّ، فكانت أولى من المعرفة التـــي هي الأَثْقَلُ"[1].

إذن فإن مجمل حجة البصريين تتمثل في أن "أل" التعريف إذا دخلـــت علـــى الاسم المركب، فإنها لا تدخل على طرفيه، ولكنها تدخل على طرفه الأول، وبالتالي فإنهم عدوا "خمسة عشر" اسماً مركباً، وبالتالي فإن "أل" التعريـــف لا تـــدخل علـــى الطرفين، فــ "عشر" ــ في رأيهم ــ تمثل جزءاً من الاسم، وبقيـــة مـــن حروفـــه، وبالتالي فإنه لا يجوز دخول "أل" التعريف عليها، أما التمييز فـــإنهم رأوا أن عـــدم دخول "أل" التعريف لا يؤدي غرضاً دلالياً أو حتى تركيبياً، فالتمييز مطلوب لإزالة الإبهام عن الكلام، وما يتحقق به إزالة الإبهام يتمثل بالنكرة، فلا حاجة للمعرفة.

ولقد رد الأنباري على كلمات الكوفيين بأن قال: إن ما ذهب إليه الكوفيون لا يمكن القول به لقلته في الاستعمال، وبعده عن القياس، أما القلة في الاستعمال فهو لا يحتج به لأنه شاذ، والقياس لا يعضده، ولقد جاء الأنباري بمجموعـــة كبيـــرة مـــن الأبيات الشعرية التي دخلت فيها الألف واللام على كلمات لا يجوز أن تدخلها، مـــن مثل قول الشاعر:

يقول الخَنَا، وأبغــض العُجْــمِ ناطقًــا إلـــى ربِّنَـــا صـــوتُ الحمـــار اليُجَـــدّعُ
ويستخرج اليَرْبُوعَ من نَافِقَائِهِ ومن جُحْرِهِ بالشِّيخةِ اليَتَقَصَّعُ[2]

ويعني بـــ "اليتقصع" أي: الذي يتقصع[3].

وبعد أن عرضت للمسألة كما وردت عند الأنباري في كتابـــه أشـــرع فـــي تسجيل بعض الملحوظات عليها، وأول هذه الملحوظات أن الكوفيين ذكـــروا أن مـــا

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 291 ــ 294.

[2]. البيت لذي الخرق الطهوي في: ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (1986م). تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 154، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 31، والشنقيطي. الـــدرر اللوامع، ج: 1، ص: 275، والسيوطي. شرح شـــواهد المغنـــي، ج: 1، ص: 162، وابـــن منظور. لسان العرب، ج: 8، ص: 41.

[3]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 294.

ذهبوا إليه من رأي إنما يعضده السماع عن العرب، ولم يأتونا بأي قول من نثر أو شعر يبينون فيه السماع في العدد المركب، والأغرب من ذلك أن البصريين لم يعلقوا على هذه القضية، ولم يطالبوا الكوفيين بشيء من مسموع العرب فيه عدد مركب دخلت الألف واللام فيه على الجزء الثاني منه، وعلى تمييزه، فما القضية؟

ربما قصد الكوفيون بالسماع ما سُمع عن العرب من دخول الألف واللام على بعض الكلمات والتراكيب التي لا تدخلها الألف واللام في سعة الكلام، كما رأينا في البيت الشعري في كلمة "اليتقصع"، ففي سعة الكلام لا يمكننا أن ندخل الألف واللام على الفعل، غير أن الشاعر أدخلهما شذوذاً، فربما قاس الكوفيون مثل هذه الحالة على حالة العدد المركب، ولكن لو كانت هذه الفكرة واردة في أذهانهم لقالوا بالقياس في هذه المسألة، غير أنهم لم يرتكزوا بالدرجة الأولى على القياس في المسألة، وإنما ارتكزوا على السماع والنقل عن العرب.

ولقد وصف المبرد هذا القول عند الكوفيين بأنه خطأ فاحش، حيث يقول في بيان هذه المسألة: " اعْلَم أَن قوما يَقُولُونَ أخذت الثَّلَاثَة الدَّرَاهِم يَا فَتى وَأخذت الْخَمْسَة عشر الدِّرْهَم وَبَعْضهمْ يَقُول أخذت الْخَمْسَة الْعشْر الدِّرْهَم وَأخذت الْعشْرين الدِّرْهَم الَّتِي تعرف وَهَذَا كُله خطأ فَاحش وَعلة من يَقُول هَذَا الاعتلال بالرواية لَا أَنه لا يُصيب لَهُ فِي قِيَاس الْعَرَبيَّة نظيرا وَممَّا يبطل هَذَا القَوْل أَن الرِّوَايَة عَن الْعَرَب الفصحاء خِلَافه فرواية بِرِوَايَة وَالْقِيَاس حَاكم بعد أَنه لَا يُضَاف مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام من غير الْأَسْمَاء المشتقة من الْأَفْعَال لَا يجوز أَن تَقول جَاءَنِي الْغُلَام زيد لِأَن الْغُلَام معرف بِالْإِضَافَة وَكَذَلِكَ لَا تَقول هَذَا الدَّار عبد الله وَلَا أخذت الثَّوْب زيد"[1].

هذا بالنسبة لحجة الكوفيين، أما إذا أردنا النظر في حجة البصريين فهي لا تخلو من بعض الضعف، فصحيح أنهم أتوا بالكلام على أصله ــ كما يقولون ــ إلا أنهم احتجوا لعدم دخول الألف واللام في الجزء الثاني من العدد؛ لأنه مع الجزء الأول يشكلان اسماً واحداً، وبناء على ذلك فإن الألف واللام لا تدخلان على الاسم

[1]. المبرد. المقتضب، ج: 2، ص: 175، وانظر: النحاس، أبا جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص: 171.

مرتين، وقاسوا ذلك على كلمات من مثل: "الخازباز"، فقالوا أنه لا يجوز أن يقال: الخاز الباز؛ لأن الاسم عُرّف في أوله، فلا يمكن إدخال الألف واللام مرة أخرى على بعض حروف ذلك الاسم.

وهذا الكلام وإن كان فيه شيء من الإقناع إلا أن فيه خرقاً، يمكن الطعن من خلاله، وهو أن قياس "خمسة عشر" على "الخازباز" في نظرنا لا يستقيم؛ لأن هناك فرقاً كبيراً بين هذا وذاك، فخمسة عشر بذاتها مكونة من كلمتين، في حين أن "الخازباز" لا يمكن أن ننظر إليها على أساس أنها كلمتان، فهي كلمة واحدة ولكنها دخلها التركيب المزجي، لذلك تظهر لنا وكأنها كلمتان، ولكنها ليست كذلك، في حين أن "خمسة" بذاتها تشكل كلمة، و"عشر" بذاتها تشكل كلمة.

وأنا بهذا الكلام لا أريد أن أجعل حجة البصريين ضعيفة، وإنما أريد أن أبين بعض الضعف الحاصل فيها، وأن أبين كيفية التضليل في طرح الشاهد، فالكلام عن العدد، والشاهد على التركيب المزجي، وفرق بين هذا وذاك.

والرأي عندي أنني أرفض رأي الكوفيين، وأقف إلى جانب رأي البصريين، لما ذكروه من حجة، مضيفين إليه الحجة الآتية:

لا يمكنني القول "الخمسةَ العشرَ الدرهمَ"، لثقل ذلك في النطق، ولصعوبة ذلك على اللسان، وهذا الثقل، وتلك الصعوبة إنما تتأتى من أمر يتمثل بـ:

إن قولنا: "الخمسةَ العشرَ الدرهمَ"، يحتوي على ثلاث كلمات دخلت الألف واللام على كل واحدة منها، وليس هناك رابط بالتبعية أو غيرها يجعل هذه الكلمات تتوالى فيها الألف واللام، فتوالي الألف واللام في كل كلمة من هذه الكلمات يخلق صعوبة في النطق؛ لأن اللسان كلما ذكر كلمة فيها ألف ولام، ثم عاد مرة أخرى إلى نطق كلمة أخرى فيها ألف ولام، يؤدي ذلك إلى الثقل في النطق، بسبب توالي الكلمات المعرفة بالألف واللام, وهذا يؤدي إلى تتابع عدد من المقاطع القصيرة المغلقة والعربية تكره توالي الأمثال.

وأخيراً فإنني أرى أن دخول الألف واللام في تعريف العدد المركب يكون بدخولهما على الجزء الأول منه حسبُ، أما الجزء الثاني والتمييز فلا يدخلهما الألف واللام؛ لأن ذلك لم يُعرف عن العرب، ومن ناحية أخرى فإنه لو أُدخلت الألف

واللام على هذا النحو لخلق بذلك ثقلاً كبيراً في النطق، وصعوبة بالغة في التلفظ، لذا فمن الأفضل التخلص من هذا الثقل، والابتعاد عن هذه الصعوبة.

3.4 كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى أم معنى فقط:

وفيما يلي أنتقل للحديث عن مسألة أخرى من المسائل التي تدخل بباب الصرف في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ألا وهي مسألة كلا وكلتا، والخلاف الذي دار حول قضية مثنيان لفظاً ومعنى أم معنى فقط.

حيث " ذهب الكوفيون إلى أن "كلا، وكلتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا "كل" فخفّفت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدان"، والعمران" ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في "عصًا، ورحًا""[1].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما مثَّيان لفظًا ومعنًى وأن الألف فيهما للتثنية النقل والقياس: أما النقل فقد قال الشاعر:

في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ   كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ [2]

فأفرد قوله "كِلْتَ" فدلَّ على أن "كِلْتَا" تثنية.

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 392، وانظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 83، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 80، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 3، ص: 2.

[2]. الرجز ليس معروف القائل، انظر: ابن الوراق، أبا الحسين محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ــ السعودية، الطبعة الأولى، ص: 389، والمرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 219، 327، والأشموني. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 55، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 152، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 1، ص: 115.

وأما القياس فقالوا: الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، وذلك نحو قولك: "رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما" ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر "عصًا، ورحًا" لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو "رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما" فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف "الزيدان، والعمران" دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يُرَدّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وتارة يردّ إليهما مثنى حملًا على المعنى.

فأما رَدُّ الضمير مفردًا حملًا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرًا، قال الله تعالى: "كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا"[1]، فقال: "آتَتْ" بالإفراد حملًا على اللفظ ولو كان مثنى لفظًا ومعنًى لكان يقول: {آتَتَا} كما تقول: الزيدان ذهبا، والعمران ضربا، وقال الشاعر:

كِلَا أَخَوَيْنَا ذو رجال، كأنهم　　أُسُودُ الشّرَى من كل أَغْلَبَ ضَيْغَمِ [2]

فقال "ذو" بالإفراد حملًا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظًا ومعنًى لقال "ذَوَا" وقال الآخر:

كِلَا أَخَوَيكُمْ كان فَرْعًا دِعَامَةَ　　ولكنَّهُمْ زَادُوا وأَصْبَحْتَ نَاقِصَا[3]

فقال "كان" بالإفراد حملًا على اللفظ، ولم يقل "كانا"... والشواهد على هذا النحو كثيرةٌ جدًّا.

وأما رَدُّ الضمير مثنى حملًا على المعنى فعلى ما حُكي عن بعض العرب أنه قال "كِلَاهُمَا قَائِمَان، وكِلْتَاهُمَا لقيتهما" وقال الشاعر:

كلاهما حين جَدَّ الجَرْيُ بينهما　　قد أَقْلَعَا، وكلا أَنْفَيهِمَا رَابِي[1]

---

[1]. سورة الكهف، آية: 33.

[2]. البيت بغير نسبة في: أسرار العربية، ص: 210، والتبريزي. شرح ديوان الحماسة، ص: 87.

[3]. الشاهد للأعشى في ديوان، ص: 109.

فقـــال "أقلعـــا" حملًـــا علـــى المعنـــى، وقـــال "رابـــي" حملًـــا علـــى اللفـــظ. والحمل في "كلا، وكلتا" على اللفظ أكثر من الحمل على المعنـــى، ونظيرهمـــا فـــي الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى "كلٌّ" فإنه لما كان مفردًا فـــي اللفظ مجموعًا في المعنى رُدّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتـــارة علـــى المعنـــى، كقولهم "كل القوم ضربته، وكل القوم ضربتهم" وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: "إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً"[2]، فقال {آتِي} بالإفراد حملًا على اللفظ، وقال تعالى: "وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ"[3]، فقال {أَتَوْهُ} بالجمع حملًا على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى في "كل" أكثر من الحمل على المعنى في "كلا، وكلتا".

والذي يدل على أن فيهما إفرادًا لفظيًّا أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول: "جاءني كِلَا أَخَوَيكَ، ورأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، وجاءني أَخَوَاكَ كِلَاهُمَا، ورأيتُهُمَا كِلَيْهِمَا، ومررت بهما كليهما" وكذلك حكم إضافة "كلتا" إلى المُظْهَر والمُضْمَر، فلـــو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يـــضاف إلـــى نفسه.

والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها، قال الله تعـــالى: "إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا"[4]، وقال تعالى: "كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَـــا"[5]، قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها.

---

[1]. البيت للفرزدق، انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 317، و القيسي، أبا علي الحسن بن عبد الله (1987م). إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الـــدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت ــ لبنان، الطبعـــة الأولـــى، ج: 1، ص: 406، والمـــرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 325، وابن منظور. لـــسان العـــرب، ج: 9، ص: 156، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 4، ص: 299، والسيوطي. همع الهوامـــع، ج: 1، ص: 153.

[2]. سورة مريم، آية: 93.

[3]. سورة النمل، آية: 87.

[4]. سورة الإسراء، آية: 23.

[5]. سورة الكهف، آية: 33.

والذي يدل أيضا على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أُضِيفَتَا إلى المظهر؛ لأن الأصل هو المظهر، وإنما المضمر فرعه، تقول: "رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين"، وكذلك تقول في المؤنث: "رأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين" ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر؛ فلما لم تنقلب دلَّ على أنها ألف مقصورة، وليست للتثنية.

والذي يدل على أن "كلا" ليست مأخوذة من "كُلّ" أن كُلّا للإحاطة وكِلَا لمعنًى مخصوص؛ فلا يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر"[1].

ولقد وقف الأنباري موقفاً مؤيداً لما ذهب إليه البصريون في حجتهم، ورد على كلمات الكوفيين، فأما ما احتجوا به من قول الشاعر: "في كلتَ رجليها" فلا حجة لهم فيه، لأنه اجتزاء بالفتحة عن الألف، وهو كثير في كلام العرب، وضرب مثلاً على ذلك ببيت من الشعر، وأما ما احتجوا به من أن الألف تنقلب في حالة الإضافة إلى المضمر ياءً، فلا حجة لهم فيه من وجهين: الأول: أنهما لما كانا مفردين لفظاً، مثنيين معنى، جعلوا لهما حظاً من الإفراد وحظاً من التثنية، فجعلوا مع الإضافة إلى الظاهر الإعراب بالحركات والألف مقصورة، لأن المفرد أصل، والإعراب بالحركات أصل، ولما أضيفتا إلى المضمر جعلوا الإعراب إعراب المثنى؛ لأن المثنى فرع، والإعراب بالحروف فرع أيضاً، فجعلوا الأصل مع الأصل، والفرع مع الفرع.

أما الوجه الثاني فيتمثل بأن كلا وكلتا إنما لم تقلب ألفهما ياء في حالة الإضافة إلى المظهر لأنهما أشبهتا "لدى، وعلى"، فهاتان الكلمتان حين تضافان إلى المظهر لا تقلب ألفهما ياء، ولكنهما إذا أضيفتا إلى المضمر قلبت الألف ياء، مثل: لديه، وعليه، ولما أشبهت "كلا وكلتا"، هاتين الكلمتين أخذتا حكمهما، والذي يدل على ذلك أن الألف في "كلا وكلتا" لا تقلب في حالة الرفع، وإنما تقلب في حالة النصب

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 392 ــ 399.

والجر، وهو الأمر الحاصل مع "لدى وعلى"، فهما لا يستعملان في حالة الرفع أبداً، ومن هنا يظهر التشابه بينهما[1].

ومن خلال عرضي للمسألة يظهر لي أن الاحتجاج عند الكوفيين يعتمد بالدرجة الأولى على قول الشاعر : في كلتَ رجليها"، فلما رأوا أن الألف قد ذهبت من "كلتا" قالوا بأنها مفرد "كلتا"، والذي حصل كالآتي:

بكتابة الكلمة صوتياً يظهر لنا:

كِلْتا > kiltaa

فظاهر لنا الفتحة الطويلة في نهاية الكلمة، والذي حصل مع الشاعر أنه قال:

كِلْتَ > kilta

فما حصل يمكنني أن أراه بوضوح متمثلاً بأن الشاعر حين أراد أن يقيم الوزن الشعري، والاتساق الموسيقي بكلمة "كلتا" وجد أنها تكسر البيت الشعري، فاضطر إلى إجراء عملية صوتية تؤدي في النهاية إلى الوصول إلى معنى صحيح باستخدام صائب، فقصّر الحركة الطويلة وهي الفتحة الطويلة، فصارت فتحة قصيرة، هذه الفتحة القصيرة لم تؤثر عكسياً على المعنى، وإنما بقي المعنى واضحاً لدى المتلقي، فإن السامع لا يفسد المعنى عنده إذا سمع كلمة "كلتا" أو كلمة: "كلتَ" ففي النهاية المعنى المقصود واضح لديه، ولا تؤثر كثيراً هذا التقصير في هذه الحركة.

وأرى أن رأي الكوفيين أقرب إلى الصواب لأن الألف في كلا وكلتا تؤدي وظيفة دلالية جديدة وهي الدلالة على التثنية وما ورد عن العرب من شواهد غير ذلك فقد يكون السبب يتعلق بالوزن الشعري.

4.4 مسألة الحروف التي وضع عليها "ذا" و"الذي":

وأنتقل فيما يلي للحديث عن مسألة جديدة ذات علاقة مباشرة بالنواحي الصرفية في اللغة، وهي في هذه المرة تتعلق بالأصل الذي وضع عليه بعض

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 399 ـ 401.

الألفاظ، ومن بينها "ذا" و"الذي"، فلقد دار الخلاف بين المدرستين الكوفية والبصرية حول الأصل الذي وضع عليه هذان اللفظان، وفيما يلي بيان لذلك.

"ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في "ذا، والذي" الذال وحدها، وما زيد عليهما تكثير لهما. وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما، واختلفوا في "ذا": فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله: ذَيٌّ -بتشديد الياء- إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقي "ذَيْ" فأبدلوا من الياء ألفًا لئلا يلتحق بكي؛ فإذا الألف منه منقلبة عن ياء، بدليل جواز الإمالة؛ فإنه قد حكي عنهم أنهم قالوا في ذا: "ذا" بالإمالة، فإذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واوًا؛ لأن لهم مثل "حَيِيتُ" وليس لهم مثل "حَيَوْتُ" وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذا "ذَوَى" بفتح الواو؛ لأن باب "شَوَيْت" أكثر من باب "حَيِيتُ" فحذفت اللام تأكيدا للإبهام، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما "الذي" فأجمعوا على أن الأصل فيه "لَذِي" نحو: عَمِي وشَجِي"[1].

ولقد احتج كل فريق لرأيه بحجة، وهو ما اعتدنا على رؤيته في القضايا الخلافية في نحونا العربي، " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها أن الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو "قام ذَانِ، ورأيت ذَيْنِ، ومررت بذَيْنِ، وقام اللَّذَانِ، ورأيت اللَّذَيْنِ، ومررت باللَّذَيْنِ" ولو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكانا لا يحذفان، ولوجب أن يقال في التثنية "الذِيَان" كما يقال العَمِيَانِ، والشَّجِيَانِ، و"الذَّيُونَ" كما يقال: العميين، والشجيين، وأن تقلب الألف في تثنية "ذا" ولا تحذف، فلما حذفت الياء والألف في تثنية "الذي، وذا" دلّ على أنهما زائدان لا أصلان، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل وحد منهما على حرف واحد، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين -وهما الذال والألف في ذا،والذال والياء في الذي –وفتحوا الذال في "ذا" لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وكسروها من "الذي" لأن الكسرة من جنس الياء، فكسروا ما قبل الياء توكيدا لها، وزادوا اللام

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 669، وانظر: الأشموني. شرح الأشموني، ج: 1، ص: 137 ـ 146، والأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ج: 1، ص: 150، 156، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 23.

الثانية مفتوحة من "الذي" على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى؛ لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين، كقولهم: "الانتظار، والانكسار" فلو لم تدخل اللام الثانية لأدّى إلى تحريك اللام الأولى؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة؛ فزادوااللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين"[1].

ثم جاؤوا بدليل على أن أصل الذال السكون من قول الشاعر:

اللَّذْ بأسفله صحراءُ واسعةٌ   واللَّذْ بأعلاه سيل مدَّه الجرُفُ[2]

وقول الآخر:

لم أَرَ بيتًا كان أحسنَ بهجةً   من اللَّذْ لَهُ من آلِ عَزَّةَ عامرُ [3]

وقول الآخر:

لن تنفعي ذا حاجة ويَنْفَعِكْ   وتجعلين اللَّذْ مَعِي في اللَّذْ مَعِك [4]

وقوله الآخر:

فَظَلْتُ في شَرٍّ من اللَّذْ كِيدَا   كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا[5]

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم، وذلك لأن "ذا، والذي" كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها؛ فلا يجوز أن يُبْنَى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا، وذلك محال؛ فوجب أن يكون الاسم في "ذا" الذال والألف معًا،

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 181 ــ 183.

[2]. البيت بلا نسبة في: الغرناطي. تذكرة النحاة، ص: 516.

[3]. البيت بلا نسبة في: ابن دريد. جمهرة اللغة، ص: 650، 859، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 257، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 1، ص: 82.

[4]. لم أعثر لهذا البيت على ذكر في المراجع التي عدت لها، فهو لم يذكر إلا في كتاب الإنصاف.

[5]. الرجز لرجل من هذيل، في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 11، ص: 421، والسكري. شرح أشعار الهذليين، ج: 2، ص: 651، وبلا نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 6، ص: 3، 4، 5، والمالقي. رصف المباني، ص: 76.

والاسم في "الذي" لذي؛ لأن له نظيرًا في كلامهم، نحو شَجِي وعَمِي، وهو أقل الأصول التي تبنى عليها الأسماء، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أَوْغَلَتْ في شبه الحروف فعلى خلاف الأصل، ولا يمكن إلحاق "ذا، والذي" بها، ألا ترى أن "ذا" كاسم مظهر يكون وصفا وموصوفا؟ فكونه وصفا نحو قوله تعالى: "اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا"[1] وكونه موصوفًا نحو قوله تعالى: "مَالِ هَذَا الْكِتَابِ"[2] وكذلك لا يمكن إلحاق "الذي" بها بأن يحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التي تزاد للتعريف؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد، وإنما يحكم بزيادتها في كلمات يسيرة نحو "زَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، وأُولالِكَ"؛ لقيام الدليل على ذلك، كقولك في معناها: زيد، وعبد، وأولاك، ولم يوجد ههنا: فبقينا فيه على الأصل.

يدل على أن الألف في "ذا" والياء في "الذي" أصليَّتَان قولهم في تصغير ذا "ذَيَّا" وأصله: ذَيَيَّا، بثلاث ياءات: ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات؛ فحذفوا الأولى، وكان حذفها أولى؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؛ فكانت تتحرك، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، ووزنه "فَيْلى"؛ لذهاب العين منه؛ وفي تصغير الذي "اللَّذيّا" ولولا أنهما أصليتان، وإلا لما انقلبت الألف في "ذا" ياء وأدغمت في ياء التصغير، ولما ثبتت الياء في "الذي" في التصغير؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها"[3].

وهكذا أرى فإن كلاً من الطرفين قد عرض رأيه، ثم دعم رأيه بالحجج المنطقية والنقلية، والأنباري يقف في رأيه إلى جانب البصريين، ويرد القول على كلمات الكوفيين، فأما ما ذهبوا إليه من جعل الألف في "ذا" تُحذف في المثنى، مثل: "ذان" فإنما القول فيها أنها صيغة مرتجلة للتثنية، وليست التثنية فيها على حد التثنية في: زيد وزيدان، وعمرو وعمران، والدليل على أنهما يختلفان أنه لو جاز أن يكونا

---

[1]. سورة يوسف، آية: 93.

[2]. سورة الكهف، آية: 49.

[3]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 184 ــ 185.

على حد التثنية الحقيقية لجاز دخول الألف واللام عليها، كما تدخل الألف واللام على "الزيدان، والعمران"، فلما لم يجز دخولهما دل على أنهما ليسا مثنيين تثنية حقيقية.

والتثنية أيضاً في الذي، فهم يرون أن الياء تحذف في الذي، ولكن الأنباري يجعل المسألة شبيهة بـ "ذان" أي أن التثنية فيها على حد التثنية المرتجلة، وليست هي التثنية ذاتها التي نراها في "الزيدان" على سبيل المثال.

أما ما ذهبوا إليه من أن الأصل هو الذال وحدها، قيل لماذا زيدت أربعة حروف في "الذي" ولم يُزد حرفٌ واحدٌ كما حصل مع "ذا"؟ فلما زيد أكثر من حرف دل على أن الأصل ليس الذال وحدها.

أما ما ذهبوا إليه من حجة بالبيت الشعري فالرد عليه أنه إذا صح الاحتجاج بما هو قليل، فالأولى أن يُحتج بما هو كثير، فـ "الذي" فيها أربع لغات: الذي، بسكون الياء وهي اللغة المشهورة، والذيّ، بتشديد الياء وهي لغة منطوقة أيضاً، والذِ، بكسر الذال دون ياء، والذْ، بسكون الذال، فلما كان هناك كل هذه اللغات دل على أن ما كان فيه اللغة القوية أولى بالاحتجاج من اللغة الضعيفة[1].

وعلينا أن ننظر إلى المسألة من وجهة نظر صرفية صوتية بناء على ما توصلت إليه الدراسات الصرفية الصوتية من نتائج، فقول الكوفيين أن الألف حذفت من الكلمة بعد التثنية، فدل ذلك على أن الذال هي أصل الوضع، فرد هذه الحجة البصريون، ونحن نرى أن كلام الكوفيين فيه شيء من الصحة، ولكن ما الذي حصل في تثنية مثل هذه الأسماء؟

إن الذي حصل في تثنيتها يتمثل في اجتماع حركتين في وقت معاً، وهو ما لا يجوز في لغتنا العربية، فكلمة "ذا" حين تُثنّى تكون على هذا النحو:

ذا + انِ

daa + aani

وبالتالي فإن الكلمة تصبح:

ذاانِ + daaaani

---

[1]. انظر: الأنباري. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 185 ــ 188.

وهذا الشكل من المقاطع والألفاظ ليس موجوداً في العربية، وبالتالي فإن الأمر احتاج إلى عمل صوتي، وتحويل نطقي يتوافق وطبيعة المقطع العربي، ويتناسب مع الشكل العام للألفاظ في العربية، لذا حُذِفت حركة الألف الطويلة الموجودة أصلاً في كلمة "ذا"، وأدخلت الألف الطويلة وهي ألف المثنى أصلاً.

وما حصل مع "الذي" في التثنية شبيه بما حصل مع "ذا"، حيث كانت الكلمة:

الذي + انِ

>alladii + aani

فصارت الكلمة بعد إدخال علامة التثنية عليها على النحو الآتي:

>alladiiaani

وفي هذه الحالة اجتمع لدينا حركتان طويلتان دون حائل بينهما، وهما الأولى حركة طويلة من جنس الكسرة، والثانية حركة طويلة أيضاً من جنس الفتحة، وهو أمر لا يجوز حصوله في العربية، فحُذفت الحركة الطويلة التي هي من جنس الكسرة، وبقيت الحركة الطويلة التي من جنس الفتحة؛ لأنها أتت لمعنى، ولا يجوز حذفها بناء على ذلك.

والذي أراه أنّ الأسماء لا تكون على حرف واحد وإنمّا أقلها على حرفين ولذلك سواء أكانت ذا أو ذي فهي لغات عند العرب ولغات العرب جميعها حجة وما ورد من شواهد بالذال وحدها فهي لغات كذلك.

5.4 مسألة الحروف التي وضع عليها الضمير في "هو" و"هي":

وهذه المسألة شبيهة بالمسألة السابقة لها، فكلتا المسألتين يتعلق بالأصل المفترض للاسم الموجود في واقع اللغة، فنحن في المسألة السابقة تحدثنا عن أصل الحروف التي وُضع عليها الاسم في "ذا" و"الذي"، أما هذه المسألة فتتعلق بالحروف التي وُضع عليها كل من "هو" و"هي"، وهي مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وفيما يلي بيان ذلك.

" ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من "هو، وهي" الهاء وحدها.

وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من "هو" والهاء والياء من "هي" همـــا الاسم بمجموعهما"[1].

وكعادة الطرفين، فإن كلاً منهما يورد مجموعة من الدلائل والحجـــج التـــي يستدل ويحتج بها على صحة ما ذهب إليه من مذهب، فـــ " أما الكوفيون فـــاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء أن الـــواو واليـــاء تحذفان في التثنية، نحو "هما" ولو كانتا أصلًا لما حذفتا.

والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضا وتبقى الهاء وحدها، قال الشاعر، وهو العُجَير السَّلُولِي جاهلي:

فبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قال قائل: لمنجَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ [2]

"بَيْنَا هو" وقال الآخر:

بَيْنَاهُ في دار صدق قد أقام بها حيناً يُعَلّلنَا وما نُعَلِّلُهُ [3]

أراد "بَيْنَا هو" وقال الآخر:

إِذَاهُ سِيمَ الخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ باللهِ لا يأخذ إلا ما احْتَكَمْ [4]

أراد "إذا هو" وقال الآخر:

دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا[1]

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخـــلاف، ج: 2، ص: 189، وانظـــر: الأشـــموني. شـــرح الأشموني، ج: 1، ص: 118.

[2]. البيت للعجير السلولي في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 257، وج: 9، ص: 473، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 188، والسيرافي. شرح أبيات سيبويه، ج: 1، ص: 332، و الفارسي، أبو علي (1985م). شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق وتقديم: عبدالله مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة ـــ مصر، ص: 284.

[3]. البيت بلا نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 265، والسيرافي. شـــرح أبيـــات سيبويه، ج: 1، ص: 423، وسيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 31.

[4]. البت بلا نسبة في: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 5، ص: 265.

أراد "إذ هي" فحذف الياء؛ فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها، وإنما زادواالواو والياء تكثيرًا للاسم، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد، كما زادواالواو في قولهم: "ضربتهُو، وأكرمتهُو" وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم، فكذلك هاهنا"[2].

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدِّي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا، وذلك محال؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم"[3].

أما الأنباري فقد رأى أن يجعل من رأي البصريين هو الصواب، ويرد على كلمات الكوفيين، فذكر أن الرد على كلماتهم بأن قالوا الدليل على أن الهاء هي الأصل مجيؤها في التثنية دون الواو أو الياء، فرد عليهم الأنباري بأن فنّد هذا الرأي من وجهين:

الوجه الأول: تمثل في أن التثنية في "هما" ليست على حد التثنية في "الزيدان"، بل هي صيغة مرتجلة لتدل على المثنى، وليست بمثنى، ولو كانت مثنى لكانت "هُوان" مثل ما كانت "أنتان"، على قياس "الزيدان"، ولوجب دخول "ال" التعريف عليهما كدخولها على "الزيدان"، فنقول: الهمان، والأنتان، ولما لم يكن ذلك دل على أن الصيغة فيها صيغة مرتجلة للمثنى، وليست كالمثنى.

والوجه الثاني: يتمثل في أنه لو افترضنا أنها صيغة مثنى، فإن الواو والياء قد حُذفتا لعلة معينة من الكلام، فهما قد حُذِفتا بسبب الثقل في النطق، حيث استثقلوا الحركة على الواو والياء في هذه الصيغة، ومن هنا حُذِفت الواو والياء، وبقيت التاء، وليس الأمر على ما قالوا من أن الهاء هي أصل الأسمين.

---

[1]. البت بلا نسبة في: البغدادي. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 6، وابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 89، والشنقيطي. الدرر اللوامع، ج: 1، ص: 188، والمالقي. رصف المباني، ص: 17.

[2]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 189 ــ 191.

[3]. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 191.

وأما ما أنشدوه من الشعر، فرده الأنباري بأنه من باب ضرورة الشعر، وبالتالي فإنه لا ينقاس عليه في سعة الكلام[1].

والرأي عندي أن رأي الكوفيين أقرب للصواب، للأسباب التي ذكروها، وأزيد عليها ما يلي:

أولاً: إنني أرى الهاء مشتركة بين "هو، وهي"، ولما كانت مشتركة بينهما دل على أن ما زيد على الهاء إنما جيء به للتفريق في المعنى بين الغائب المذكر، والغائب المؤنث، ومن هنا جيء بالياء والواو، تفريقاً في المعنى.

ويمكن لي أن أرى هذا الاشتراك بوضوح من خلال الكتابة الصوتية، فالضميران يكتبان على النحو الآتي:

هُوَ : huwa

هِيَ : hiya

فكما أرى من خلال الكتابة الصوتية أن الهاء مشتركة بين الضميرين، وما زيد بعدها إنما زيد للتفريق بين الغائب المذكر، والغائب المؤنث، ولقد جيء بالحركة التي تلي الهاء في كل من الضميرين متناسبة مع شبه الحركة الواوية في الضمير الغائب المذكر، وجيء بالكسرة لتتناسب مع شبه الحركة اليائية التي جيء بها للدلالة على المؤنث.

ثانياً: مما يدل على أن الأصل في هذين الضميرين الهاء وحدها، أنهما إذا اتصلا بالاسم أو الفعل حُذف باقيه وبقي الأصل ماثلاً أمامنا، مثل:

ضربهُ.

بهِ.

فهذا يدل على أن الهاء هي الأصل في تركيب الاسم "هو"، في حين أننا نقول للمؤنث: ضربها.

بها.

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 195.

فجئنا بألف بعد الهاء، وهذه الألف إنما جيء بها للحاجة نفسها التي جيء باليـــاء والواو في الضمير المنفصل وهي التفريق بين المذكر والمؤنث في الكلام.

6.4 مسألة القول في المؤنث بغير علامة تأنيث ما على زنة اسم الفاعل:

ومن الأمور اللصيقة بميدان الصرف في لغتنا العربية الحـــديث عــن التـــذكير والتأنيث، وهذه القضية ذات صلة مباشرة في اللغة العربيـــة وأخواتهـــا الـــساميات، فالتذكير والتأنيث من الأمور التي لا يمكن للغة العربية أن تتغاضى عنها، وفيما يلي نعرض لمسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين فيما يتعلق بنواحي التذكير والتأنيث.

يقول الأنباري في عرضه لهذه المسألة بداية: " ذهب الكوفيون إلـــى أن علامـــة التأنيث إنما حُذِفَتْ من نحو "طالق، وطامث، وحائض، وحامل" لاختصاص المؤنـــث به.

وذهب الخليل إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولـــم يُجْرُوهُ على الفعل، وذهب سيبويه إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيـــث منـــه لأنهـــم حملوه على المعنى كأنهم قالوا "شيء حائض""[1].

واحتج الكوفيون لرأيهم بأن قالوا إن الأصل في علامة التأنيـــث التفريـــق بـــين المذكر والمؤنث، ولما لم يكن هناك داعٍ للتفريق بينهما في صفة يختص بها أحدهما دون الآخر لم يُحتج إلى علامة تأنيث، يقول الأنباري في ذلـــك: " أمـــا الكوفيـــون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصـــل للفـــصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هـــذه الأوصـــاف مـــن الطلاق, والطمث, والحيض, والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقـــر إلـــى إدخـــال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال محال"[2].

واحتج البصريون لما ذهبوا إليه من مذهب بأن جعلوا الصيغة المتمثلة في "طالق، وحائض"، وغيرها من الألفاظ التي تدل على المؤنث وليست بمؤنث من باب النسب، فمعنى "حائض" أي: ذات حيض، يقول الأنباري في ذلك: "وأما البصريون فـــاحتجوا

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 258.

[2]. المرجع نفسه، ج: 2، ص: 258.

بأن قالوا: إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو لأن قـولهم "طـالق، وطامـث، وحائص، وحامل" في معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل، على معنى النـسب، أي: قد عرفت بذلك، كما يقال: رجل رامح ونابل، أي ذو رمح ونبل، وليس محمولا على الفعل؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، نحو ضربت المـرأة تضرب فهي ضاربة، فإذا وضع على النسب لم يكن جاريا على الفعل ولا متبعا له، فلم تلحقه علامة التأنيث، وصار بمنزلة قولهم "امرأة مِعْطَار، ومِـذْكَار، ومِئْنَـاث، ومِئْشِير، ومِعْطِير، وصَبُور، وشـكور، وخَـوْد، وضَـنَاك، وَصَـنَاع، وحَـصَان، وَرزَان"[1].

"ومنهم من تمسك بأن قال: إنما حذفوا علامة التأنيث من "طالق" ونحـوه لأنهـم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء طالق، أو إنسان طالق، كمـا قـالوا: رجـل رَبْعَةٌ، فأنثوا والموصوف مذكر على معنى نفس رَبْعة، وكما جاء في الحـديث "مـذ دَجَتِ الإسلام" لأن الإسلام بمعنى الملة، وكما حكى الأصمعي عن أبي عمـرو بـن العلاء قال: سمعت أعرابيا يمانيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول "جاءته كتابي" فقال: أليس بصحيفة؟ والحملُ على المعنى كثيرٌ في كلامهم"[2].

والأنباري فيما ذهب إليه من رأي وافق البصريين، ورد على كلمات الكـوفيين، فقال: إن الرد على قولهم بأن العلامة تدخل للتفريق بين المذكر والمؤنث، فلمـا لـم يكن لها داعٍ حُذفت في مثل هذه الألفاظ، ذكر أن الرد على ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه لو كان الأمر على ذلك لما قال الله سبحانه وتعالى: "يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ"[3]، فقال: مرضعة، ولم يقل: مرضـع، فلمـا لـم يقـل: مرضع، دل على أن ما قالوه لا حجة فيه.

أما الوجه الثاني: فيتمثل أنه لو قلنا بأن عـدم وجـود العلامـة سـببه وجـود الاختصاص وعدم الاشتراك، فلماذا إذن تُحذف العلامة في حال وجـود الاشـتراك وعدم الاختصاص، في مثل: رجل عاشق، وامرأة عاشق، ورجل عـانس، وامـرأة

---

[1]. الأنباري.المرجع نفسه، ج: 2، ص: 763.

[2]. المرجع نفسه،ج: 2، ص: 260.

[3]. سورة الحج, آية: 2.

عانس، ورجل عاقر، وامرأة عاقر، فلما لم توجد العلامة دل على عدم صحة ما ذهبوا إليه.

أما الوجه الثالث: فيذهب فيه الأنباري إلى أنه لو كان الاختصاص سبباً في حذف علامة التأنيث في مثل "طالق، وحائض"، لوجب حذف علامة التأنيث من الفعل أيضاً، فنقول: المرأة طلق، والمرأة حاض، فلما لم تُحذف علامة التأنيث من الفعل، فقلنا: المرأة طلقت، دل ذلك على فساد ما ذهبوا إليه من رأي[1].

ألاحظ في هذه المسألة أنها تختص باسم الفاعل من "طلق، وحاض، وحمل" فهذه الأفعال يشتق منها اسم فاعل للدلالة على المرأة، ومع ذلك دون علامة تأنيث، أما ما سوى اسم الفاعل فتدخله علامة التأنيث، فنقول: مُطلقة، بإدخال علامة التأنيث في المشتق.

إنني أرى أن سبب حذف العلامة هو الاختصاص، ولكن لا نقصد بالاختصاص ما قصده الكوفيون من أن الفعل تختص به الأنثى دون الذكر، وإنما نقصد بالاختصاص اختصاص حمل الجنين دون غيره من الأحمال، واختصاص طلاق الزوجية دون غيره من الطلاق، فنستطيع القول: هذه امرأة طالقة الشعر؛ لأن الإطلاق هاهنا مختص بالشعر وليس بالطلاق المعروف بطلاق الزوجية، فهذه الألفاظ لم تلحقها علامة التأنيث بسبب اختصاصها دون غيرها بهذا الفعل.

فالحمل المقصود دون علامة نقصد به حمل الجنين، أما إذا أردنا أن نتكلم عن امرأة تحمل متاعاً فإننا نقول: امرأة حاملة متاعاً، ولا نقول: امرأة حاملٌ.

وبناء على ذلك فإن الاختصاص نقصد به اختصاص الفعل بالحالة المقصودة، وليس المقصود به اختصاص الرجل دون المرأة به أو العكس.

7.4 مسألة هل في كل رباعي أو خماسي من الأسماء زيادة:

وقضية الحذف والزيادة من أهم القضايا الصرفية على الإطلاق، ولقد وجدت في بعض القضايا الصرفية المتعلقة بالحذف والزيادة شيئاً من الخلاف النحوي، ومن

---

[1]. انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 270 ــ 273.

بين هذه القضايا ما سنناقشه في هذه المسألة، والتي تتعلق بالزيادة في كل رباعي أو خماسي من الأسماء.

" ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا فذهب أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذي قبل آخره، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف -نحو "سَفَرْجَلَ"- ففيه زيادة حرفين. وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل، لا زائدة فيهما البتة"[1].

وفيما يلي أعرض لحجج كل من الطرفين، فـ " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا على أن وزن جعفر فَعْلَل، ووزن سفرجل فَعَلَّل، وقد علمنا أن أصل فَعْلَل وفَعَلَّل فاء وعين ولام واحدة؛ فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة، واللامان في وزن سفرجل زائدتان، فدل على أن في جعفر حرفاً زائدًا من حرفية الأخيرين، وأن في سفرجل حرفين زائدين، على ما بيّنا"[2].

كما هو واضح لي من خلال حجة الكوفيين أنهم اعتمدوا على الوزن الصرفي في ما ذهبوا إليه من رأي، فهم يرون نتيجة أن الوزن الصرفي لـ "جعفر" هو: "فَعْلَل"، فمن تكرار اللام استدلوا بأن حرف اللام مزيد في أحد الموضعين، كما أن قولنا: "سفرجل" وزنها: "فعلَّل"، فيها حرفان زائدان، وذلك أيضاً نتيجة لتكرار اللام في وزن الكلمة.

إذن فإن الكوفيين اعتمدوا فيما ذهبوا إليه من رأي على الوزن الصرفي، والشكل السطحي المباشر للكلمة، فلما رأوا في الكلمة حرفاً مكرراً ظنوه من باب الزيادة، ولم يظنوا أنه من أي شيء آخر، كما أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار المعنى والدلالة.

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 282.

[2]. المرجع نفسه. ج: 2، ص: 282.

" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم: فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فَعْلَر؛ لأن الزائد يُوزَنُ بلفظه، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فعّل، وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جَعْفَل، وكذلك يلتزمون في وزن سفرجل، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دلَّ على أن حروفه كلها أصول.

قالوا: ولا يجوز أن يقال "إن إحدى الدالين من قَرْدَد ومَهْدَد زائدة ووزنه عندكم فَعْلَل؛ فقد وزنتم الدال الزائدة باللام، وكذلك صمحمح ووزنه عندكم فَعَلْعَل، وإحدى الميمين وإحدى الحاءين زائدتان، ولم تزنوهما بلفظهما فتقولوا: وزنه فعلمح، ووزنتموهما بالعين واللام فقلتم: فعلعل، وكذلك مرمريس ومرمريت، ووزنه عندكم فعفعيل، ولم تزنوا فيه الزائد بلفظه فتقولوا: فعمريل، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم: فعفعيل" لأنا نقول: إنما وزنَّا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى -وإن كانت زائدة- فهي تكرير لام الفعل بلفظهما، فوَزَنَّا باللفظ الذي وُزِنَ به لام الفعل، وكذلك صمحمح: الميم عين الفعل، والحاء لامه، ثم أُعِيدَتَا تكثيرًا لهما؛ فصار المعاد زائد، غير أنه من جنس الأول، فأعيد بلفظ الأول؛ فجعلت عينا ولاما معادتين، كما جعلت الميم والحاء الأوليان عينا ولاما، وكذلك نقول في مرمريس ومرمريت.

والدليل على أن فاء الفعل وعينه في "مرمريس، ومرمريت" زائدة مكررة أنه مأخوذ من المراسة والمرت، ألا ترى أن "مرمريس" اسم الداهية، و"مرمريت" اسم القفر"[1].

يظهر لي من خلال إيراد حجة البصريين أنهم اعتمدوا أيضاً على النظام العام في وزن الكلام، فقالوا بأنه إذا وُجد حرف زائد في الكلمة من مثل: "جعفر" فعلينا أن نزن ذلك الحرف بذاته، فلما لم يقل أحد بذلك، دل على أن هذا الحرف ليس بزائد، وإنما هو من أصل الكلمة.

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 282 ـــ 283.

أما الأنباري فقد وقف ضد رأي الكوفيين، ورد على كلماتهم، حيث قال: " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة دلّ على أن فيه حرفا زائدا، وكذلك إذا كانت اللامان في وزن سفرجل زائدتين دلّ على أن في سفرجل حرفين زائدين" قلنا: هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره، وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلي، وذلك أنا إذا جئنا إلى جعفر فمثّلناه بِفَعْلَل علمنا بالمثال أنه لم يدخله شيء زائد، وإذا جئنا إلى صَيْقَل فمثلناه بفَيْعَل فقد علم بالمثال أن الياء زائدة، واختاروا الفعل؛ لأنه يأتي وهو عبارة عن كل شيء من الألفاظ التي تتصرف، ألا ترى أنك تقول لصاحبك: قد ضربت زيدا، أو خاصمته، أو أكرمته، أو ما أشبه ذلك، فتقول: قد فعلت، وكان الثلاثي أولى بذلك من قِبَلِ أن أقلّ الأسماء والأفعال بُنَاتُ الثلاثة وفيها بنات الأربعة والخمسة؛ فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به إلا بحذف شيء منه، ونحن نجد بنات الثلاثة تُبْنَى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم، وهو من الضَّغْم وهو العضّ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سَرَنْدَى، وهو من السَّرْدِ، ولم يعلم أنه بني شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعي وخماسي زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعي والخماسي؛ فهذا الذي نزيده على الفعل زائد، وإن كان الممثل به أصليًّا؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثَّلُ بالممثَّلِ به؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم"[1].

لا يمكن لي القول بأن بنات الأربعة والخمسة من الأسماء فيها زيادة، والسبب في ظننا عائد إلى ما ذكره البصريون، ونزيد عليه ما يلي:

أولاً: لو قلنا بأن أحد الأحرف من "جعفر" زائد، فأي هذه الحروف الزائد؟ وكيف زيد في هذه الصيغة؟

---

[1]. الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 2، ص: 283.

يذكر النحاة أن حروف الزيادة يجمعها قولنا: سألتمونيها، وهي عشرة على هـذا الحد[1]، وما نراه في "جعفر" أن الجيم، والعين، والفاء، والراء ليست من حروف الزيادة، فكيف إذن نقول بزيادة أحدها.

ثانياً: أننا لو قلنا إن أحدها زائد في الرباعي، واثنان في الخماسي، فإن تلك الزيادة لا تجري على سنن معين، ومقياس محدد، وبالتالي فإن تلك الزيادة تخضع لطبيعة الاسم، ومن هنا فإن الكلمات الرباعي أو الخماسية قد تدخلها معظم حروف الهجاء، وبالتالي تكون معظم حروف الهجاء فيها شيء من الزيادة وهذا محال، فكلمات مثل:

جعفر.

وضيغم،

وسفرجل.

وجحمرش.

وبهنس.

وضرغام.

لو افترضت أن جميعها تحتوي على حرف من حروف الزيادة فإنه يترتب على ذلك أن نقع في مشكلة تتعلق بعدم قياسية الزيادة في هذه الكلمات، ولكانت الزيادة فيها عشوائية لا تخضع لطبيعة معينة، كما أرى في باقي حروف الزيادة، حيث إنني يمكنني أن أحصر الإطار الذي تدخله السين زائدة في الكلام: فتكون في المضارع للتسويف، مثل: سيأتي، وتكون في صيغة "استفعل"، مثل: استعمل، وبالتالي فإن السين لا تأتي ـــ حسب علمنا ـــ في غير هذين الموضعين زائدة، فهي إذن تخضع لنظام معين في الزيادة.

---

[1]. انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 86، و الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ص: 309.

أما لو قلت بالزيادة في الرباعي والخماسي فإن تلك الزيادة لا تخضع لنظام وفق ما رأيت في السين مثلاً، ومن هنا فإن ذلك يدل على أن الرباعي والخماسي من الأسماء ليس فيه زيادة، وإنما كل حروفه أصول.

الخاتمة

وبعد أن انتهيت من عرض هذه الدراسة حسبما تقتضيها من تقسيمات فيما يلي أعرض لبعض النتائج، وهي على النحو الآتي:

أولاً: لم يوافق الأنباري الكوفيين فيما ذهبوا إليه من تعليلات صرفية بأي مسألة من المسائل، وإنما كان موقفه مع البصريين في كل المسائل الصرفية التي عرضتها، بالرغم من أنني وجدت كثيراً من المسائل تقترب بالدراسة الصوتية إلى رأي الكوفيين لا إلى رأي البصريين، ولكن الأنباري رأى أن يكون إلى جانب البصريين في كافة المسائل كما رأينا.

ثانياً: لقد كانت أغلب التوجيهات الصوتية للخلاف الصرفي ينصب في قضايا الحركات المزدوجة، والتي تتسم بصعوبتها النطقية، وفرار اللغة العربية منها، ومن هنا تخلصت من كثير منها في صيغها المختلفة، كما كان للمقطع العربي أثرٌ كبيرٌ في توجيه الخلاف الصرفي في كثير من المسائل.

ثالثاً: هناك كثير من المسائل التي تدخل تحت باب الصرف، غير أنها لا تدخل ضمن إطار الدراسة الصوتية العامة، فلقد كان النحاة يرتكزون في تحليلها على المنطق، أو الأصل الذي أُخِذت منه الكلمة، أو غير ذلك من النواحي التي لا يمكن بحثها صوتياً.

وأخيراً نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكتب في هذه الدراسة الخير والبركة، وأن يتقبلها منا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

الإربلي، علاء الدين بن علي (1991م). **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، صنعه: إيميل بديع يعقوب، دار النفائس ، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

الأزهري، خالد بن عبد الله (د. ت). **شرح التصريح على التوضيح**، وبهامشه حاشية يس بن زيد الدين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.

الاستراباذي، محمد بن الحسن (1982م). **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققه وضبط غريبه وشرح مبهمه: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

الأشموني، علي بن محمد (1955م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى، القاهرة ــ مصر.

الأصفهاني، أبو علي أحمد بن محمد (2003م). **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (1983م). **الأغاني**، تحقيق وإشراف: لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، الطبعة السادسة، بيروت ــ لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس (1983م). **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة، بيروت ــ لبنان.

الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (د.ت). **من تاريخ النحو العربي**، دار الفلاح. عمان، الاردن

الأنباري، كمال الدين أبي البركـــات عبـــد الرحـــمن بـــن أبي الوفاء بن عبيـــد الله (د.ت). **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت ــ لبنان.

الأنباري، كمال الدين (1957م). **أسرار العربيـــة**، تحقيق: محمد بهجـــت البيطـــار، المجمع العلمي العربي، الطبعة الأولى، دمشق ــ سوريا.

أنيس، إبراهيم (1979م). **الأصوات اللغوية**، مكتبـــة الإنجلـــو مـــصرية ، الطبعـــة الخامسة، القاهرة ــ مصر.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1989م). **خزانة الأدب ولب لبـــاب لـــسان العـــرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعـــة الثالثـــة، القاهره، مصر.

التادلي، أبو العباس أحمد بن عبد السلام (1991م). **الحماسة المغربية مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب**، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكـــر المعاصر ، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

التبريزي، أبو زكريا الخطيب يحيى بن علي (1987م). **شرح اختيارات المفـــضل**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

التبريزي، أبو زكريا الخطيب يحيى بن علي (د.ت). **شرح ديوان الحماسة لأبـــي تمام**، دار القلم، بيروت ــ لبنان.

ابن ثابت، حسان (1977م). **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: سيد حنفي حسنين، دار المعارف، القاهرة ــ مصر.

الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (1424هــ). **الحيـــوان**، دار الكتـــب العلميـــة، الطبعة الثانية، بيروت ــ لبنان.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (1987م). **المفتاح فـــي الـــصرف**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

الجرجاني، علي بن محمد (1983م). **كتاب التعريفات**، تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني**، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1985م). **سر صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ، الطبعة الأولى، دمشق ــ سوريا.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان.

الجوهري، إسماعيل بن حماد (1990م). **الصحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة، بيروت ــ لبنان.

الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد (2002 م). **شذا العرف في فن الصرف**، شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت ــ لبنان.

أبو حيان، محمد بن يوسف (1993م). **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

الخليل، عبد القادر مرعي (1993م). **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، الكرك ــ الأردن.

ابن دريد، محمد بن الحسن (1987م). **جمهرة اللغة**، حققه وقدمه له: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

ابن ربيعة، لبيد (2004م). **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة ، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

الزبيدي، محمد بن محمد (د.ت). **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (1971م). **ما ينصرف وما لا ينصرف**، تحقيق: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى، الجمهورية العربية المتحدة.

الزجاجي، أبو القاسم(1982م). **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس ، الطبعة الرابعة، بيروت ــ لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). **المفصل في صنعة الإعــراب**، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

ابن السراج، أبو بكر محمد (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (د.ت). **شرح أشعار الهذليين**، حققــه: عبــد الستار أحمد فراج، وراجعه: محمود محمد شــاكر، مكتبــة دار العروبــة، القاهرة ــ مصر.

سيبويه، عمرو بن عثمان (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمــد هــارون، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة، القاهرة ــ مصر.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (1979م). **شــرح أبيــات ســيبويه**، دار المــأمون للتراث، دمشق ــ سوريا، وبيروت ــ لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1327هــ). **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى، القــاهرة ــ مصر.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1985م). **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت). **شرح شواهد المغني**، منــشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ــ لبنان.

شاهين، عبد الصبور (1980م). **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديــدة فــي الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

الشايب، فوزي (2004م). **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمــة العربيــة**، عــالم الكتب الحديث، إربد ــ الأردن.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1981م). **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الطبعة الأولى، الكويت.

ابن الصائغ، محمد بن الحسن بن سباع (2004م). **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

الصبان، محمد بن علي(د. ت). **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المطبعة الخيرية بمصر ، الطبعة الأولى، القاهرة ــ مصر.

ابن العبد، طرفة (د.ت). **ديوان طرفة ابن العبد**، دار صادر، بيروت ــ لبنان.

عبد التواب، رمضان (1982م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، ودار الرفاعي ، الطبعة الأولى، الرياض ــ السعودية.

عبد التواب، رمضان (1999م). **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي ، الطبعة السادسة، القاهرة ــ مصر.

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (1404هـ). **العقد الفريد**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

ابن العجاج، رؤبة (1980م). **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق: وليام بن الورد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، بيروت ــ لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (1391هـ). **المقرَّب**، تحقيق: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ــ العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (1979م). **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الرابعة، بيروت ــ لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (1995م). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق. سوريا.

عمر، أحمد مختار (1985م). **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة، القاهرة ــ مصر.

عمر، أحمد مختار (2008م). **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، الطبعة الأولى.

العيني، محمود بن أحمد (د.ت). **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، بيروت ــ لبنان.

الغرناطي، أبو حيان محمد بن يوسف (1986م). **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

الغلاييني، مصطفى محمد (1993م). **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، الطبعة الثامنة والعشرون، صيدا ــ بيروت ــ لبنان.

الفارسي، أبو علي (1985م). **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**، تأليف: عبد الله بن بري، تحقيق وتقديم: عبيد مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة ــ مصر.

الفراء، يحيى بن زياد (1980م). **معاني القرآن**، عالم الكتب، القاهرة ــ مصر.

الفرزدق، همام بن غالب (د.ت). **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت ــ لبنان.

الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (2005م). **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثامنة، بيروت ــ لبنان.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (1982م). **أدب الكاتب**، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

القرشي، محمد بن أبي الخطاب (1986م). **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، حققه وعلق عليه زاد في شرحه: محمد علي الهاشمي، دار القلم، الطبعة الثانية، دمشق ــ سوريا.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (1987م). **إيضاح شواهد الإيضاح**، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

المالقي، أحمد بن عبد النور (1975م). **رصف المباني في شرح حروف المعـــاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولـــى، دمشق ــ سوريا.

المبرد، محمد بن يزيد (د.ت). **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبي الفــضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر.

المبرد، محمد بن يزيد (د.ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عـــالم الكتب، بيروت ــ لبنان.

المرادي، الحسن بن قاسم (1983م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية، بيروت ــ لبنان.

المرتضى، علي بن الحسين الشريف (1967م). **أمالي المرتــضى، غـــرر الفوائـــد ودرر القلائد**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية.

ابن الملوح، قيس (د.ت). **ديوان مجنون ليلى**، جمع وتحقيق: عبـــد الـــستار أحمـــد فراج، مكتبة مصر، القاهرة ــ مصر.

ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت ــ لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). **إعراب القـــرآن**، وضـــع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميـــة، الطبعـــة الثانية، بيروت ــ لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (2004م). **عمدة الكتـــاب**، تحقيـــق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعـــة والنـــشر، الطبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (1383هــ). **شرح قطر النـــدى وبـــل الـــصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عـــشرة، القـــاهرة ــ مصر.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (1986م). **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت ــ لبنان.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (1987م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ــ لبنان.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الوراق، أبو الحسين محمد بن عبد الله بن العباس (1999م). **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى، الرياض. السعودية.

ابن يزيد، الوليد (1967م). **ديوان الوليد بن اليزيد**، جمع وتحقيق: ف. فابريلي، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الثالثة، بيروت ــ لبنان.

ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان، ومكتبة المتنبي، القاهرة ــ مصر.

المعلومات الشخصية

الاسم: نايف ابراهيم الرشيدي

الكلية: الآداب

التخصص: اللغة العربية

السنة: 2011

رقم الهاتف: 00966509685468

البريد الإلكتروني:n_viip@hotmail.com